السنة الثانية ـ العدد 16
September 2020

المشهد

كامل الصورة

ارحموا
قطاع الأعمال
يرحم الله الخزينة

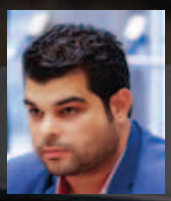

عضو مجلس الشعب السابق وليد درويش:
مشكلة الحكومة عدم الشفافية
لا مع المواطن ولا مع مجلس الشعب

غلاء مستلزمات الإنتاج
قيد يكبل المزارع
والجهات المعنية تضيّع المفتاح

تباين في آراء الاقتصاديين حول استئناف منح القروض بعد توقفها

العقوبات الاقتصادية بين الثمانينات و«قيصر»
حكومات تعاقبت على الفشل الاقتصادي

هوانا بينسمع

Syria الغد

Radio Station

- مدينة دمشق وريفها
- أوتوستراد دمشق - لبنان
- مدينة السويداء

104.2 FM

104.4 FM • حلب • المنطقة الوسطى

107.4 FM • الساحل السوري

+963 11 4433 299
+963 99 331 4444
+963 11 447 1841
Syria Alghad
syria.alghad104.2@gmail.com
www.syria-alghad.com

متاهة ترخيص الشركات وهواية تعذيب المستثمرين

المشرف العام. رئيس التحرير
حسن عبد الرحمن

في العديد من الممارسات الحكومية وفيما يخص التشريعات والقرارات والقوانين يلاحظ المتتبع جهلاً من قبل المشرع لخصوصية بيئة الأعمال السورية وأولوياتها. إذا لم يكن ذلك جهلاً فهو نية مسبقة لتطفيش وحرمان البلد من طاقات وامكانات أبناءها.

على حين يتمتع السوريون كأفراد بمواهب مميزة في إطلاق الشركات وابتكار مفاهيم جديدة للأعمال، نجد مقابل ذلك عيباً وجموداً في القوانين والتشريعات وآليات الترخيص لكل أنواع الشركات. بل إننا نجد قصدية في تعقيد اتمام إنجاز التراخيص وتحويلها إلى متاهة .

الدليل الأبلغ على مانذهب إليه هو كم العراقيل التي توضع في وجه المستثمرين، خاصة فئة الاستثمار الصغير والمتوسط، وهما في الغالب يقدمان قيمة مضافة لا تقدر لسوق العمل، ويمكننا الإشارة تحديداً إلى واقع قطاع مخرجات التكنولوجيا وتطبيقاتها اللامحدودة وهو قطاع حيوي ونشط ويواكب تحوّل المجتمعات إلى أنماط إنتاج جديدة أقل كلفة في الاستثمار وأكثر فائدة وغنى لسوق العمل .

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاته شديدة التنوع دعماً وتشجيعاً وتسهيلات كبيرة في كل دول العالم حتى أنه أصبح بمثابة ثروة جديدة تضاف إلى ماهو موجود، تواكبه حاضنات أعمال وتمويل ميسر محليا وعالميا، أما عندنا فنجده يتيماً شريداً، توضع في وجهه التعقيدات والروتين، على الرغم من أهميته القصوى كما ذكرنا لجهة توفير فرص عمل تستوعب جيل الشباب الرقمي المتدفق النشط والمؤهل.

غني عن القول أن هذه الأنماط من الشركات تعمل على تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة وتوّفر سيولة للخزينة العامة.

لايسعنا فهم الإهمال والتجاهل والقصور في فهم مخرجات وفرص سوق العمل الجديدة على الرغم من الحاجة الماسة لذلك، حتى ليبدو تخريباً مقصوداً وتعطيلاً للابتكار وطاقات البلد ومواطنيها.

لا نفهم كيف يتم وضع العصي في دواليب هذا القطاع الحيوي، وتعجيز مستثمريه بسيل طويل من الموافقات والشروط. التي لا داعي لها والتي أصبحت من سمات القرون الوسطى.

في دولة جارة لا إمكانات مميزة لديها كالأردن نجد تنظيما ملفتاً لشركات التكنولوجيا وتطبيقاتها وهي تعمل تحت مظلة شركة «انتاج» وهو اختصار لتجمع شركات التكنولوجيا» الجهة غير الحكومية التي تنظم عمل هذه الشركات وتدافع عنها وترسم لها خطوط التوجه العام وتفتح لها أسواقاً في الداخل والخارج.

لايسعنا المقارنه هنا مع غرف التجارة السورية التي لاتقدم هذا النوع من المساندة والابتكار لحماية منستبيها مثلاً .

بالمقارنة فإن «إنتاج» الأردنية قدمت أكثر من خمسة آلاف ورشة عمل لتطوير أدوات موظفي شركات التقنية، وأبرمت أكثر من 200اتفاق تمويل بينها وبين البنوك وشركات الاتصالات بغية رفع قدرتها على الصمود في ظل جائحة كورونا. في الوقت الذي تقف البنوك الحكومية والخاصة عندنا عاجزة عن التصرف المفيد بحجم السيولة الهائل الذي تحتفظ به، بل وتبدد قيمته الحقيقية .

أكثر من 300 شركة تعمل ضمن قطاع التكنولوجيا الأردني 90% منها شركات ناشئة، ولكن هذه الشركات أثبت كفاءة بمعايير عالمية، بعضها يعمل في نشاط البرامج والحلول التقنية للشركات وبعضا طوّر تطبيقات خدمية، وهي تصدر منتجاتها للعديد من دول العالم وتشارك دورياً في المعارض المتخصصة، وتوظف هذه الشركات آلاف الشباب والخريجين الجدد. وتسهم في رفد خزينة الدولة من الضرائب التي تدفعها.

من المفيد الإشارة إلى أنه في ظل جائحة كورونا كان هذا القطاع هو الوحيد الذي نمت أعماله.

لا أعلم ماهي ميزة الأردن عن سورية حتى تستطيع جمع وتأطير جهد شركات التكنولوجيا في تجمع يتم الدفاع عنه وتقديم كافة التسهيلات الضرورية وجذب مستثمرين وممولين لدعمه وتوسيعه. وعلى العكس فنحن نجد شركاتنا ضائعة في طوفان من التعقيدات الحكومية وتقف ممثلياتها في غرف الصناعة والتجارة موقف المتفرج على ضائقتها الخانقة.

ليس ضرورياً وضع شماعة الحرب سبباً في توفير بيئة قانونية مناسبة للمستثمر الصغير والمتوسط.

اطلقوا هذا المستثمر وهو يجد سكة نجاحه ومخارج النجاة لنفسه.

الحكومة تنتظر المستثمرين الصناعيين **هل هي جدية؟!**

6

غلاء مستلزمات الإنتاج
قيد يكبل المزارع.. والجهات المعنية تضيع المفتاح

لطالما كان الأمن الغذائي هو المطلب الأساسي للشعوب والأمر الأهم لجميع الحكومات لتأمينه.
ولطالما كانت سورية البلد الوحيد في المنطقة التي حققت هذا الجانب وسعت بشكل فاعل لبقائه.
ولكن ما أصاب البلد خلال السنوات القليلة الماضية من حرب ظالمة وحصار عالمي جائر وما خلفه هذين الأمرين من تبعات وضعت العصي في عجلات تقدم مسير وفرته المعتادة.

10

إلى أين وصل **السكن الشبابي؟**

14

عضو مجلس الشعب السابق وليد درويش:
مشكلة الحكومة عدم الشفافية لا مع المواطن ولا مع مجلس الشعب

42

الإقراض الزراعي
1.2٪ للفلاحين والباقي من «الحكومة للحكومة»!

يكثر الحديث اليوم عن الاعتماد على الزراعة وتحفيز القطاع الإنتاجي، ولكن، مقابل الكثير من التصريحات هنالك القليل من الأفعال... وقد يكون المؤشر الأهم هو التدهور الحاصل في إنتاج قطاع الدواجن من الفروج والبيض وما يتبعه من ارتفاع في الأسعار، ولكن هنالك جانب أوسع ويشمل كافة قطاعات الزراعة هو الإقراض الزراعي الذي يحمل أداؤه والسياسات الكامنة خلف هذا الأداء دلالات على أن قطاع الزراعة لن يلاقي دعماً جدياً في القريب العاجل.

22

تباين في آراء الاقتصاديين حول **استئناف منح القروض** بعد توقفها

16

كنز سورية الأخضر يضيع
السماسرة مروا من هنا

30

كيف ولماذا **لاتستفيد الحكومة** من الخبراء الاقتصاديين؟

34

مرفأ بيروت...
هل يغير **خارطة الأزمة** اللبنانية؟

على الرغم من مسارعةالغرب تقديم مبادرة انقاذ بعد انفجار مرفأ بيروت، الا ان واقع الامر يسير ضمن سياسة استعراضية تهدف فرض ارادات جديدة .. بمبادرة الام الحنون. ولكن كل المؤشرات تقول ان لبنان سيقلع اشواكه بيديه. الكارثة التي لم يتم استيعاب خسائرها البشرية حتى الآن، سيكون من الصعب الوصول إلى إحصاء دقيق لخسائرها الاقتصادية، ولكن تقديرات لمحافظ بيروت أوصلت الرقم إلى ما بين 10-15 مليار دولار.

46

المشهد
كامل الصورة

مجلة شهرية شاملة تصدر عن
شركة (أمبا) المحدودة المسؤولية
مرخصة بقرار رئاسة مجلس الوزراء
رقم 452 تاريخ 2018/9/22

المشرف العام
رئيس التحرير
حسن عبد الرحمن

أسرة التحرير
بلال عبد الرحمن
محمد الحلبي
ريم غانم
ميساء رزق
تمارا جوهرة
رولا نويساتي
مادلين جليس
لمى كيالي

موسكو
ناهل الخطيب

القاهرة
أسماء الأمين

المدير المسؤول
أيمن محمد دوبا

للاتصال مع الإدارة
011 4466886

التسويق
011 3715630

الإخراج الفني
عمار الشيخ علي

العمليات الفنية
BEST PRESS
Tel. +963 11 44 678 100
Mob. +963 9 33 678 100

العقوبات الاقتصادية بين الثمانينات و«قيصر»
حكومات تعاقبت على الفشل الاقتصادي
24

مجموعة **رينج روفر** تضيف طراز ديزل هجين إلى الطراز الكهربائي القابل للشحن

منذ عام 2014، صمم المهندسون والفنيون واسعو الخبرة في قسم «عمليات السيارات الخاصة» أسرع سيارات رينج روفر وأكثرها فخامة وحصرية في تاريخ سيارة الدفع الرباعي الفاخرة الممتد لخمسين عاماً. وتعد الفخامة والأداء والقدرات المضاعفة التي تتمتع بها طرازات «إس ڤي» جزءاً جوهرياً من تطوير سيارات رينج روفر.

68

شـارع شيكاغو..
كيف أنقذ سمعة الدراما السورية؟

58

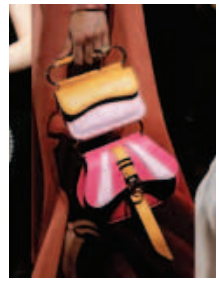

الحقائب الصغيرة تتصدر موضة إكسسوارات صيف 2020
72

الموضة الرجالية لموسم 2020
78

الحكومة تنتظر المستثمرين الصناعيين
هل هي جدية؟!

المشهد - خاص

تصدر هيئة الاستثمار السورية بين الفترة والأخرى مقترحات وفرص استثمارية تضيفها إلى خارطتها الاستثمارية، معلنة عن الإمكانيات المتاحة من استثمار هذه المادة الأولية أو تلك... وآخرها كان الإعلان عن (توفر فرصة جديدة في قطاع الصناعات الاستخراجية في منطقة البسيط بمحافظة اللاذقية، باحتياطي يصل إلى 2.5 مليون طن، لإنتاج الفلدسبار من مادة السيانيت النفيليني) وهي مادة تدخل في صناعة السيراميك والخزف والبورسلان وإلخ... وقبلها مادة الزيوليت وغيرها.

يُضاف إلى ذلك أكثر من 80 مادة تقول الحكومة إنها يمكن أن تحل محل المستوردات بنسبة 70%... أي إذا أخذنا حجم مستوردات 2018 فإن تصنيع هذه الـ 80 مادة يمكن أن يوفر قرابة 3 مليار دولار سنوياً!

ولكن أيضاً تنتظر الحكومة أن يبادر المستثمرون ليقوموا بالتصدي لمهمة تصنيع بدائل المستوردات هذه، وحتى ذلك الحين علينا أن ننتظر!

السؤال البسيط المطروح... كيف تتوقع الحكومة أن يبادر المستثمرون لوضع ملايين في السوق السورية في اللحظة الحالية؟! فالاستثمار لا يعتمد فقط على ما تقدمه الحكومات من حوافز في تشريعاتها، سواء قدمت أراضي أو تخفيضات ضريبية أو تسهيلات أخرى، بل يحتاج إلى ظروف طبيعية أقله ليفكّر مستثمر خاص بالإقدام على التصنيع!

فالظرف السوري لا يمكن أن يكون بأي شكل من الأشكال (بيئة استثمارية جيدة)، والأهم أنه من غير المنطقي أن يتم التعامل مع حل المشكلات الكبرى التي تواجه الاقتصاد السوري بعقلية (جذب الاستثمارات)، لأن واضعي السياسات عليهم أن يعلموا أنهم يتعاملون مع أزمة اقتصادية لا يمكن التعبير عنها بأقل من (الكارثة) طالما أن هيمنة الدولار أدت إلى انخفاض قيمة الليرة ومستوى الدخل، لتصل البلاد إلى 9 مليون غير قادرين على تأمين الغذاء الكافي!

إن الاستثمارات لن تتدفق طالما أن العملة الوطنية غير مستقرة، وتخضع لتقلبات المضاربة التي يقوم بها كبار حائزي الدولار ويمتهنونها كمصدر ربح...

لأن العتبة الأساسية لدراسة جدوى مشروع هي القدرة على تقدير دقيق لتكاليفه وعوائده، وسيكون هذا صعباً في الظرف الحالي إلا إذا تم التسعير بدولار السوق السوداء ومع هامش أمان للارتفاع القادم، وهذا نظرياً مخالف للقرارات والتشريعات الرسمية ويمكن أن يتحول إلى نقطة ضغط على هؤلاء المستثمرين!

كما أنه من غير المنطقي أن يقوم أحد بالاستثمار في صناعات استخراجية أو تحويلية طالما أنه لا يستطيع أن يضمن القدرة على تلبية الطلب على إنتاجه، وهذا أيضاً صعب في الظرف السوري إذ إن السوق المحلية غير مستقرة مع تآكل القدرة الشرائية لعموم المستهلكين، وتباطؤ النشاط الإنتاجي والخدمي الذي يعتبر

تنتظر الحكومة أن يبادر المستثمرون ليقوموا بالتصدي لمهمة تصنيع بدائل المستوردات هذه، وحتى ذلك الحين علينا أن ننتظر!

إن أي مراقب موضوعي للظرف الاقتصادي والسياسي السوري يعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن تتم عمليات استثمارية كبرى ومتوسطة في القطاع الصناعي حالياً ولن يبادر أي مستثمر خاص بتوظيف أمواله داخل البلاد في هذه الظروف... ودون تبدلات سياسية وعوامل استقرار جدية للأزمة السورية ككل

مستهلك للبضائع الصناعية المنتجة بأنواعها. أضف إلى ذلك أنّ التصدير إلى السوق الإقليمية أيضاً لا يزال غير مستقر ولم يتم فتح خطوط مستدامة عبر المعابر البرية في نصيب والقائم رغم أن كلاً منهما أصبح تحت سيطرة الدولة!

كما أن الإشارة التي تعطيها السياسات العامة عبر إيقاف القروض هي أيضاً إشكالية، ما يعني صعوبات في الحصول على تمويل وصعوبات في حركة الأموال من الحسابات المصرفية وبيئة عمل غير طبيعية.

إن هذه بمجموعها صعوبات ترتبط بالظرف الاقتصادي، يضاف إليها الصعوبات المرتبطة بالظرف السياسي وتحديداً العقوبات وما تفرضه من تعقيدات وكلف ومخاطر حتى على القطاع الخاص في عمليات تحويل الأموال وغيرها... إضافة إلى ما يرتبط بالفوضى الاقتصادية الداخلية مع توسّع التهريب والسوق السوداء وعدم القدرة على ضبطها جدياً، والكلف الاستثنائية وغير المتوقعة مثل كلف النقل والمدفوعات لنقاط العبور والجمارك وغيرها!

إن أي مراقب موضوعي للظرف الاقتصادي والسياسي السوري يعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن تتم عمليات استثمارية كبرى ومتوسطة في القطاع الصناعي حالياً ولن يبادر أي مستثمر خاص بتوظيف أمواله داخل البلاد في هذه الظروف... ودون تبدلات سياسية وعوامل استقرار جدية للأزمة السورية ككل، فهل الحكومة لا تعلم هذا؟! وهل الكلام والدعوات للاستثمار هو مجرد شعارات طنانة؟!

لا يمكن لأحد أن يقدم على الاستثمار بمعدل ربح منخفض في سورية إلا الجهات العامة، فمعامل الدولة قادرة على إنتاج بضائع حتى لو كان الفائض أقل من 15% بل وحتى 5% أي تنتج وتبيع على حدود التكلفة... ولكن هذا يتطلب بدوره تعبئة الموارد العامة واستثمارها في الصناعات وبدائل المستوردات حيث أمكن، وهذه الموارد إن لم تكن متوفرة في الخزائن العامة اليوم فهي موجودة في الخزائن الخاصة التي نهبت المال العام طويلاً، كما أنها متوفرة في ودائع المنظومة المصرفية التي يمكن وينبغي الاستفادة منها.

ولكن خطوات كهذه تحتاج إلى قرارات اقتصادية جريئة بالتراجع عن كل السياسات الليبرالية المستمرة منذ وقت طويل، ويتطلب استعادة الدور الاقتصادي لجهاز الدولة بعد أن تمّ سحبه عبر إفشاله بالنهب، ومن ثم بإيقافه وضوحاً. فمن يُقدم على خطوات من هذا النوع عليه أن يدخل بصراع مع قوى الفساد والمضاربة والاستيراد الاحتكاري ورغم أن هؤلاء دائرة ضيقة جداً إلا أن وزنهم في القرار الاقتصادي كبير ومحدّد حتى الآن...

ارحموا قطاع الأعمال يرحم الله الخزينة

المشهد - خاص

طبعاً ليس المقصود دعم رجال المال والاعمال الكبار فلهم رب يحميهم وييسر امورهم، المقصود الاعمال الصغيرة والمتوسطة التي اثبتت انها قاطرة الاقتصاد بأي بلد وخصوصاً بأزمة الكورونا العالمية طالما تميز الاقتصاد السوري بتنوعه وسرعة تأقلمه مع المتغيرات لأنه بمجمله قائم على الشركات الفرديه او العائليه او التشاركيه بين عدة افراد وآلية اتخاذ القرار بعيده عن الروتين والبطء المتبع عادةً في الشركات الكبيره ولكن مالذي يجري حالياً !!

ادبيات الحكومة وتصريحات مسؤولي الدولة وجملهم المكررة ذاتها عن القوانين وتحديثها وتطويرها تدور في اتجاه واحد هو مصلحة المواطن واقتصاده واقع الحال يقول غير ذلك ابداً. يقول ان اردت ان تعمل بدون منغصات اعمل باقتصاد الظل اي بدون ترخيص او موافقة وتحايل قدر الامكان على القانون. (بتريح راسك) ولاتضيع بدهاليز التراخيص والموافقات والانظمه والقوانين التي اكل الدهر وشرب على معظمها ناهيك عن ضياع الوقت الذي لاوجود لحسابه باجهزة الدوله بغالبيتها فهو سلعه مجانيه بامتياز مع انه اصبح من اغلى السلع باقتصادات العالم

القانون والمنطق يقول ان الترخيص ليس صك ابدي لمزاولة المهنه المطلوب ترخيصها انما موافقه مؤقته ومحدده بزمن معين يُمدد تلقائياً طالما صاحبها لم يرتكب اي مخالفه وملتزم باستحقاقاته الماليه وعند المخالفه تستطيع الدوله التعامل بالطريقه التي ترتأيها من سحب الترخيص الى الغرامات الخ طالما صاحب الترخيص موجود على ارض الدوله ويخضع لسلطتها وقوانينها.

أدبيات الحكومة وتصريحات مسؤولي الدولة وجملهم المكررة ذاتها عن القوانين وتحديثها وتطويرها تدور في اتجاه واحد هو مصلحة المواطن واقتصاده واقع الحال يقول غير ذلك ابداً

سهولة ورشاقة التراخيص ودعم قطاع الاعمال وخصوصاً لطبقة الشباب هو في الحقيقه تسهيل مهمة الدوله وتقليل من اعبائها تجاه مواطنيها فاي مشروع مهما كان صغيرا يحتاج لثلاثة او اربع اشخاص على الاقل وحتى في حال فشله يحتاج لنصف سنه ليتضح ذلك وبالتالي انزياح هم عدة اشخاص عن كاهل الدوله مؤقتاً.
سنضرب أمثلة على كلامنا هذا فمثلاً بمجال السياحه ترخيص مكتب سياحي يخضع لعدة شروط منها مساحة المكتب ويجب ان لاتقل عن خمسون متراً مربعاً بينما كبرى الشركات العالميه تملك ربما عشرات اومئات المكاتب بمساحات خمس او ست امتار مربعه في المراكز التجاريه حيث حركة الناس كثيفه ويكفي جهازي كمبيوتر للتعامل مع مئات الزبائن يومياً فلماذا لانسهل الامور ولنجعل القانون اكثر مرونه والنتيجه عشرات المكاتب الغير مرخصه وتقوم بحجز مايلزم للزبون من حسابات شركات سياحيه بالخارج.
قطاع الاعلام ايضاً لكي ترخص عملا ما وهو من اصعب الامور فعليك الالتزام حصرا بنوع محدد فاذا كان جريده يجب ورقياً وحصرا او مجله ايضاً ورقيه حصراً وكأننا نعيش بعالم آخر ولم نسمع ب الاونلاين ولا فوغ اونلاين او فوربس ايضاً ناهيك عن اغلب واشهر المطبوعات العالميه التي اصبحت اونلاين وجلها الغى طبعته الورقيه واصبح يستعين بمحتوى مكتوب ومرئي(ڤيديو)
وايضاً قطاع مهم جداً واثبت ريادته على مستوى العالم وهو التطبيقات والمواقع الخدمية المتخصصه فعدا عن اهميته وريادته لاكبر الاقتصادات العالميه له ايجابيه كبيره ايضاً باستيعابه شريحة الشباب المتعطش لفرص عمل واثبات ذاته وهذا القطاع عملياً غائب عن الاهتمام والدعم وتسهيل قيامته وشرعنته على الرغم من وجود مئات ان لم يكن الاف المواقع والتطبيقات التي تستهدف السوق السوري بزبائنه والخزينة غائبه من عائداته ان كان من الرسوم او ضرائب ارباح وذلك لتعقيد وصعوبة الحصول على التراخيص.
قطاع التربية والتعليم ليس بعيد عن سوط القوانين والانظمه ونذكر مثالاً عن مغترب سوري اشترى عقارات وقام بكسوته وفرشه لافتتاح روضة اطفال نموذجيه حسب تعليمات مديرية التربيه في محافظته التي واكبت العمل خطوة بخطوة وعند الوصول للمحطة النهائية وتقديم الاوراق للحصول على الترخيص النهائي وقعت المشكلة بان مساحة الغرف اقل من عشرين متر مربع ب 2 سم. نعم يعني مجموع الفروقات اقل من ربع متر ولم يتسن له الحصول على الترخيص بالرغم من وصول الموضوع لوزير التربيه وضاعت القصه بدهاليز(القوانين والانظمه النافذه).
طبعاً بمجال الصناعة والحرف والمطاعم والخدمات فالامثلة كثيره حدث ولاحرج ولامجال لذكرها الان.
نناشد ونطالب ونرجو الحكومة بتبني رؤية اساسية تقوم بتسهيل قطاع الاعمال والانتاج وخاصةً الرياديه منها لانها القاطره الحقيقيه للاقتصاد والرافد الاساسي للخزينه من رسوم وضرائب ارباح واشتراكات تأمين اجتماعي والاهم ايجاد فرص عمل حقيقيه ومحترمه لجيل الشباب الاكبر عدداً والاكثرحاجةً في مجتمعنا وتقليل من حلم الاغتراب الذي يراوده لايجاد الذات وعدم خسارة واستنزاف القوه البشريه والتي اثبتت التجارب بأنها رأسمال الاوطان شرط معرفة توظيفها بالشكل الامثل.

غلاء مستلزمات الإنتاج قيد يكبل المزارع.. والجهات المعنية تضيّع المفتاح

ميساء رزق

لطالما كان الأمن الغذائي هو المطلب الأساسي للشعوب والأمر الأهم لجميع الحكومات لتأمينه. ولطالما كانت سورية البلد الوحيد في المنطقة التي حققت هذا الجانب وسعت بشكل فاعل لبقائه.

ولكن ما أصاب البلد خلال السنوات القليلة الماضية من حرب ظالمة وحصار عالمي جائر وما خلفه هذين الأمرين من تبعات وضعت العصي في عجلات تقدم مسير وفرته المعتادة.

ظروف استثنائية واجهت البلد وفرضت على جميع شرائحه مجابهة الواقع الصعب بالتوازي مع مكافحة الإرهاب والحرب، وكان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً في هذه الظروف حيث طالته الأضرار بشكل كبير ما انعكس سلباً على جميع العاملين به وبالتالي على جميع المواطنين السوريين بدءاً من رغيف الخبز المدعوم الذي جهدت الدولة لعدم غيابه وصولاً لكل ما يمكن أن يتواجد على موائد السوريين.

ولا يخفى على أحد مقدار الصعوبات التي واجهت الجميع للاستمرار بالرغم من الغلاء الفاحش وتضاعف الأسعار الذي شمل جميع المواد.

وما غلاء مستلزمات الانتاج الزراعي إلا العامل الأكبر في تراجع الإقبال على الزراعة وبالتالي غلاء منتجاتها، غلاء كان ليبدأ بالبذرة وينتهي «بباقة البقدونس وحبة البندورة»، وللوقوف على هذه المشكلة وأسبابها ومعاناة مختبريها والحلول الممكنة لتفاديها أجرت المشهد استطلاعاً سألت به من كان بها عالماً.

الجهات المعنية: نطالب وما باليد حيلة!

أكد عبدالكريم مرتكوش رئيس الرابطة الفلاحية باللاذقية أن الفلاح يعاني من غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي التي أثرت على سير عمله، ولم تمل المنظمة الفلاحية من المطالبات المتكررة بتأمين هذه المستلزمات له ولكن لا حياة لمن تنادى وعلى مدى الحكومات المتعاقبة التي وإن أوجدت حلولاً تكون آنية وغير مجدية ولا تحل المشكلة بشكل كامل بالرغم من المحاولات المؤقتة والإسعافية كالدعم المقدم الذي لا يسد الرمق ولا يعوض الخسارة، لافتاً إلى أهم المشاكل التي تواجه الفلاح لتأمين البذار الجيدة والأسمدة التي وصل سعر طن نترات الأمونيوم 26% إلى 160،200 ألف ليرة سورية عدا المصاريف الزائدة عليه من شحن ونقل حيث يصل إلى 7 آلاف ليرة

ظروف استثنائية واجهت البلد وفرضت على جميع شرائحه مجابهة الواقع الصعب بالتوازي مع مكافحة الإرهاب والحرب، وكان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً في هذه الظروف حيث طالته الأضرار بشكل كبير ما انعكس سلباً على جميع العاملين به وبالتالي على جميع المواطنين السوريين بدءاً من رغيف الخبز المدعوم الذي جهدت الدولة لعدم غيابه وصولاً لكل ما يمكن أن يتواجد على موائد السوريين.

الغلاء الذي طال مستلزمات الإنتاج الزراعي كان كالقيد الذي كبل المزارع ومنعه من العمل والاستمرار فسعر كيس الخيطان 100 ألف ليرة ولفة الناموسيات زنة 5 كغ حوالي 60 ألف ليرة وظرف بذار ألف بذرة بستونا 300 ألف ليرة ومعقم كوندور 300 ألف ليرة وكيس التورب 25 ألف ليرة وجميع هذه المواد تحتم على المزارع بيع كيلو البندورة بحد وسطي 1000 ليرة ليحقق القليل من الربح.

للطن الواحد والأجور الإضافية والعمولة التي تزيد سعره وجميعها تقع على عاتق الفلاح، ناهيك عن الأدوية الزراعية ومصاريف خدمة الأرض من فلاحة وري وعمالة ما يضاعف تكلفته ويقلل بالتالي مقدار ربحه.

وأشار مرتكوش إلى مشكلة عدم الرقابة من قبل التموين والزراعة على مستلزمات الإنتاج التي تقلل جودتها وتزيد أسعارها حيث يتحكم بائعوها بالمزارع نظراً لحاجته لها واضطراره لشرائها بأي سعر وبأية جودة لعدم توفرها بالسوق وبالأسعار المعقولة ضمن قدرته.

من جهته ذكر المهندس ميلاد عيسى مدير فرع المصرف الزراعي في اللاذقية إلى أن القروض الزراعية متوقفة حالياً بجميع أنواعها منذ 2020/6/14 كبقية القروض في جميع المصارف العامة في القطر، حيث كانت تمنح قبل هذا التاريخ قروضاً مساعدة للفلاح بشروط ميسرة ولكن الظرف الحالي للبلد اضطر وزارة المالية لإيقاف جميع القروض خلال الفترة الحالية على أمل إعادة إطلاقها قريباً.

المزارع: الغلاء يقيد عملنا والمعنيون أضاعو المفتاح!

رصدت المشهد آراء بعض المزارعين في الساحل السوري الذين تأثر عملهم جراء غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي حيث ذكر ماهر صالح مزارع بندورة محمية (بانياس) أن الغلاء الذي طال مستلزمات الإنتاج الزراعي كان كالقيد الذي كبل المزارع ومنعه من العمل والاستمرار فسعر كيس الخيطان 100 ألف ليرة ولفة الناموسيات زنة 5 كغ حوالي 60 ألف ليرة وظرف بذار ألف بذرة بستونا 300 ألف ليرة ومعقم كوندور 300 ألف ليرة وكيس التورب 25 ألف ليرة وجميع هذه المواد تحتم على المزارع بيع كيلو البندورة بحد وسطي 1000 ليرة ليحقق القليل

يتحكم بائعو مستلزمات الإنتاج بالمزارع نظراً لحاجته لها واضطراره لشرائها بأي سعر وبأية جودة لعدم توفرها بالسوق وبالأسعار المعقولة ضمن قدرته

من الربح.
بدوره ذكر خليل موسى مزارع خضار (القرداحة) أنه يعاني أيضاً من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بجميع أنواعها حيث يجد صعوبة بتأمينها خصوصاً الأسمدة التي يضطر لشرائها من السوق السوداء بأسعار مضاعفة حيث لا تتوافر بشكل دائم في الجمعيات الفلاحية كذلك البذار والأدوية التي يتحكم أصحاب الصيدليات بأسعارها وأنواعها المفروضة عليهم أيضاً لعدم توفرها بالسوق النظامية وبأسعار معقولة، ناهيك عن فقدانها بشكل مستمر ما يجبرهم على شرائها ولو بجودة متدنية.
واشتكى المزارع أحمد بربهان (جبلة) من غياب الرقابة على مستلزمات الإنتاج الزراعي حيث يتحكم بها تجار السوق السوداء بالإضافة إلى دخول أصناف مجهولة المصدر إلى القطر وتواجدها في الصيدليات الزراعية (على عينك يا تاجر) وبأسعار مرتفعة.
كما لفت المزارع بشار سلوم (الحفة) إلى غياب دور الجهات

المزارعون: نعاني من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بجميع أنواعها ونجد صعوبة بتأمينها خصوصاً الأسمدة التي نضطر لشرائها من السوق السوداء بأسعار مضاعفة

المعنية بتوفير ومراقبة سير تواجد مستلزمات الإنتاج الزراعي حيث تغفل وتتجاهل تأمينها بشكل دائم مايزيد العبء على المزارع ويضاعف تكاليف إنتاجه وبالتالي يضطر لرفع أسعار محاصيله ليعوض الخسارة أو يقلل الكمية المزروعة لعدم قدرته على تغطية كامل حاجته من المواد.
ونوه المزارع أبو ابراهيم (البصة) إلى عدم جدوى الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة والذي لايسد ولاحتى الجزء اليسير من خسائر المزارع داعياً لوضع أسس وحلول مجدية وأكثر فاعلية لدعم المزارع وإنصافه.

لنا كلمة

لن نبخس الحكومة بعض قراراتها بتحسين الواقع الزراعي وإعادة إحياء ما دمرته الحرب، ولكن ما سمعناه ممن قابلناهم وجب إيصاله لآذان من يهمهم الأمر بأن يقسموا بأن يفعلوا ما وعدوا به بتحسين الواقع الزراعي ودعم المزارع بشكل جدي يعطيه حقه وثمن جهده وعرقه، ويباشروا بالعمل لتأمين مستلزمات إنتاجهم بأسعار على قدر قدرتهم، وهم بالتالي سيكونون على قدر المسؤولية واليد الممدودة للعمل بكل استطاعتهم، فكما تزرع تحصد.

للمستهلك كلمة: أصابنا الضّر!

وعبر من سألناهم من مواطنين عن رأيهم بالواقع الزراعي وتوفر المواد الزراعية بجميع انواعها من خضار وفواكه وبقول حيث أجمعوا على الضرر لحق بهم أيضاً من غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي وقلل إقبالهم وقدرتهم على الشراء حيث قاطعوا مجبرين الكثير من المواد والأصناف، ولم يخفوا استيائهم من هذا الغلاء الذي أكدوا أن لا للمزارع يداً به حيث أن من حقه تحصيل ما قدمه من مال وجهد لإيصال محصوله لهم ولكن السماسرة والتجار الكبار «أكلوا البيضة والتقشيرة»، كما لفتوا إلى فشل الحكومة بإيجاد حلول تدعم المزارع وتؤمن مستلزماته لزيادة إنتاجه وتحسين دخلهم ليجاروا الغلاء بكل أنواعه.

كاريكاتير
المشهد

مشروع حلم الشباب.. بعد أكثر من 16 عاماً على إطلاقه

إلى أين وصل السكن

نور حمادة

بات مشروع السكن الشبابي الذي أطلق عام 2002 والذي كان ومازال بمثابة حلم انتظره فئة كبيرة من الشباب من أجل تأمين مسكن لائق وبسعر يتلائم مع دخلهم تطرح حوله الكثير من التساؤلات وإشارات الاستفهام خاصة بعد أن تعثر بعقبات الواقع خلال 16 عاما على اطلاقه، وأصبح بحاجة إلى تقييم وتفسير أغلب النواحي حسب المتتبعين له..

وكان لابدَّ من مناقشة بعض المواضيع التي تخص السكن الشبابي وتهم المكتتبين فيه وتوضيح أبرز العقبات التي اعترضت طريقه وإلى أين وصلت مرحلة التنفيذ فيه وما سبب التأخير الذي اعتراه وما هو الجديد الذي يحمله في أفقه الأيام القادمة.

المشهد التقت السيدة ماوية رنجوس مديرة السكن الاجتماعي في المؤسسة العامة للإسكان والتي بدورها صرّحت أن عدد المكتتبين في ريف دمشق بلغ (25887)مكتتبا تم توزيعهم على مراحل زمنية حددت المرحلة الأولى بخمس سنوات للتسليم (3120) مكتتبا والثانية سبع سنوات (3231)تم تخصيص مساكن المرحلتين بالكامل.

وحددت المرحلة الثالثة بعشر سنوات (2500)مكتتبا تم تخصيص (2049)مسكن والباقي (451) قيد الإنجاز في منطقة توسع ضاحية قدسيا حيث من المخطط تخصيصها خلال العام الحالي.

أما المرحلة الرابعة عشر سنوات (1721) مكتتبا تم تخصيص كامل شقق الفئتين (ب،ج)

أما الفئة (أ) فهي قيد الإنجاز في منطقة التوسع وسيتم تخصيص (967) مسكن خلال العام الحالي والمرحلة الخامسة لمدة 12 سنة (15320) مكتتبا تم تخصيص كامل الفئة /ج/ بالإضافة إلى (582)من الفئة /ب/و الباقي منها البالغ عددها (329) هي قيد التنفيذ.

أما شقق الفئة /أ/ البالغ عددها (14300)تم تحديد منطقة الديماس الجديدة للتنفيذ ويجري العمل حاليا على تنفيذ البنى التحتية بموجب العقد المبرم مع مؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ (2744)شقة من الفئة /أ/

السكن الشبابي بين الشكوى والرضا!

بالرغم من النجاح الذي حققه السكن الشبابي إلا أن هناك مشكلات حالت دون تحقيق بعض الأهداف المرجوّة سببت حالة من الشكوى لدى المكتتبين فيه، وعندما التقينا عدد من المسجلين في السكن الشبابي منهم من أشار على مشكلة إلزام المكتتبين بإبرام عقود التخصيص بنسبة إنجاز 70% دون استلام وترك المدة مفتوحة أمام الجهة المنفذة.

ومنهم من أبدى اعتراضا على ارتفاع قيمة الأقساط الشهرية ليصل القسط إلى 8000 ليرة سورية وهو مبلغ كبير بالنسبة لراتب الموظف العادي

ولم تخلو الآراء من الإيجابيات التي يمتلكها المشروع وهي آلية الدفع وسعر الشقة المحدود مقارنة بباقي الشقق وإكساءها المقبول إلى حد ما.

ورداً على الشكاوي المطروحة تجيب السيدة رنجوس: مشروع السكن الشبابي تم تسديد دفعة نقدية له تتناسب مع فئة المسكن ومساحته وأقساطه وعند إبرام العقد تستكمل المدفوعات لتصل إلى 30% والباقي أقساط شهرية متساوية لمدة /25/عاما.

وتم زيادة القسط إلى /8000/للمشاريع الجاري تنفيذها فقط لتواكب ارتفاع تكاليف التنفيذ وتتماشى مع برنامج التمويل والمخطط للمشروع عند الاكتتاب عليه حيث تضمن حصة المكتتب من هذا التمويل 30%.

وإعداد الأضابير التنفيذية لباقي الشقق.

وبالرغم من الأرقام السابقة والمواعيد المعلن عنها لا بد من الإشارة إلى تأخر التنفيذ بموجب العقود المبرمة وبالتالي التأخر بتسليمها للمكتتبين عليها حيث أوضحت ماوية رنجوس أنه اعترض سير تنفيذ مشاريع السكن صعوبات أدت إلى التأخير في تنفيذ المساكن وتسليمها أهمها ارتفاع أسعار المواد والمحروقات واليد العاملة وعدم تناسب الاعتمادات المرصدة في الموازنة الاستثمارية للمؤسسة مع الاعتمادات السابقة وفق برامج التدفق المالي للمشروع إضافة إلى معالجة العقود المتعثرة مع عدد من المقاولين ولجوء المؤسسة إلى سحب الأعمال والتنفيذ مع المتعهد أصولا.

كما أن الأوضاع الراهنة أثرت على وتيرة العمل والمؤسسة تقوم بجرد الأضرار اللاحقة بالمشروع في بعض المحافظات (حمص- حلب- دير الزور- القنيطرة)، والعمل على متابعة تنفيذ المشاريع في المناطق الآمنة المتاحة وإعادة تأهيل ما تضرر منها بفعل العمليات الإرهابية وفق قرارات لجنة إعادة الإعمار والخطة الإسعافية

مشاريع قادمة..

وكان لا بدَّ من معرفة مشاريع المؤسسة في الفترة المقبلة وعن عدد الشقق التي سيتم تسليمها في الدفعة القادمة، قالت السيدة رنجوس أن خطة التخصيص المقررة لعام 2019 بلغت /5954/مسكن موزعة على محافظات/ريف دمشق- حلب- حمص- حماه- اللاذقية- السويداء/ وقامت المؤسسة ببعض الإجراءات لتسريع موضوع تسليم المساكن وفق آلية محددة اعتمدتها .

أما بالنسبة للتصريح الذي صدر عن مؤسسة الإسكان بأنها ستنهي خلال عام 2020 كافة التزاماتها في مشروع السكن الشبابي ..

أكدت رنجوس إن من أهم أولويات عمل المؤسسة تنفيذ خطتها في إنجاز التزاماتها من المساكن ومتابعة تنفيذ المشاريع القائمة في المناطق الآمنة المتاحة والمباشرة بتنفيذ مشاريع جديدة فيها لصالح المكتتبين وإعادة تأهيل المشاريع المتضررة من جراء الاعتداءات الإرهابية في المناطق المحررة.

خطة التخصيص المقررة لعام 2019 بلغت /5954/مسكناً موزعة على محافظات «ريف دمشق- حلب- حمص- حماه- اللاذقية- السويداء» وقامت المؤسسة ببعض الإجراءات لتسريع موضوع تسليم المساكن وفق آلية محددة اعتمدتها

تباين في آراء الاقتصاديين حول استئناف منح القروض بعد توقفها

المشهد – نور ملحم

أنهت حكومة مرحلة تجميد الإقراض والتمويل داخل البلاد، وعمّمت قبل أيام على المصارف العامة العاملة في سورية، قراراً بإنهاء مفعول التعاميم التي كانت سارية، خلال فترة الأزمة محاولة من الحكومة لتشجيع الاستثمار المتراجع وضخ سيولة لتمويل التجارة والاستيراد خوفاً من زيادات مرتقبة في أسعار السلع والخدمات خاصة الأغذية والمشتقات البترولية.

تباينت آراء اقتصاديين ومصرفيين سوريين تحدثت إليهم "المشهد" حول الموضوع الذي أخذ الكثير ما بين الأخذ والرد ما بين المصارف العامة ومصرف سورية المركزي حيث تراجعت سيولة المصارف في فترات سابقة نتيجة السحوبات الكبيرة التي قام بها المودعون كرد فعل أمام تراجع قيمة العملة السورية، هو السبب الاساسي وراء عدم الإقراض، إلى جانب تخوف المصارف من عدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم بعد خسارة عدد كبير من السوريين لأعمالهم ومصدر رزقهم.

فعودة المصارف الى الإقراض اليوم، يمكن ان تكون طريقاً لتعويض الخسارة التي سببتها عملية التوقف عن الاقراض، والتي كانت عملية خاطئة، لأن الحفاظ على دورة المال أفضل من اكتنازه، واستمرار تقديم القروض كان سيساعد في تحريك الدورة الانتاجية وتأمين واردات للمصارف واليوم فإن قيمة القرض (500ألف ليرة) مثلاً لا تتناسب مع التضخم والقدرة الشرائية للمواطنين، بحسب ما يوضح الخبير الاقتصادي علي الأحمد.

تحريك السوق ...

فيما يعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدكتور عابد فضليه، أن «تقديم هذا النوع من القروض التي يمكن تسميتها بالقروض الاستهلاكية، له دور في تحقيق أهداف عدة من بينها سد نقص القوة الشرائية لدى المقترض، وتلبية احتياجات طارئة بمبلغ يضاف الى الراتب وينفق خلال الشهر على المدارس أو الجامعات أو لمعالجة حالات صحية طارئة».

كما يمكن للقرض تحريك الطلب في الأسواق وبالتالي تنشيط الحركة الإنتاجية كما أنه يساعد على تشغيل أموال المصارف لإيجاد سيولة تساعدها على استرداد جزء من كلفة الفوائد التي استمرت بدفعها على الإيداعات. ومن ميزات هكذا قروض أنّها لا تحمل مخاطرة كبيرة، لأن المقترض موظف ويقتطع القسط الشهري من راتبه من قبل المحاسب في المؤسسة التي يعمل فيها. وكفيل المقترض موظف هو الآخر، وحتى لو تخلّف أحدهم عن السداد فإن القسط يؤخذ من مبلغ التأمينات الاجتماعية العائد للموظف.

صدمة نقدية للسوق ...

بالمقابل أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عمار يوسف أن قرار إعادة القروض والتسهيلات الائتمانية، يتطلب ضعف المدة التي تم بها إيقاف القروض سابقاً، كي يستعيد السوق عافيته، وينطلق من جديد.

وأشار يوسف في حديثه «للمشهد» إلى أن قرار إيقاف القروض الذي صدر منذ ما يقارب الثلاثة أشهر والذي أُوقف اليوم -بقرار السماح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية -شكل صدمةً نقدية بالسوق، نتيجة اختفاء القروض والتسهيلات الائتمانية، أدت إلى نقص السيولة، التي أدت بدورها لإضعاف العديد من المشاريع وتوقف تلك التي كانت مُستمرة كنتيجة لتوقف التسهيلات الائتمانية.

ونوه إلى أن أسباب إيقاف القروض سابقاً، وكذلك إعادتها اليوم، لا تزال غير معروفة الهدف، خصوصاً في ظل تذبذب أسعار الصرف، ونقص السيولة في البلاد، مضيفاً أن الحكومة هي المورد الوحيد للكتلة النقدية من خلال كتلة الرواتب والأجور التي لم تقف، والقروض التي تم ايقافها قبل ثلاثة أشهر.

ويعزو اليوسف سبب كل تلك التخبطات إلى القرارات الفردية

عودة المصارف الى الإقراض اليوم، يمكن ان تكون طريقا لتعويض الخسارة التي سببتها عملية التوقف عن الاقراض، والتي كانت عملية خاطئة، لأن الحفاظ على دورة المال أفضل من اكتنازه

غير محسوبة النتائج، مشيراً إلى أنه من الممكن أن تعود القروض للتوقف في لحظة معينة ودون سابق إنذار، ما يعني تضرر العديد من الناس وإيقاف أعمالها.

زيادة عرض الليرة السورية ...

من جهته، يعتقد الدكتور سنان ديب « خبير اقتصادي أن قرار عودة المصارف للإقراض، جاء بناء على ضرورات المرحلة»، متوقعاً أن تبدأ عمليات إعادة الإعمار بتمويل وقروض خارجية، ما يلزم المصارف العاملة بسورية، التوجه نحو تمويل العمليات التجارية والسكنية وترميم المنشآت الصناعية والحرفية، واعتبر أن جزءاً كبيراً من القرار.

وتوقع ديب خلال حديثه لـ«للمشهد»، أن يؤدي انطلاق عمليات الإقراض إلى زيادة عرض الليرة السورية في السوق، ما سينعكس سلباً على سعر صرف الليرة، إلا إذا سُحب فائض السيولة عبر رفع نسب الفائدة وطرح سندات وأذونات خزينة، متسائلاً: «ماذا يمكن أن يفعل القرض الذي يُقال إن سقفه للمشروعات الزراعية والصناعية، لن يتجاوز 5 ملايين ليرة سورية على وقع ارتفاع الأسعار وصعوبة تأسيس مشروعات جديدة

لافتاً إلى أنه ثمة إيجابيات وسلبيات في هذه الخطوة، لكن تنشيط بعض القطاعات، كالمهن والحرف والمشروعات الصناعية، عبر التسليف، هو أمر ضروري، كما في ذلك ضرورة للمصارف لزيادة التوظيفات المالية من خلال أقنية وأنشطة تسليفيه متوقفة منذ سنوات.

ثلاث قنوات للتمويل ...

وكان مصرف سورية المركزي قد أعلن عن السماح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية، موضحاً في تعميم إلى كل المصارف أنه يسمح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي (المشاريع الصغيرة والمتوسطة-أصحاب الدخل المحدود) إضافة للقروض العقارية.

حيث أشار الدكتور محمد إبراهيم حمرة النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي وجود ثلاث قنوات للتمويل تتمثل بـ "القنوات المصرفية من خلال المصارف المسموح لها تمويل المستوردات وعن طريق شركات الصرافة وحسابات المصدرين في الخارج".

وبين حمرة أن موضوع استئناف منح القروض والتسهيلات الائتمانية قيد الدراسة حالياً في مجلس النقد والتسليف وقريباً ستصدر قرارات تتضمن ضوابط محددة بهذا الخصوص.

وحدد المصرف ضوابط على المصارف العاملة الالتزام بها في إطار قيامها باستئناف منح القروض وهي عدم منح أي تسهيلات ائتمانية دوارة (جاري مدين-حسم سندات) وغيرها لحين صدور تعليمات لاحقة بهذا الخصوص وألا يتجاوز سقف التسهيل الائتماني مبلغ 500 مليون و400 مليون ليرة سورية في حال كان التسهيل الممنوح قرضاً عقارياً.

خبير اقتصادي:

قرار عودة المصارف للإقراض، جاء بناء على ضرورات المرحلة»، وأنوقع أن تبدأ عمليات إعادة الإعمار بتمويل وقروض خارجية، ما يلزم المصارف العاملة بسورية، التوجه نحو تمويل العمليات التجارية والسكنية وترميم المنشآت الصناعية والحرفية

مؤسسة لوريل التنموية:
إعادة الاستثمار في المجتمع

رهف عمار

بمفهوم إنساني مختلف يعتمد على خلق فرص حقيقية وكسب مهارات ونظرة جدية في مجال الاستثمار المجتمعي انطلقت مؤسسة لوريل التنموية المرخصة أصولاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مبادراتها ضمن محافظة طرطوس وللحديث أكثر عن تلك المؤسسة مجلة المشهد في حوار خاص مع رئيس مجلس الأمناء الدكتور حمزة تقلا:

*** بداية ما هي أهداف مؤسسة لوريل التنموية؟**

أهدافنا الأساسية تعتمد على إعادة الاستثمار في المجتمع المحلي عن طريق تمكين الأعمال المحلية من خلال توفير استشارات الأعمال والدعم اللوجستي وتوفير فرص عمل جديدة ضمن مشاريع لوريل بالإضافة لدعم بنية المجتمع المحلي وتشجيع المشاركة الاقتصادية البناءة للنساء والشباب وتعزيز انتاجية صغار المنتجين وسبل عيشهم من خلال تأسيس مشاريع مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في تحسين الموارد المادية الدائمة لهم.

*** قيادتك التنموية على ماذا ترتكز لالهام المتطوعين أو الموظفين لتحسين أدائهم وتطوير عملهم؟**

نلهمهم من خلال التشاركية والأفكار والنشاطات المطروقة وآلية التنفيذ التي تعتمد على الجودة العالمية والأداء الحقيقي وبالحاصل النتيجة تكون مرضية

الاستثمار المجتمعي في لوريل يقوم على مجموعة من المشاريع والنشاطات المدروسة بدقة ضمن خطة طويلة الأمد وذلك ضمن أهداف المؤسسة

أكثر ورائعة بالنسبة للمتطوع حين يرى نتيجة عمله، لا يمكن أن يهمل المتطوع أو الموظف من حيث الاهتمام وتقديم الدعم من قبل المؤسسة من خلال تحسين الأداء ورفع المستوى وذلك بمجموعة الخطوات التي تضم الدورات والندوات والمشاركات والفعاليات الاقتصادية كل بحسب اختصاصه وما يتوافق مع رؤية وأهداف واختصاصات المؤسسة.

*** كيف تتدخل لوريل في الاستثمار المجتمعي وماذا قدمت؟**

الاستثمار المجتمعي في لوريل يقوم على مجموعة من المشاريع والنشاطات المدروسة بدقة ضمن خطة طويلة الأمد وذلك ضمن أهداف المؤسسة فالنشاطات المجتمعية هي أساس هذا الاستثمار وهناك عدة تجارب قدمت في الموسم الحالي كان أهمها دعم قطاع الشباب من التمكين والتعليم وفتح أبواب لفرص عمل من خلال دورات إعلامية، وتعليمية Tot، بالإضافة للتشبيك مع مجموعة من مؤسسات التمويل الموجودة لرفد هذا المشروع بتمويل مقبول كبداية والتشبيك أيضاً مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية لفتح باب توفير فرص العمل.

وهناك خطة لدعم مشاريع المرأة الريفية لتحفيز هذه الشريحة وتفعيل مساهمتها بشكل أكبر ضمن القطاع الريفي وتحسين الوضع الاقتصادي لها مع الأخذ بعين الاعتبار المتابعة الفعالة لهذه المشاريع لضمان الاستمرارية من خلال حسن التنفيذ وسوق التصريف.

*** الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ما هي؟**

دعم قطاع الشباب والمرأة بشكل خاص
التوجه نحو البيئة النظيفة والطاقة البديلة
تقديم الدعم والاستشارات وحتى التنفيذ في المشاريع الإعمارية.

*** ختاماً رسالتكم ورؤيتكم خلال مؤسسة لوريل ما هي؟**

المجتمع السوري مثال يحتذى به في الصمود والنجاح ونحن ننظر لسورية الحديثة المتماسكة شعبا واحد ومجتمع واعي وسورية حضارة متجددة لا يمكن نكران وجودها بين الدول الأكثر تطورا بجهود المجتمع المحلي والهيئات والمنظمات والقيادات المحلية يداً بيد.

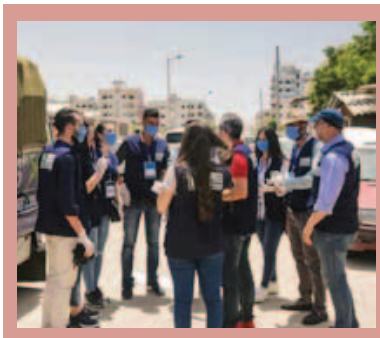

*** كيف ساهمت مؤسسة لوريل خلال الحملة الوطنية للاستجابة الطارئة في فترة الحجر الصحي؟**

في الحملة الوطنية كانت مساهماتنا متنوعة بين المواد الغذائية والمادية حيث تم توزيع مبالغ مالية وسلل صحية في الشيخ بدر وفي مناطق ريف طرطوس القريب و وتوزيع سلل غذائية وصحية في القدموس وريفها ومن ضمنها ثلاثة طن من الخضار إضافة لتوزيع ملابس للأطفال في فترة العيد التي صادفت في فترة الحجر.

المواطن بين فكي كماشة الحكومة – التجار..
فأين المفر؟!

رولا نويساتي

قبل يومين فقط من رفع أسعار المواد التموينية (السكر – الرز) اجتمع المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء مع اتحاد ورؤساء غرف التجارة، ليطلق الاتحاد مبادرة لتخفيض أسعار السلع الأساسية وبيعها للمواطن بنسبة ربح بسيطة... وطبعاً جاء هذا الطرح بعد أن أطلق التجار قبلها مبادرة تخفيض الأسعار بنسبة 25% بعد رفع الأسعار لأكثر من 100%..

وبكل الأحوال لم يبقَ من هذه الاجتماعات سوى التصريحات الخلبية التي لم يلمسها المواطن على أرض الواقع..

اجتماعات وقرارات خلبية

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق وسيم القطان أفاد أن اجتماع الحكومة مع التجار كان تركيزه على توفير السلع للمواطنين بأسعار مناسبة.. مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن مبادرات في كل المحافظات وخاصة مع اقتراب عيد الأضحى..

وقد طلب المجتمعون من مصرف سورية المركزي واتحاد غرف الصناعة استمرار التنسيق لضمان تأمين تحويل استيراد

الحكومة تطلب من تجارها وصناعييها تثبيت الأسعار لمدة شهرين، ثم تقوم برفع أسعار مؤسساتها في اليوم التالي، هذه السلع الأكثر تماساً مع حياة المواطن الذي ظن أن وزير تجارته الداخلية ووزير حمايته سيكون روبن هود سورية..

المواد الأولية الضرورية للاقتصاد الوطني، مؤكدين على أهمية تأمين متطلبات استمرار الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية، ومساعدة المتضرر منها لدفع عجلة الصناعة إلى الأمام.. وتقديم التسهيلات للصناعيين الراغبين بإشادة منشآتٍ صناعية ضمن خطة الحكومة، كما طالبوا بإعفاء الصناعات التصديرية من رسم الانفاق الاستهلاكي، ومنح مزيد من المزايا لتشجيع عملية التصدير..

من جهته دعا رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع التجار إلى تخفيض الأسعار تلبية لحاجات المواطن، فيما أشار أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد حمشو إلى أنه سيتم إصدار نشرة أسعار موحدة للمنتجات والسلع بالتعاون مع التجارة الداخلية.. مؤكداً على أهمية التعاون بين الغرف والقطاع العام لتقديم أسعار تتناسب مع دخل المواطن..

لتأتي الحكومة بعد يومين من هذا الاجتماع وتفجر قنبلة من العيار الثقيل اعتبرها البعض أنها نسفت كل ما جاء بهذه المبادرات والاجتماعات، بعد أن قامت برفع أسعارها سواء لمنتجاتها في السورية للتجارة، أو بالنسبة لأسعار المواد التموينية (السكر والرز)..

نقطة نظام

الحكومة تطلب من تجارها وصناعييها تثبيت الأسعار لمدة شهرين، ثم تقوم برفع أسعار مؤسساتها في اليوم التالي، هذه السلع الأكثر تماساً مع حياة المواطن الذي ظن أن وزير تجارته الداخلية ووزير حمايته سيكون روبن هود سورية..

وصدق عضو مجلس الشعب الأستاذ وليد درويش في تصريح خاص للمشهد عندما قال: أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لا يعلم أن سعر كيلو الليمون 4000 ليرة سورية، وكيلو السكر بـ1600 ليرة سورية !!.. فكيف له أن يشعر بالمواطن؟..

ونحن بدورنا نتساءل أيضاً ماذا يفعل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بسوق الهال كل يومين؟؟.. هل من أجل التقاط صور تذكارية له وعرضها على صفحات التواصل الاجتماعي للحصول على أكبر عدد ممكن من اللايكات والتفاعلات ؟!.

من قلب الحدث

في الأسواق وجوه واجمة.. حائرة.. وأيدي تتنقل بين قطع الخضار هنا وهناك.. أما الفاكهة.. فقد أصبحت من المحرمات.. وعيون تتساءل أين هي الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها؟!.. نعم.. لقد سقطت في امتحان الثقة.. وتناسى المواطنون أن لهم حكومة بعد اليوم..

الأستاذ محمد مدرس جامعي قال: كيف تريد الحكومة من التجار أن تخفض أسعارها، ويطلقوا المبادرات بعد اليوم؟!!.. كيف لمن يطلب تخفيض الأسعار أن يرفع أسعاره؟؟!!.. وأن يقنع الطرف الآخر بهذه المبادرات؟!!..

فيما قال السيد عادل موظف: بتنا نعيش في وضع لا نحسد عليه.. طوال سنوات الحرب لم نمر بمثل هذه الظروف.. أيُعقل أن يكافأ الشعب الذي صبر وضحى طوال تسع سنوات بالجوع والفقر والعوز؟..

خطوات غير مدروسة

الانتقادات الواسعة للأسعار الجديدة لمادتي (السكر والرز) دفع بوزير التجارة الداخلية لاجتماعٍ عاجلٍ مع المعنيين بلائحة التساعيرٍ ليتم تسعير مادة السكر بـ500 ليرة سورية بعد أن تم تسعيرها قبل يومٍ واحد فقط بـ800 ليرة سورية، وتسعير مادة الرز بـ600 ليرة بعد أن تم تسعيرها بـ900 ليرة سورية..

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه لا يوجد هناك تخطيط مسبق للقرارات الحكومية؟!!.. هل وافق الوزير البرازي على قرار رفع الأسعار دون أن يطلع عليه؟!.. هذا يقودنا إلى طرح أن أكثر انجازات الحكومة هي الاجتماعات المتتالية المتكررة، أين هي المقترحات والدراسات التي يتم مناقشتها ،اذا كانت جل القرارات يتطلب إعادة دراستها بعد صدورها؟!..

الإقراض الزراعي

1.2% للفلاحين والباقي من «الحكومة للحكومة»!

عشتار محمود

يكثر الحديث اليوم عن الاعتماد على الزراعة وتحفيز القطاع الإنتاجي، ولكن، مقابل الكثير من التصريحات هنالك القليل من الأفعال... وقد يكون المؤشر الأهم هو التدهور الحاصل في إنتاج قطاع الدواجن من الفروج والبيض وما يتبعه من ارتفاع في الأسعار، ولكن هنالك جانب أوسع ويشمل كافة قطاعات الزراعة هو الإقراض الزراعي الذي يحمل أداؤه والسياسات الكامنة خلف هذا الأداء دلالات على أن قطاع الزراعة لن يلاقي دعماً جدياً في القريب العاجل.

للسنة الثانية على التوالي يعلن المصرف الزراعي عن حجم إقراض كبير، وبمئات المليارات من الليرات... فبينما كان حجم الإقراض الزراعي لا يتعدى عشرات المليارات في عام 2018، فإنه قد ارتفع في 2019 و2020 إلى مئات المليارات، فهل يعكس هذا ارتفاع التمويل الزراعي للفلاحين؟ للأسف لا! إنّ الإقراض الزراعي الذي يقدمه المصرف خلال العام الحالي والسابق هو بمعظمه للجهات الحكومية، وهو من المال العام وإليه! دون أن ينتقل إلى السوق، ليكون المصرف الزراعي مجرد وسيط دفع وليس مموّل...

صرح مدير عام المصرف الزراعي بأن ما تم منحه من قروض منذ مطلع العام الجاري 2020 وحتى نهاية شهر تموز قارب: 352.3 مليار ليرة. ولكنّ نسبة لا تتعدى 1.2% من هذه القروض ذهبت للفلاحين، بينما كامل المبلغ المتبقي هو أموال من الإنفاق الحكومي يوزعها المصرف على المؤسسات الحكومية المعنية بالحبوب والأقطان والبذار وبمبلغ قارب 348 مليار ليرة. موزعة كما يوضح الشكل، حيث خصّت مؤسسة الحبوب بأكبر مبلغ: 310 مليار ليرة من مجموع الإقراض وهي المؤسسة التي تقوم بشراء القمح وجزء من الشعير من المزارعين، وبمبلغ 7 مليار على مؤسسة حلج وتسويق الأقطان التي تستلم ما تبقى من محصول القطن من المزارعين، و31 مليار ليرة لمؤسسة إكثار البذار التي تستلم المحاصيل المزروعة لغاية تحويلها إلى بذار.

وبالمقابل فإنه في عام 2019 كانت حصة المزراعين من الإقراض تعادل نسبة 3% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، وبمبلغ قارب 7.8 مليار ليرة أي ما يعادل اليوم: 11 مليون دولار وفق سعر الدولار في السوق. بينما المبلغ في الأشهر السبعة الأولى من

إنّ الإقراض الزراعي الذي يقدمه المصرف خلال العام الحالي والسابق هو بمعظمه للجهات الحكومية، وهو من المال العام وإليه! دون أن ينتقل إلى السوق، ليكون المصرف الزراعي مجرد وسيط دفع وليس مموّل

من
11
مليون دولار

في عام 2019 كانت حصة المزراعين من الإقراض تعادل نسبة 3% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، وبمبلغ قارب 7.8 مليار ليرة أي ما يعادل اليوم: 11 مليون دولار وفق سعر الدولار في السوق.

إلى
2
مليون دولار

بينما المبلغ في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بلغ 4.3 مليار ليرة وما يعادل 2 مليون دولار بسعر الدولار في السوق (وقد أخذنا سعر الدولار في السوق كمقياس لأنه السعر الذي يتم تسعير عموم مستلزمات الإنتاج والاستهلاك عليه في الظرف السوري الحالي).

العام الحالي بلغ 4.3 مليار ليرة وما يعادل 2 مليون دولار بسعر الدولار في السوق (وقد أخذنا سعر الدولار في السوق كمقياس لأنه السعر الذي يتم تسعير عموم مستلزمات الإنتاج والاستهلاك عليه في الظرف السوري الحالي).

ما يشير إلى تراجع سنوي في القيمة الاسمية والفعلية لكتلة الإقراض القليلة المخصصة للمزارعين بين عامين.

إنّ هذه المبالغ التي يتم الإعلان أنها قروض من المصرف الزراعي، يفترض أن تكون من ضمن مخصصات الإنفاق الحكومي الزراعي على منظومة المحاصيل الاستراتيجية، وهي بتحويلها إلى قروض من المصرف الزراعي فإنها تتحول إلى التزام على هذه المؤسسات العامة عليها أن تسدد أثمانها مقابل فائدة! بينما المصرف الزراعي هو مجرد وسيط لتودع الحكومة فيه هذه الأموال وتستعيد تحصيلها مع فوائد عبر المصرف! وهو لا يقوم بدوره كممول للفلاحين ولعمليات توسيع استثمارهم الزراعي إلا بمبلغ لا يتعدى فعلياً 4,3 مليار ليرة وبمعدل فائدة يتراوح بين 10-13%!

إن المصرف الزراعي فقد دوره كممول للنشاط الزراعي السوري، ولمعرفة مقدار تراجع هذا الدور ينبغي أن نقارن الأرقام مع عام 2011 عندما كانت كتلة الإقراض المخصصة للمزارعين في سورية تعادل 1,5 مليار دولار تقريباً للقطاع العام والخاص والمشترك!

لن تقوم للزراعة السورية قائمة دون تمويل حكومي للعمليات الاستثمارية الزراعية، بينما اليوم تنقل الحكومة إنفاقها الزراعي على المؤسسات العامة لتحوّله لقروض والتزامات على هذه المؤسسات بينما لا يحظى المزارعون إلا على مقدار قليل جداً ولا يذكر من القدرة التمويلية التي كانت متاحة قبل الأزمة...

العقوبات الاقتصادية بين الثمانينات و«قيصر»

حكومات تعاقبت على

الخليل:
شل حركة الاستيراد والتصدير

شهدا:
واجهنا عقوبات الثمانينات بنمط تفكير مختلف يجد الحلول

قوشجي:
العقوبات كرست الحصار من كل الجهات

عياش:
العودة للاعتماد على الذات بشروط

المشهد – ريم غانم

عانى الاقتصاد السوري كثيراً من وطأة العقوبات الاقتصادية الخارجية منذ فترة الثمانينات وإلى اليوم، لكن منذ بدء الحديث عن تنفيذ قانون «قيصر» ذهبت الترجيحات بزيادة المعاناة السورية لاختلاف الأوضاع مع استمرار الحرب على سورية، حيث اعتادت الجهات المعنية على رمي كل فشل اقتصادي على هذه العقوبات، وفي ظل غياب التقديرات الرسمية بحجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد السوري الكلي من العقوبات المستمرة خلال العقود الأربعة الماضية، عدا عن رصد وبحث قدمه المركز السوري لبحوث السياسات عام 2013 الذي قدر من خلاله الباحثون أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الخارجية أكثر من 28% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت تقديرات الناتج المحلي 60 مليار دولار 2010، وانخفضت إلى 30 مليار دولار 2017.

مابين حصارين

لا تزال فئة كبيرة من الشعب السوري تتذكر تماماً ما حدث خلال فترة الثمانينات، عندما قامت الولايات المتحدة بفرض حصار اقتصادي على سورية وكانت طوابير من الناس تقف للحصول على علبة مناديل، أو علبة حليب للأطفال، أو علبة سمن صغيرة، توزع بشكل مدروس يضمن عدم احتكارها من قبل تجارة الجملة، ويضمن وصولها إلى أكبر عدد من العائلات، التي كانت تقضي شهراً كاملاً على علبة واحدة من هذه السلع، وتنسى الكثير من الحاجات اليومية الأساسية بسبب الحصار، حتى أصحاب الحرف المهنية عانوا في المقابل أفرزت هذه العقوبات طريقة (صناعية) للتعامل مع هذا الحصار حيث نشأت في حارات الأرمن بحلب، وانتشرت بعد ذلك في دمشق وغيرها فقد كان الصناع المهرة يصنعون قطع غيار تكاد تماثل القطع الأجنبية، وهذا أوجد حالة من الاعتماد على النفس. ومع إعادة فرض العقوبات الأمريكية على سورية بشكل جديد تحت مسمى « قيصر» التي لم تختلف كثيراً عن سابقتها، حيث كان الوضع

الفشل الاقتصادي

الاقتصادي السوري مختلفاً على جميع الأصعدة وكان هناك تطور وانفتاح رغم حرب التسع سنوات حسب رأي الكثيرين.

وللوقوف أكثر على تفاصيل الموضوع أجرينا حواراً مطولاً مع عدد من أهل الاختصاص الاقتصادي بالواقع السوري للحديث عن الفارق بين الفترتين.

الخليل: شل حركة الاستيراد والتصدير

وزير الاقتصاد سامر الخليل أكد أن هناك اكتفاء ذاتي، لجهة الاعتماد على الزراعة والصناعة، لكن الحرب الاقتصادية على سورية اشتدت حدتها، وخاصة بعد صدور ما يسمى «قانون قيصر» فالحرب على الليرة السورية واضحة، الأمر الذي شلّ حركة الاستيراد والتصدير والتحويلات، ووصلت أجور التحويل إلى 40% من قيمة البوليصة، إضافة إلى نفقات الشحن، ما أدى إلى تغير بالوضع الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع سعر

منذ عام 2010 وإلى اليوم مرت على سورية عقوبات اقتصادية كثيرة لكن الحالية كانت الأقسى، كان الأسوأ منها عدم وجود عقول قادرة على إيجاد حلول أو بدائل

الصرف الذي أثر على كل مناحي الحياة في سورية.

شهدا: واجهنا عقوبات الثمانينات بنمط تفكير مختلف يجد الحلول

الخبير الاقتصادي عامر الياس شهدا الذي عاصر بعضاً من فترة الثمانيات تحدث باستفاضة عن الاختلاف بين الفترتين وكيف واجهت الجهات المعنية العقوبات للتخفيف من آثارها ويقول: يختلف الوضع بشكل كبير بين العقوبات الماضية واليوم، ففي تلك الفترة لم يكن لدى سورية صناعات ولا قانون استثمار حتى الإمكانيات كانت محدودة، حيث كانت البلد في طور إنشاء البنى التحتية والنهوض الاقتصادي الذي وقفت العقوبات في وجهه، الأمر الذي دفع بها إلى طرح شعار «الاعتماد على الذات، فكان ناجحاً وسعت معه سورية لتشكيل احتياطي من القطع الأجنبي ولكنه كان ضعيفاً جداً. مضيفاً أنه في تلك الفترة كان الفريق الاقتصادي يمتلك نمط تفكير متطور أكثر وكان يطرح حلولاً ولديه استراتيجيات ورؤية، بالتالي على الرغم من صعوبة العقوبات، إلا أنه كان هناك تحديد لهوية الاقتصاد السوري التي تتركز على الاعتماد على الزراعة والصناعة المحلية، في حين كانت المعامل والبنوك محصورة في القطاع العام ولم يكن لدينا معامل للأدوية أو للمحارم أو الزيوت أو السمون، لكن القرارات الاقتصادية التي كانت تصدر ساعدت على التخفيف من وطأة العقوبات والخروج من كثير من المأزق الاقتصادية مثل ربط الاستيراد بالتصدير التي ساهمت بتصدير الكثير من المنتجات الزراعية التي وفرت بدورها كميات هائلة من القطع الأجنبي، فأصبح ناتج التصدير يمول الاستيراد، بالإضافة إلى أن القرب من الحدود اللبنانية كان له أثر مفيد ومخفف فكنا نستطيع تأمين الكثير من المواد مثل الأدوية والمصول واللقاحات.

وتندرج أهمية طرح شعار «نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع» بنجاح الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والنقدية، بالتالي لم تتأثر القوة الشرائية لليرة السورية وتم الحفاظ عليها ولم يحدث تضخم مثلما حدث في الزمن الحاضر.

يختلف الوضع بشكل كبير بين العقوبات الماضية واليوم، فلم يكن لدى سورية صناعات ولا قانون استثمار حتى الإمكانيات كانت محدودة، حيث كانت البلد في طور إنشاء البنى التحتية والنهوض الاقتصادي الذي وقفت العقوبات في وجهه، الأمر الذي دفع بها إلى طرح شعار «الاعتماد على الذات، فكان ناجحاً وسعت معه سورية لتشكيل احتياطي من القطع الأجنبي ولكنه كان ضعيفاً جداً

أننا اليوم أمام فشل في السياسات الحكومية مع عدم وجود رؤية وخطط مستقبلية تفتقر للبيانات الصحيحة، وهو ما أخرج سياسات فاشلة رافقها عدم دراسة للعلاقات الاقتصادية مع الدول المحيطة وعدم التوازن في العلاقات مع الدول المحيطة على مستوى الصناعة أو الزراعة

"قيصر» : سياسات اقتصادية فاشلة وتفضيل للمصالح الشخصية

يقول شهدا:» منذ عام 2010 وإلى اليوم مرت على سورية عقوبات اقتصادية كثيرة لكن الحالية كانت الأقسى، كان الأسوأ منها عدم وجود عقول قادرة على إيجاد حلول أو بدائل، مثلما حصل عام 2012 عندما تم طرح بيع القطع الأجنبي وما تلاه حتى عام 2018 وما صادف الليرة السورية من اهتزازات كلها دليل ضعف وعدم وجود خبرات قادرة على وضع سياسات نقدية تحافظ على القوة الشرائية لليرة، حتى مع تبدل الوزراء لم تختلف العقلية لذا على ما يبدو هناك أشخاص مستمرون بالتعامل بدوغماتية وبانفصال كامل بين المجتمع والحكومة".

ويتابع شهدا الحديث عن العقوبات الحالية « قيصر» التي كان التهويل لها إعلامياً أكبر بكثير من تأثيرها، فهي منفذة من عام 2016 بأشكال مختلفة، وعن هذه الفترة يقول: منذ بدء الحرب على سورية لم يكن لدينا تعريف للهوية الاقتصادية وافتقدنا للرؤية والإستراتيجية تناسب حالة الرخاء وليس الحرب، حيث ارتكبت الحكومات المتعاقبة على سورية منذ عام 2010 حتى اليوم الكثير من الأخطاء مع إهمال كبير للسياسات النقدية، افتقرت لسياسات محكمة دفع ثمنها المواطن السوري بشكل كبير، خاصة تلك التي اتخذت قبل بدء الحرب بفترة قصيرة فيما يخص الزراعة والثروة الحيوانية عبر تقليص المساحات الزراعية التي أثرت بدورها على الإنتاج وعلى بعض الصناعات التحويلية.

والأكثر خطورة أن أهم وأكبر استثمارات القرن الواحد والعشرين لدينا لم تكن تعمل على أساس وطني. بل كان معظمها يتوجه فقط لزيادة رأس ماله وأرباحه على حساب الوطن والمواطن، عن طريق فروقات سعر القطع أو عن طريق تهريب المنتج، حتى القطاع الخاص استغل عدم وجود الخبرات في الجهات الحكومية التي تسانده مما أدى لصدور قرارات لمصلحته، ساهمت بشكل

العقوبات الحالية «قيصر» التي كان التهويل لها إعلاميا أكبر بكثير من تأثيرها، فهي منفذة من عام 2016 بأشكال مختلفة

العقوبات كرست الحصار من كل الجهات

بدوره تحدث أستاذ الاقتصاد في جامعة حماة إبراهيم قوشجي عن أبرز النتاج التي انعكست على الاقتصاد السوري منذ بدء تنفيذ قانون «قيصر» على أشخاص وهيئات سورية كرس الحصار على الاقتصاد السوري، كما شمل هذا التأثير قطاع الصحة والأغذية أيضاً لعدة أسباب:

-عدم قدرة الجهاز المصرفي السوري فتح اعتمادات مستندية لاستيراد السلع والخدمات وان كانت ضرورية مثل الأغذية.

-انتشار تخوف لدى الشركات العالمية من التعامل مع السوريين والابتعاد من التعاقد معهم وتصير بضائعهم لغير السوريين.

-عدم استقرار الدول المجاورة مثل لبنان والعراق وتراكم أزماتهم المالية.

-استخدام القانون "قيصر" لأهداف سياسية معادية من باقي دول الجوار مثل تركيا.

-التزام الدول العربية بهذا الحصار بشكل كبير عكس أي حصار أو عقوبات سابقة مما زاد تأثيره السلبي على الاقتصاد السوري.

مضيفاً أدى هذا الحصار إلى انخفاض كمية السلع المستوردة وانخفاض مخزونها في الاقتصاد السوري مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مع تحسن قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، بعكس ما كان ملاحظاً قبل فرض الحصار الجائر على سورية.

أو بأخر بخلل في السياسات النقدية، التي كان من المفترض أن تحافظ على احتياطي القطع الأجنبي في سورية.
وأضا شهدا:" أننا اليوم أمام فشل في السياسات الحكومية مع عدم وجود رؤية وخطط مستقبلية تفتقر للبيانات الصحيحة، وهو ما أخرج سياسات فاشلة رافقها عدم دراسة للعلاقات الاقتصادية مع الدول المحيطة وعدم التوازن في العلاقات مع الدول المحيطة على مستوى الصناعة أو الزراعة، وكانت القرارات كلها غير فاعلة وأثرت بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي بكل مناحيه، وظهرت الكثير من الثغرات والمشاكل، ومايثبت عدم صوابية كل القرارات الاقتصادية الأخيرة هو وصول الوضع إلى الركود التضخمي، وهناك الكثير من المنتجات المكدسة ورأس المال المجمد الذي أدى إلى ضعف في قدرة الفرد على الاستهلاك وضعف القوة الشرائية لليرة السورية".

الأضرار التي تواجه سورية جراء قانون «قيصر»

فرض حصار خانق على المعدّات والتجهيزات التقنية، ومدخلات الإنتاج وحوامل الطاقة والمؤسّسات المصرفية وشركة الطيران الحكومية وقطع الغيار، وكلّ ما يرتبط بالتجهيزات العسكرية، ويفرض القانون الذي يُعرف أيضاً باسم (سيزر)، الذي فرضته واشنطن للمرة الأولى، عقوبات على المورّدين والمموّلين لكلّ ما ذكر آنفاً، إضافة إلى شركات الشحن، والمؤسّسات التجارية والأشخاص، وأفردَ القانون أبواباً خاصّة لكلّ حالة على حِدة، إضافة إلى صلاحيّات، ومهامّ الرئيس الأمريكي، مع مُدَد زمنية محدّدة لاتّخاذ الإجراءات، والاشتراطات التي يجب أن تلتزم بها المؤسّسات المعنيّة بمتابعة تطبيق هذا القانون وحالات اختراقه، واستثنى القانون المواد الغذائية والطبّية.
لكن وزير الاقتصاد سامر الخليل كان قد أكد أن ما يُشاع حول استثناء بعض القطاعات من العقوبات الأميركية أحادية الجانب الجائرة ضد الشعب السوري، كالغذاء والدواء، أمر غير صحيح، لأن استيراد وتصنيع الدواء أو حتى الغذاء يحتاج إلى إجراءات مالية ومصرفية، ولا يوجد مصرف في سورية قادر على فتح اعتمادات في الخارج، وممنوع التعامل مع أي شركة أو مؤسسة عالمية.

حلول لمواجهة العقوبات

يضيف شهدا: أن الحل اليوم ليس مستحيلاً لذلك يتوجب على الفريق المعني تحديد الوجهة الاقتصادية والرؤية عبر وضع قاعدة بيانات صحيحة يوضع على أساسها الحلول، وأهم مايجب العمل عليه وضع سياسة نقدية محكمة مع دعم المصارف بشكل كبير، وقيام المصارف بطرح قروض لتحريك الأسواق لدعم عجلة الاستهلاك فيها، ووضع سياسة زراعية جيدة للنهوض بالناتج المحلي الإجمالي، كما يجب دعم الصناعة بالأخص التحويلية التي تعتمد على المنتجات الزراعية، وتنمية البادية والسماح بزراعة أراضيها، وإعادة دراسة القوانين والقرارات التي سببت اختناقاً للاقتصاد السوري، والاهتمام بالكادر السوري عبر إعطائه الدور الكامل لطرح أفكاره واقتراحاته الخاصة بالحلول، والأهم تشكيل مجلس استشاري يكون جدي بحل العقبات مرتبط بهيئة تخطيط الدولة وخارج إطار الحكومة".
فيما كانت وجهة نظر أستاذ الاقتصاد إبراهيم قوشجي: أنه يمكن إيجاد بعض الحلول مثل إنشاء شركات أجنبية بالتعاون مع الدول الصديقة داخل سورية لاستيراد السلع الضرورية، والتغافل قليلاً عن طريق دخول السلع الضرورية عبر المنافذ الحدودية لسد بعض الطلبات وإن كانت صغيرة، وتشجيع بعض السوريين ممن يحملون

الخبرة السوريّة مع العقوبات الأمريكية لايمكن الاستهانة بها، فمنذ أواخر سبعينات القرن الماضي تعيش سورية تحت رحمة العقوبات الأمريكية، التي تشمل عقوبات اقتصادية ومصرفية وفي مجال الطاقة والمعدّات العسكرية والتقانة الحديثة

جنسيات أجنبية لتوريد بعض مستلزمات الإنتاج، والاستفادة من المصارف الخارجية للحليف الاستراتيجي للمصارف الخاصة السورية بتنفيذ الاعتمادات لمن يدعم الاقتصاد السوري بكفالات مصرفية من فروعها المرخصة داخل سورية".

فيما كان العديد من الخبراء الاقتصاديون قد تحدثوا عن حلول حتى قبل بدء التنفيذ تتمثل بتشكيل إدارة مسؤولة بذهنية جديدة ومتطورة ورؤية مختلفة فعالة ومخولة تضم ممثلين عن الجهات المعنية العامة والخاصة لتحديد الأولويات الفورية المطلوبة لمواجهة هذه الظروف ووضع البرنامج الزمني للتنفيذ الفوري وتحديد دور كل جانب عام أو خاص فيها بما فيهم الأصدقاء.

في ذات الوقت يرى آخرون أن هذه المرة ليست كالمرات السابقة بسبب الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية وخاصة الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان والدول الصديقة أو "الرمادية"، مستشهدين بتراجع قيمة الليرة السورية ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية الحالية قبل دخل قانون قيصر حيز التنفيذ الفعلي.

العودة للاعتماد على الذات بشروط

من جانب أخر تحدث الخبير الاقتصادي أحمد عياش أن برنامج الاعتماد على الذات برنامج صحيح خاصة ان وسورية متكاملة اقتصادياً، وبواعث العودة كانت قوية، لكن يجب وجود «برنامج وطني واضح يعتمد على الحالة التفضيلية، وينطلق من خصوصيّة الوضع، والإحاطة بالفساد عبر برنامج إصلاح إداريّ حقيقيّ يعتمد آلية الكفاءة والنزاهة ومكافحة التهريب، لكن الشيء الإيجابي حتى الآن أن إجماعاً على دور الإنتاج الصناعي الهام في مواجهة قانون قيصر وتداعياته سواء في تلبية الحاجة المحلية أو تأمين المزيد من القطع الأجنبي.

وختم عياش القول بأن : الخبرة السوريّة مع العقوبات الأمريكية لايمكن الاستهانة بها، فمنذ أواخر سبعينات القرن الماضي تعيش سورية تحت رحمة العقوبات الأمريكية، التي تشمل عقوبات اقتصادية ومصرفية وفي مجال الطاقة والمعدّات العسكرية والتقانة الحديثة..إلخ، كما أن قانون محاسبة سورية 2003، كان يمثّل تحدّياً للحكومة السورية، التي استطاعت أن تتجاوزه، وتحقّق انفتاحاً دولياً امتدّ من 2008 حتى 2011، ويأتي قانون (قيصر) ليفتتح العقد الخامس على التوالي من عمر العقوبات الأمريكية على البلاد.

يمكن إيجاد بعض الحلول مثل إنشاء شركات أجنبية بالتعاون مع الدول الصديقة داخل سورية لاستيراد السلع الضرورية، والتغافل قليلا عن طريق دخول السلع الضرورية عبر المنافذ الحدودية لسد بعض الطلبات

كنز سورية الأخضر يضيع!

السماسرة مروا من هنا

المشهد – ريم غانم

رغم صدارة سورية عالمياً وغنى أراضيها بشجرة الزيتون، إلا أنه وفي كل عام خلال هذه الفترة قبل قطاف الموسم الجديد الذي بدأ في بعض المحافظات ويتأخر إلى منتصف شهر اكتوبر ومابعده في محافظات أخرى، ترتفع أسعار المادة بشكل جنوني، نتيجة شح المادة قبل جني المحصول الجديد فبدءا من شهر يونيو تنتشر ظاهرة السماسرة للمتاجرة بهذه المادة ورفع السعر واحتكار بيعها.

هذا العام كان الأمر مختلفاً فقد ارتفعت الأسعار بشكل جنوني إلى أكثر من أربعة أضعافها وبين ليلة وضحاها قفز سعر مستوعب 20 ليتر من الزيت إلى 130 ألف ليرة سورية بين الساحل والداخل.

لكن ما الذي حصل وماذا فعل السماسرة في القرى السورية قبل شهرين حتى تم رفع السعر، وما هي مبررات الجهات المعنية حول ارتفاع السعر، وما دورها في مكافحة هذه الظاهرة؟

السماسرة مرّوا من هنا مع بداية شهر حزيران /أب قام عدد من سماسرة التجار في دمشق وحلب بالسفر إلى عدد من قرى الساحل السوري وفقاً لما تحدث به أحد المزارعين في قرية كلماخو في ريف اللاذقية واشتروا كل كميات زيت الزيتون من القرية والقرى المجاورة لها بمبلغ 35 ألف ليرة لل 20 ليتر، كما تناقل العديد من الفلاحين في كثير من القرى وفي محافظات أخرى نفس لقصة أيضاً بحجة أن كمية الزيت قد انتهت في الداخل ومن الممكن أن لا يعطي شجر الزيتون في الموسم القادم، فيما برر كل من باع الكميات التي لديه بضعف القدرة الشرائية لدى الناس في الساحل والخوف من كساد الكميات لديهم.

وعليه نشطت خلال الشهرين الماضيين عمليات نقل الزيت بين الساحل والداخل دون حسيب أو رقيب عبر البولمانات والفانات دون فحصها أو معرفة مطابقتها للمواصفات، ليرتفع معها السعر إلى 120 ألف للزيت العادي و150 للخريج، ليصبح شراء زيت الزيتون بحاجة إلى قرض وتحول لكماليات وهم جديد يضاف لقائمة المشتريات الصعبة لدى المواطن السوري.

أسباب كثيرة خلف الارتفاع

رئيس مجلس زيت الزيتون السوري سامي الخطيب أكد أن السماسرة والتهريب ساهموا برفع سعر زيت الزيتون في السوق المحلي، رغم أنه لا يوجود مبرر لارتفاع سعر صفيحة الزيت، لأن إنتاج سورية السنوي

السماسرة والتهريب ساهموا برفع سعر زيت الزيتون في السوق المحلي، رغم أنه لا يوجود مبرر لارتفاع سعر صفيحة الزيت، لأن إنتاج سورية السنوي من زيت الزيتون يصل إلى 150 الف طن تقريباً، فيما يقدّر الاستهلاك المحلي السنوي بـ75 الف طن فقط، ولا يزيد التصدير عن 30 الف طن.

من زيت الزيتون يصل إلى 150 ألف طن تقريباً، فيما يقدّر الاستهلاك المحلي السنوي بـ75 ألف طن فقط، ولا يزيد التصدير عن 30 ألف طن.

وأضاف الخطيب أن هناك مجموعة من الأسباب مجتمعة أدت إلى ارتفاع سعر المادة في الأسواق، ومن أهم هذه الأسباب التي لا يجب أن ننكرها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ومتطلبات اليد العاملة، ورسوم النقل بين المحافظات، هذا عدا عن ارتفاع أسعار السماد والأدوية والمعدات المخصصة للعمل.

مضيفا أن قطاع زيت الزيتون تعمه فوضى كبيرة مما يؤثر سلباً على سمعة الزيت السوري ويسيء لمواصفاته، فتعبئة الزيت في عبوات البلاستيك (20) لتر ويسيء لمواصفاته أيضا وقد يصبح غير صالح للاستهلاك البشري ويجعله ضار بالصحة ويفقده من خواصه الكثير، لذا من المفروض على الرقابة التموينية التشدد في مراقبة عملية النقل والبيع العشوائي وأخذ العينات وفحصها بعد النقل بين المحافظات بالأخص إلى محافظة دمشق حيث يتم النقل بشروط غير مناسبة وسط جو شديد الحرارة، كما يجب عدم التساهل مع الأشخاص الذين ينقلونه بين القرى والمحافظات لأن النقل غالباً مخالف للمواصفات، فالزيت المنقول مباشرة بين السماسرة مخالف للمواصفات بالتالي يدفع المواطن ثمن هذا التلاعب.

ولم يتوقف الأمر هنا فسوق زيت الزيتون الذي يعد من أهم القطاعات الداعمة لاقتصاد البلد ويساهم بالإنتاج المحلي بين3,5 إلى 4 % لكنه يعاني اليوم من حالة فوضى وهناك الكثير من المستفيدين من عدم تنظيمها، لذا يجب العمل على تنظيم العمل كي لا يسيء لسمعة زيت الزيتون السوري.

صعوبات

ذكر بعض مزارعي الزيتون أنهم يعانون صعوبات عدة في جميع مراحل الزراعة ساهمت بدروها أيضاً برفع السعر لدى البعض، فعمليات القطاف مرهقة ومكلفة ولا تحقق جدوى اقتصادية، إذ أن الاعتماد على الأيدي العاملة صار مكلفا بشكل كبير (تصل أجرة العامل الزراعي إلى نحو 6 آلاف ليرة يوميا) وذلك نتيجة التراجع الكبير

أرقام وإحصائيات

يعد زيت الزيتون من أكبر مكونات الصادرات السورية، حيث يتم تصدير نحو 30 ألف طن منه سنوياً عبر 150 مصدراً، كما تدعم الحكومة تصديره بـ9%،

كما قدّر مكتب الإحصاء في "الاتحاد العام للفلاحين" مؤخراً إنتاج سورية من الزيتون في 2019 بـ830 ألف طن، بزيادة 27.7% عن موسم 2018، مبيناً أن حاجة سورية من زيت الزيتون تقارب 125 ألف طن، أي يجب تخصيص 500 ألف طن للعصر، إضافة إلى ما يوفره من القطع الأجنبي.

وتشكل شجرة الزيتون 66% من إجمالي الأشجار المثمرة محلياً وتغطي 11,54 % من المساحة المزروعة فيها إضافة إلى أنها تساهم بـ 28 % من الإنتاج الكلي للأشجار المثمرة، فأغلب انواع زيت الزيتون السوري يُعد من صنف الزيت البكر الممتاز، ويتمتع بصفات حسية ممتازة من حيث الرائحة والطعم واللون.

كما وصل انتاج الموسم الماضي لزيت الزيتون إلى 875 طناً ينتج عنها أكثر من 150 ألف طن زيت ذو النوعية الممتازة تتركز كمياته الأكبر في محافظات اللاذقية وطرطوس وحلب وحماة، كما تعد سورية تعد من الدول ذات الاكتفاء الذاتي بتأمين الزيت العالي الجودة للسوق المحلية بل ولديها القدرة حالياً على تصدير ما يزيد عن 32% من كمية الإنتاج الفائضة عن الحاجة كقيمة إضافية للاقتصاد الوطني.

تصل المساحة المزروعة بالزيتون في سورية إلى حوالي 700 ألف هكتار تضم 100 مليون شجرة، معظمها من الأشجار المثمرة تنتج كل شجرة وسطياً ما يزيد عن الخمسين كغ من الزيتون أما كمية الزيتون اللازمة لعصر 16 لتراً من الزيت فتتراوح ما بين 65 إلى 100 كغ زيتون.

في الأيدي العاملة بأثر الأزمة التي مرت على سورية وهجرة الكثيرين.

إضافة إلى صعوبات في مرحلة عصر الزيتون بسبب قلة المعاصر، وارتفاع تكاليفها، وصعوبات تسويق الزيت الناتج أساسا عن انخفاض القدرة الشرائية في الداخل، وعدم انتظام سياسات تصدير الفائض، رغم أهمية هذا المحصول للجميع لكونه يشكل الغذاء الشعبي الأول، إلا أنه تعرض للعديد من العقبات نتيجة تداعيات الحرب القاسية.

مشكلات رئيسية

مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة سلمان أحمد أوضح أن قطاع الزيتون يعاني مشكلات رئيسة أهمها انخفاض الإنتاجية إذ يبلغ متوسط إنتاج الشجرة السنوية 12 كغ ويعد منخفضاً إذا ما قورن بالمتوسط العالمي 30 كغ، إضافة إلى انخفاض نوعية المنتج حيث تبلغ نسبة الزيت البكر الممتاز أقل من 30% وهي نسبة منخفضة مقارنة مع النسبة العالمية التي تبلغ 50% مشيرا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج حيث بلغ متوسط كلفة الإنتـــاج 65 % من قيمة المنتج وهي نسبة مرتفعة جداً.

آلية التسويق

يتم تسويق الزيتون بطريقة مباشر لزيتون المائدة أو تسويقه للمعامل بهدف تخليل الزيتون المعبأ، وهذا ما يعطي قيمة مضافة جيدة، لكن تعترض تسويقه مشكلات منها صعوبة إيصال الزيتون من أماكن تركزه وهي حلب – إدلب – اللاذقية – طرطوس إلى الأسواق الرئيسة، حتى مع التسهيلات التي قالت وزارة الزراعة انها قدمتها، كما ساهمت بتحسين مواصفة الزيتون وزيته من خلال الارشادات التقنية التي تم تقديمها من قبل مشروع الإرشاد التسويقي للفلاح الذي تم إطلاقه منذ حوالي عامين، فالفرز الأساسي الأولي الذي يتم في الحقل عامل مهم جدا في التسويق لكي يصل المنتج إلى المعاصر بشكل آمن إضافة إلى الابتعاد ما أمكن عن تخزين زيت الزيتون بعبوات بلاستيك، أو وضع الزيتون في شوالات خيش بل وضعها في صناديق مهواة، والحد من تخزينها بالمعصرة لأكثر من 48 ساعة كحد أقصى لأن ذلك ينعكس سلباً على تسويق المنتج.

على الرغم من كل ذلك أكد رئيس مجلس زيت الزيتون عدم التزام الفلاح أو الباعة بهذه التعليمات فهم يستمرون بوضع الزيت في العبوات البلاستيكية التي تجعله غير صالح للاستهلاك البشري بل وينقل عبر البولمنات بدون أي شروط صحية، ولا تزال جهات الرقابة بعيدة عن المراقبة، فأين وزارة التموين من هذا؟

منذ عشرات السنوات وإلى اليوم تتكرر مشكلة ارتفاع أسعار زيت الزيتون في نهاية الموسم من قبل التجار والسمسارة بدون رقيب أو حسيب على الرغم أنه منتج محلي ولا يستورد أي مادة تتعلق بإنتاجه، كما تبقى الجهات المعنية تصدر نفس التصريحات بدون أي تحركات أو إجراءات جدية على الأرض ويبقى المتضرر الفلاح والمواطن له « الله» وليشتر غير زيت الزيتون!

مزارعو الزيتون:

نعاني صعوبات عدة في جميع مراحل الزراعة ساهمت بدروها برفع السعر، فعمليات القطاف مرهقة ومكلفة ولا تحقق جدوى اقتصادية، إذ أن الاعتماد على الأيدي العاملة صار مكلفاً بشكل كبير

هناك مجموعة من الأسباب مجتمعة أدت إلى ارتفاع سعر المادة في الأسواق، ومن أهم هذه الأسباب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ومتطلبات اليد العاملة، ورسوم النقل بين المحافظات

اختراع سوري جديد..

المهندس محمد الشحادات يخترع جهازاً لفحص الحرارة والتعقيم آلياً

المشهد - خاص

يستمر الشباب السوري بالرغم من العقبات والصعوبات التي تعترض طريقه بالإبداع والاختراع داخل وخارج القطر ومنهم المهندس محمد الشحادات الذي يشغل حالياً منصب مدير العمليات اللوجستية في وكالة كيا في العراق والحاصل على درجة الماجستير في الميكاترونيك بدرجة شرف من جامعة الشرق الأدنى في قبرص وبكالوريوس في هندسة الاتصالات من الجامعة العربية الدولية وبكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة دمشق،والذي تتمثل اهتماماته البحثية في مجال معالجة الإشارات والصور والروبوتات،حيث سافر إلى قبرص عام 2016 في منحة عن مشروع تخرجه وعمل معيداً في جامعتين هناك لعامين أن أبحاثه ومشاريعه تم تسجيلها عالمياً باسمه من خلال مؤتمرات علمية دولية ومجلات علمية عالية الجودة في دول: هنغاريا، فيينا، تركيا، بولندا، تشيك.

وتماشياً مع أزمة فايروس كورونا قام الشحادات بتصميم جهاز جديد لفحص الحرارة والتعقيم وحفظ بيانات الأشخاص وتحديد الأشخاص التي تضع كمامة أو لا تضعها اعتماداً على الذكاء الاصطناعي، والغاية منه تخفيف نسبة إصابة الطاقم الطبي وتخفيف انتشار العدوى بفايروس كورونا.

وتتلخص آلية عمل الجهاز عندما يقوم الشخص بالمرور من هذا الجهاز حيث يضع وجهه عند الكاميرا الحرارية لتقوم بفحص درجة حرارته فإذا كانت حرارته طبيعية يعطي الضوء الأخضر إشعاراً، أما اذا كانت درجة حرارته أكبر مرتفعة فيعطي الضوء الأحمر إنذاراً بذلك مع صدور صوت الإنذار من داخل الجهاز. وبعد الانتهاء من فحص درجة الحرارة يقوم الشخص بالمرور لتعقيم يديه ثم يقوم الجهاز اللوحي بإعطاء التعليمات الصحية للوقاية من كورونا وأثناء ذلك يتم الكشف عن طريق كاميرا الجهاز اللوحي بمعرفة ما إذا كان الشخص يضع الكمامة أم لا، ويتم حفظ بيانات كل شخص ماراً عبر هذا الجهاز.

وأضاف الشحادات أن هذا الجهاز قد بدأ إنتاجه خلال الفترة القصيرة الماضية وتم توزيعه بالسوق العراقية ليتم استعماله في صالات عرض السيارات والمتاجر والصيدليات،مضيفاً أنه بعد العراق من القرر أن ينتشر ويوزع على دول الجوار، كما طلبت عدة شركات أجنبية شرحاً مفصلاً عن هذا الاختراع لإمكانية تطبيقه واستخدامه في بلدان متعددة مع احتمال إضافة بعض التعديلات والتفاصيل ليتم نشرها بمؤتمر مونتينيغرو في 8/27 المقبل حيث وجهت دعوة إلى الشحادات بعد عودة انطلاقة المؤتمرات بعد توقفها لفترة من الزمن بسبب كورونا.

واشار المخترع إلى أنه يوجد جهازاً قريباً لاختراعه في الصين ولكن بسعر أعلى بكثير فضلاً عن أن اختراعه يضيف نظام تحديد وجود الكمامة وعن سعر جهازه يبلغ 290 $ بينما الجهاز الآخر من دون نظام تحديد الكمامة فيباع بـ 700 $.

هذا وتم تطبيق 25 جهازاً على أن يصل العدد إلى 200 جهاز قريباً.

ولفت الشحادات إلى أنه يأمل في القريب العاجل العودة للوطن عند فك الحظر ليبادر إلى تنفيذ اختراعه ضمن البلد وتوزيعه على المشافي والدوائر الحكومية والجهات التي يتطلب تواجده بها.

وعن اختراعاته وأبحاثه السابقة ذكر محمد أنها كثيرة لكن ما تم تسجيله خمسة حتى الآن وهناك بحث سادس سيسجل في مجلة بريطانية قريباً، ومن هذه الاختراعات مشروع تخرجه الذي كان عبارة عن عدة أنظمة: الأولى منصة ملاحقة تلاحق الهدف الطائر أمامها وتقوم بتوجيه ليزر حارق للهدف والذي انتشر عبر الانترنت كثيراً ونال إعجاب العديد من الخبراء والجامعات وفتحت له فرص عمل كثيرة، والمشروع الثاني منصة سيارة يتواصل معها المستخدم عن طريق الأوامر الصوتية لها القدرة على الذهاب لأي مكان يحدده مسبقاً،بالإضافة إلى اختراع ذراع ذاتية الحركة تلتقط الأشياء المعرفة مسبقاً بشكل تلقائي وتقوم بفرزها حسب نوعها ولونها،ومشروع حول تحديد هوية النباتات بالاستناد لإدراك عقل الطفل.

كيف ولماذا لتستفيد الحكومة من

مادلين جليس

بعد تفاقم المشكلات الاقتصادية من انخفاض سعر صرف الليرة السورية وارتفاع الأسعار، وضعف القوة الشرائية للمواطن السّوري، وزيادة الاستقطاب المجتمعي، وبعد فشل كل الحلول بدا واضحا ان من يدير الدفة بحاجة الى من يأخذ بيده وان الامر بحاجة الى راي خبراء يفهمون خصوصية الوضع السوري ولديهم الرؤية لوضع حلول توقف التدهور الخطير اقتصاديا واجتماعيا. اما لماذا لم تتحقق الفائدة المرجوة من الخبرا ء على الرغم من دعوة الحكومة السابقة متأخرة للاكاديميين والخبراء للمساهمة بوضع حلول ؟

فاليكم الاسباب:

يتساءل الدكتور رامي زيدان، الخبير الاقتصادي وأستاذ مساعد في كلية إدارة المشافي بجامعة الأندلس الخاصّة، حيث يرى زيدان أنّ الأبحاث كثيرة في وزارة التعليم العالي والجامعات السّورية، لكن لا أحد يهتم .

دراسات حبر على ورق

منذ عدّة أشهر كان للحكومة محاولات سابقة لاستقدام الأبحاث من الأكاديميين، ولنفس السبب وهو الاعتماد على دراساتهم في سبيل حلّ المشكلات المتفاقمة يوماً بعد يوم.

■ د. زيدان:

هل تذكّرت الحكومة الآن الاستعانة بالخبراء والأكاديميين

الخبراء الاقتصاديين؟

لا يمكن طلب دراسات جاهزة أو معدة مسبقاً لحل مشكلة حالية، والأفضل أن يتم تكليف الباحث بإعداد دراسات استشرافية مستقبلية

لكن ذلك لم يؤتِ أية ثمار على صعيد الحلول، فلا المشكلات وجدت حلولاً لها ولا الاقتصاد نما، وكلّ طرف يرمي الكرة في ملعب

■ د. حزوري:

البعض يعتبر الباحثين وخصوصاً الاقتصاديين منهم، منظرونٍ ويطرحون حلولاً بعيدة عن الواقع

الآخر، لكن وللحق فالدّراسات التي أنجزها الباحثون خلال سنوات الحرب ، كانت كفيلة بتغيير وحل المشاكل الاقتصادية في البلد.

لكن هناك من يلقي اللوم على الدّور الذي تقدّمه الهيئة العليا للبحث العلمي، فالبحث العلمي في سورية مايزال بوادٍ وحاجة المجتمع بوادٍ آخر، بحسب وجهة نظر الدكتور رامي زيدان حيث أنّ الأبحاث التي تأخذ طريقها للتطبيق ماتزال قليلة جداً حسب رأيه، وهناك عشرات الأبحاث وأوراق العمل التي تُقدّم للحكومة ولكنها تبقى حبيسة الأدراج، سواء أكان ذلك في المجالات الاقتصادية والقانونية أم في مجال الأبحاث التّطبيقية الهندسية والطبية والكيميائية، ولذلك والكلام لزيدان نجد أنّ البحث العلمي في معظم الجامعات السورية خارج دائرة المنفعة، ويستخدم للحصول على الشهادات فقط (الكرتونة)، أو للترّقية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية أو الفنّية، وخاصّة أنّ كلّ الدّراسات والرؤى الاقتصادية، التي قُدّمت للحكومة عبر هيئات استشارية، بقيت حبراً على ورق، لأنّ بعضها يتعارض ومصالح بعض تجار الحرب.

استجابة الأكاديميين

كيف يمكننا الحديث كما يقال عن عدم استجابة الأكاديميين وأساتذة كليات الاقتصاد، لطلبات الحكومة بإعداد الدّراسات، في

حين أنّ العشرات منها أُعدّ ونشر في المجلّات المتخصصة، كما هي دراسات الدكتور زيدان، الذي يتساءل: هل قرأها أحد من المسؤولين وأصحاب القرار الاقتصادي؟)».

ومن جهة أخرى مافائدة أن تطلب الحكومة من الأكاديميين إعداد الدراسات لتقديم مقترحات طالما أنّها لا تأخذ بها، ولا برأي من يقترحها؟.. ولذلك فكلّ ما تقوم به الحكومة لاقيمة لا قيمة لدى الأكاديميين.. وهو مايراه الدّكتور زيدان حبّة مسكّن للآلام الحاصلة مع أكثرية السّوريين ولكن ما يلبث الوجع المعاودة بعد انتهاء مفعول الدّواء، فالوضع أصبح صعباً لدرجة لا قدرة للمواطن على احتماله.

الأبحاث بدون أهمية لدى قطاع الأعمال

لايجب أن نبتعد كثيراً، وقبل أن نطلب من الباحثين الغوص في مشكلات جديدة وإعداد دراسات جديدة، لمَ لا يتم الاستفادة من الحاليّة، والتي تُعد وتُنشأ كرسائل الماجستير والدّكتوراه التي ينجزها الدّارسون في كليات الاقتصاد، فمعظمها إن لم نقل كلّها يضم معلومات قيّمة ويقدّم حلولاً لمشكلات كثيرة وفق دكتورحزوري إذ يرى أنّ منها ما يعالج الأزمة ويقدم حلولاً ومقترحات تخصّ

القطاع الحكومي أو الخاص، ولكن على الرّغم من ذلك فهي لا تهّم الجهات المعنية بالدّراسة ويقول: عندما نقوم بدعوة الجهة المعنية بالبحث، لحضور الدفاع والمناقشة، أو إرسال من يمثلهم، نادراً ما يكون هناك استجابة أو اهتمام، ولذلك نجد أنّ أبحاث الماجستير والدكتوراه، كما ذكر سابقاً، توضع على الرّف ولا يتم الاستفادة منها فعلياً، ويكون هدف الباحث في النّهاية الحصول على الشّهادة، و مغادرة الوطن للعمل في دول أخرى، نتيجة عدم وجود بيئة محفّزة للبقاء، ولاسيّما للباحثين الشباب، وفي النهاية فإن هجرة هؤلاء خسارة للوطن ولموارده البشرية المتخصّصة.

لاتواصل مع الحكومة

من المفترض أن الهيئة العليا

■ د. جمالي:

لا يوجد أي تواصل مباشر حالياً مع الحكومة إلا عن طريق وزارة التعليم العالي وهذا يعيق التواصل الفعال

للبحث العلمي هي المعني الأوّل والأخير بكل مايصدر من أبحاث ودراسات علمية، وهي المنسق بين الباحث والحكومة، لكن تحديداً فيما يتعلق بالأبحاث المطلوبة من الأكاديميين، لم تقم بدورها، وهو ما تحاول الهيئة أن تقوم به كما أوضحت على لسان المدير العام الدكتور مجد الجمالي، الذي أشار أنّه لا يوجد أي تواصل مباشر حالياً مع الحكومة إلا عن طريق وزارة التعليم العالي مشيراً إلى أنّ ذلك يسبّب بعض البطء أحياناً.

أما في استعانة الحكومة مؤخّراً بالباحثين فأكّد الجمالي: " أنّ الهيئة قامت بإرسال الأبحاث والدراسات المعدّة سابقاً، ولكن هذا ليس مناسباً تماماً، إذ لا يمكن أن تطلب دراسات جاهزة أو مُعدّة مسبقاً لحل مشكلة حالية، بل يجب أن يتم تكليف الباحث بإعداد دراسات استشرافية مستقبلية، فالمتغيرات شبه يومية ومعظم الأبحاث المعدة سابقاً قد لاتكون ملائمة للمتغيرات الحالية".

دراسة اقتصادية واحدة

وأضاف الجمالي: كهيئة طرحنا بداية نيسان الفائت مبادرة للتّصدي للأوبئة وتلقّينا عدداً من الدّراسات التي تهدف لذلك بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً والصحية في الأولوية، ووصلنا 34 دراسة كان منها دراسة واحدة اقتصادية فقط، ومنح الباحث مهلة تسعة أشهر لإنجاز البحث خاصّة أنّ أزمة كورونا لا تنتهي بشهر أو اثنين لكن المهم أن ينجز بحث بزمن مناسب ويؤدّي الغرض المطلوب منه من ويعطي مؤشرات يمكن البناء عليها في اتخاذ القرارات.

أمّا عن تمويل الأبحاث فأكد أنّه يتراوح بين مليونين إلى خمسة عشر مليوناً بحسب ما يحتاجه البحث، لكن للآن لم يتم تمويل أي بحث من الأبحاث التي قدمت لمبادرة الهيئة منتظرين بذلك نتائج التقييم وأيضاً ملاءة مالية ملائمة لدعم جميع تلك الأبحاث.

وعن اختيار البحث أكّد الجمالي أنه يتم على أساس معايير المنهجية

أهم ما يواجه الباحث هو عدم توفّر البيانات الصّحيحة و رفض الجهات المعنيّة سواء بالقطاع العام والحكومي أو القطاع الخاص تقديمها وحجبها عن الباحثين، وقد تصل إلى ترويدهم بمعلومات مضلّلة أو غير كاملة، بحجّة «سرّية البيانات»

كل الدراسات والرؤى الاقتصادية، التي قدمت للحكومة عبر هيئات استشارية، بقيت حبراً على ورق

والأهمية التّنموية للبحث والقدرة على تمويله، إضافة إلى القدرة على تنفيذه وملاءمته لحلّ مشكلات الواقع.

وفي كانون الأول الفائت دعمت الهيئة 28 بحثاً من أصل 305 أبحاث تمّ اختيارها وفقاً للمعايير المنهجية التي ذكرت سابقاً، وبلغ تمويلهم 425 مليون ليرة سورية، وما زالت بعض تلك الأبحاث قيد التقييم أيضاً في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

مبادرة الباحثين

لايوجد فهم مكتمل لطبيعة الأبحاث التي تقدّم خاصة في الفترات الحالية فالأبحاث الاقتصادية قليلة جداً، ونادرة مقارنة مع غيرها من الأبحاث التّقنية، بحسب الدكتور الجمالي ويطرح مثالاً عل ذلك مبادرة الهيئة التي طرحت للتّصدي للأوبئة ولم يتقدم لها سوى باحث اقتصادي واحد، فربما يرى بعض الباحثين استمارة التّصدي للأوبئة على أنّها تتناول البعد الصحي فقط، رغم أنّ امتداداته بكل شيء وبشكل أساسي في سعر الصرف.

ورأى الدكتور مجد أنّ المسؤولية يتشارك فيها الهيئة والباحثون الذين عليهم أن يبادروا إلى إعداد الدّراسات المناسبة وإرسالها إلى الهيئة.

أرقام مضلّلة

إذا تكلّمنا بلسان حال الباحثين سنجد أنّ كثيراً من العقبات تقف حائلاً أمام إعداد بحث متكامل، فالدّكتور حسن حزوري أستاذ في كلية الاقتصاد بحلب يرى أنّ أهم ما يواجه الباحث في هذا الإطار هو عدم توفّر البيانات الصّحيحة و رفض الجهات المعنيّة سواء بالقطاع العام والحكومي أو القطاع الخاص تقديمها وحجبها عن الباحثين، وقد تصل إلى تزويدهم بمعلومات مضلّلة أو غير كاملة، بحجّة «سرّية البيانات».

ومنها أيضاً وبحسب حزوري ضعف التّمويل اللازم لإنجاز البحث وخاصة للبحوث الاقتصادية، فغالباً تكلفة التمويل تقع على الباحث.

ولكن هناك عثرة مهمّة تجعل الباحثين لا يفضّلون إجراء الأبحاث وهي عدم قناعة بعض الجهات الحكومية بدور الجامعات، وخاصّة أنّ البعض يعتبر الباحثين وخصوصاً الاقتصاديين منهم، لايملكون غير التنظير وأنّ معلوماتهم نظرية وغير تطبيقية، وهذا في الواقع حقٌّ يُراد به باطل".

إلا أنّ هذه العقبات لا توجد عند باحثين آخرين، فكل ما أورده الدكتور حزوري عن العقبات الكثيرة التي تمنع ولا تشجع الباحث على إنجاز دراسته لايوافق عليها زيدان الذي نفى وجود أيّة عقبات مضيفاً أنّ المجموعة الإحصائية السّورية تعتبر مصدراً مهماً للباحثين في إعداد دراساتهم، صحيح أن أرقامها ليست دقيقة بما فيه الكفاية، إلا أنّها برأيه أيضاً ليست سيئة وتشكّل عاملاً مساعداً للباحث في التحليل والاستنتاج.

أمّا التّأخير الذي يحصل في إطار البيانات أو إصدار المجموعة الإحصائية الأمر الذي اشتكى منه كثير من الباحثين في السّابق لم يكن موجوداً ، وكل مايحصل الآن من تأخير فهو نتيجة الحرب العدوانية على سورية وأثر من آثارها).

من جهة أخرى يتّفق الدكتور رامي مع الدكتور حسن في عدم تعاون بعض الجهات في إعطاء الباحث المعلومات أو البيانات أو الأرقام التي يطلبها لدراسته على الرّغم من أهميّتها بالنّسبة له وفائدتها لهذه الجهات.

ولذلك فمن الطبيعي كما يقول ألّا يقبل بعض الباحثين المشاركة في إعداد الدّراسات، بسبب عدم وجود تعاون من المؤسسات في الأرقام والمعلومات، وبسبب أنّ هذه الدراسات لا تعتبرها المؤسسات المعنية ذات أهميّة حقيقية بالنسبة للجهات التي تطلبها والتي تضعها في الأدراج دون الاستفادة منها ومما تحتويه من معلومات مهمة.

اقتصاد الظّل

شبحٌ يهدد بالتهام الاقتصاد الحكومي

محمد الحلبي

في حين تسعى الحكومة لإرضاء التجار والصناعيين، وتقديم التسهيلات والدعم اللازم لعملهم، وتكتفي منهم بالوعود والإعلان عن المبادرات التي لا تتعدى أبواب قاعات اجتماعاتهم، نشأ على الطرف الآخر نوع جديد من الاقتصاد أطلق عليه الاقتصاديون اسم «اقتصاد الظل»، وإن كان هذا النوع من الاقتصاد موجود في معظم دول العالم إلّا أنه ينتشر في الدول النامية بنسبٍ مرتفعة، حيث يؤثر اقتصاد الظل على اقتصاد الدول بشكلٍ مباشر لأسبابٍ عديدة سنأتي على ذكرها لاحقاً.. وبكل الأحوال لم ينشأ هذا النوع من الاقتصاد من عدم.. بل له أسباب ومسببات ونتائج كارثية على الدخل القومي، ورغم أن الدول تسعى إلى الحد من انتشاره، إلا أن سياسات الحكومات تسهم في كثيرٍ من الأحوال بتوسع قاعدة اقتصاد الظل لتخرج أسواقه عن السيطرة ويصعب إعادة تقويمها..

اقتصاد الظل

اقتصاد الظل هو الاقتصاد الذي يعيش في الظلام بالنسبة للحكومات، ويتهرب من رقابة الدولة عليه، ويعيش ويستغل كل الأعطيات والمساعدات التي تقدمها الحكومة للاقتصاد النظامي أو الرسمي -إن صحت التسمية- دون أن يقدم شيئاً مقابل هذا الدعم، فهو اقتصاد لا يخضع لقوانين، ويتنصل من المسؤوليات تجاه الدولة، وبشكلٍ مبسط أكثر نجد أن هذا الاقتصاد موجود حولنا في كلِ مكان، بممارساتٍ سواء كانت شرعية كورشات الخياطة التي تعمل في الخفاء أو ورشات إصلاح السيارات المنتشرة على الطرقات، والبسطات بمختلف أنواعها وأشكالها... إلخ، أو غير شرعية كتجارة المخدرات، والسوق السوداء لتصريف العملات، والتهريب... وبالمجمل نجد أن هذا الاقتصاد هو عبارة عن مجموعة من الممارسات التي تنشأ على هامش الاقتصاد

اقتصاد الظل هو الاقتصاد الذي يعيش في الظلام بالنسبة للحكومات، ويتهرب من رقابة الدولة عليه، ويعيش ويستغل كل الأعطيات والمساعدات التي تقدمها الحكومة للاقتصاد النظامي أو الرسمي -إن صحت التسمية- دون أن يقدم شيئاً مقابل هذا الدعم

70%

معدلات اقتصاد الظل في سورية حسب اقتصاديين سوريين ارتفعت في السنوات العشر الأخيرة ليصل إلى نسبة 70% من اقتصاد السوق السورية

الرسمي، ويُمارَس من قبل أفراد أو جماعات الهدف منه هو الربح السهل والتهرب من الضرائب بعيداً عن الرقابة الحكومية..

وحسب اقتصاديين سوريين أن معدلات اقتصاد الظل في سورية ارتفعت في السنوات العشر الأخيرة ليصل إلى نسبة 70% من اقتصاد السوق السورية، ويرجع السبب لعدة عوامل نذكر منها:

أولاً - العامل الحكومي: حيث أن الحكومة تُسهم بشكلٍ مباشر في تنامي هذا الاقتصاد، وذلك بسبب ضعف إدارة الموارد المتوافرة لديها، وتركيزها على توجيه الدعم الدائم لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، وتقديم التسهيلات لهم، متناسيةً المشاريع الصغيرة التي غالباً ما تعيش على فتات المشاريع الكبيرة للتجار والصناعيين، فتعمل على تقليص نفقاتها واستخدام الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين العاديين لتخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم طرح منتجاتهم في الأسواق الشعبية، والتي تلقى فيها رواجاً لانخفاض أسعارها بشكلٍ كبير مع مثيلاتها من المنتجات والسلع حتى وأن كان ذلك على حساب الجودة..

(س) تهدم معمل الخياطة الذي كان يملكه في منطقة القدم، نزح إلى أحد الأحياء العشوائية واشترى آلتا خياطة، وراح يعمل بدايةً هو وزوجته.. ورويداً رويداً عادت ورشته إلى شبه ما كانت عليه.. هو يستخدم الكهرباء المنزلية لصناعته.. ولا يدفع ضرائب للحكومة، ولم يسجل عماله بالتأمينات الاجتماعية، في نظر (س) أن الدولة لم تقم بمساعدته عندما تهدمت ورشة الخياطة الخاصة به، وهو يريد أن يعين عائلته ويسد رمقها، فاستخدم عقله وذكاءه ومهارته -حسب اعتقاده- لانتشال نفسه من الأزمة، وهو اليوم يعمل لديه أكثر من عشرة عمال، ويطرح منتجاته في الأسواق

الشعبية بأسعارٍ منافسة تصل إلى أقل من 50% من أسعار المنتجات النظامية الأخرة..

ثانياً – العامل الإداري:
فتعقيدات التراخيص الحكومية للفعاليات الاقتصادية، وعدم وجود تعاون حقيقي وفعّال للمشاريع الإنتاجية الصغيرة، كل ذلك يؤدي إلى التهرب الضريبي الذي وصل إلى أرقامٍ خيالية في التكليفات المالية الأخيرة، ما دفع بالعديد من الفعّاليات إلى إغلاق منشآتهم في الأماكن المكشوفة بالنسبة للدولة، والبحث عن بدائل لها في الأماكن المخفية لمزاولة نشاطهم التجاري..
(ع) من الناس تاجر حلويات شرقية، أغلق محله في أحد المناطق الراقية بدمشق لارتفاع ضريبة الدخل التي فرضت عليه، واعتمد على معمله الكائن في إحدى العشوائيات، وتحول إلى البيع بالجملة وراح يستخدم الكهرباء المنزلية أيضاً في صناعته، ويشتري المحروقات بأسعارٍ مخفضة من الناس لإتمام عملية الإنتاج في معمله بأقل التكاليف بعيداً عن ضريبة الدخل.

ثالثاً – العامل الاقتصادي:
ويعتبر من أهم العوامل الناتجة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وانشغال الحكومة بسوق المضاربات المصرفية التي تعلن حربها مع العملة الوطنية، بدلاً من البحث عن مخارجٍ أخرى توقف التضخم الذي أرهق اقتصاد الدولة في غياب شبه تام للمنتَج المحلي الذي يؤثر بشكلٍ كبير في قيمة العملة.. أما نتائج هذا العامل فهي كارثية.. منها تسريح العمال وزيادة معدلات البطالة، واتساع رقعة السوق الموازي أو اقتصاد الظل الذي يستقطب هذه الشريحة من العمال بنسبٍ كبيرة..

كيف نُظهر اقتصاد الظل إلى النور؟

استمرار اقتصاد الظل سيؤدي حتماً إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي وسوء توزيعه أيضاً، ولذلك يتوجب على الحكومة الجديدة القادمة أن تضع اقتصاد الظل في أولى مهامها إذا ما أرادت القضاء على التضخم، وتعزيز القيمة الشرائية لليرة السورية، من خلال تحسين مستويات الدخل، وسن قوانين مالية عادلة، ينضوي تحت لوائها جميع الفعاليات لصغار المنتجين دون تمييز، وإطلاق مبادرات حقيقية لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة، دون إرهاقها بنفقات قد تقضي عليها قبل ولادتها، ويكون ذلك طبعاً عن طريق تبسيط ومرونة تسجيل الفعّاليات التي تعمل تحت مظلة اقتصاد الظل لإظهاره إلى العلن دون ضرائب أو رسوم أو التزامات مالية وإدارية، كمنح تراخيص إدارية طويلة الأمد كعامل مساعد لهذا الاقتصاد حتى يقف على قدميه ليصبح اقتصادياً رسمياً منتجاً يدعم خزينة الدولة بمدخولٍ لا يُستهان به..

نقطة نظام

قد يُشكل اقتصاد الظل جرماً في نظر الحكومة والقانون، لكنه في الواقع يُعتبر عصب الحياة لكثيرٍ من الأسر السورية بعد العشر العجاف التي مرّت على البلاد، وبدلاً من أن تعمل الحكومة على محاربته والحد من انتشاره، من الأفضل لها أن تجعل منه مولوداً شرعياً يعيش بين أحضانها، والعمل على دمجه مع عجلة الاقتصاد الوطنية التي تعود بالفائدة على المواطن واقتصاد البلاد على حدٍ سواء، فإيجابيات هذا الإجراء أكثر بكثير من سلبياته، فهو يحد من انتشار البطالة ويقلل من عدد العاطلين عن العمل ويدعم خزينة الدولة بكتلة نقدية ضخمة إذا ما علمنا أن اقتصاد الظل بات يشكل 70% من حجم الاقتصاد السوري كما أسلفنا..

يتوجب على الحكومة الجديدة القادمة أن تضع اقتصاد الظل في أولى مهامها إذا ما أرادت القضاء على التضخم، وتعزيز القيمة الشرائية لليرة السورية

زياد غصن

هكذا تصنع القرارات!

سُئل مسؤول في دولة عربية مجاورة عن آلية صدور القرارات، فقال: نرسل ما نريد من معلومات، فترجع إلينا على هيئة قرارات!

وهذا ما يحدث لدينا غالباً، وعلى مختلف المستويات المؤسساتية والوظيفية.

وهذا أيضاً ما يفسر ضعف العديد من القرارات في بلدنا، والتراجع عن بعضها وتعديل البعض الآخر.

مشكلة المعلومات التي ترسل من الأدنى إلى الأعلى في العديد من الوزارات والمؤسسات، أنها تشير دائماً إلى وجهة نظر المُرسِل، وتعبر عن موقفه ومقاربته للموضوع المثار... وتالياً فهي معلومات تفتقد للموضوعية طالما أنها ليست حصيلة نقاش وحوار بين مختلف الأطراف المعنية... لا بل إنها في أحيان أخرى تكون منقوصة أو تحوي على مبالغات وإنجازات وهمية سعياً لتحقيق غايات معينة..

تتعمق هذه المشكلة أكثر في حالة الإدارات الضعيفة والفاسدة، التي تحتكر المعلومة وترفض أي نقاش بشأنها وتتعامل معها بسرية مطلقة، حرصاً من تلك الإدارات على مصالحها وإخفاء عجزها وفقرها المهني والإداري...

والأمثلة كثيرة...

فما هي مثلاً طبيعة المعلومات التي قدمت لصاحب القرار لإصدار قرار يلزم جميع المواطنين القادمين إلى البلاد تصريف 100 دولار، وإثارة الرأي العام بالطريقة التي شاهدناها مؤخراً؟

ما هي المعلومات التي كانت تُرفع سابقاً، وتم على أساسها رفع سعر الخبز والمشتقات النفطية وغيرها من السلع المدعومة حكومياً؟

وبماذا جرى تبرير الانهيار المتسارع في مستويات المعيشة وموجات الغلاء الكبيرة مؤخراً؟

وإلى ما هنالك من تساؤلات مشروعة حيال ماهية المعلومات التي تتحكم بمصائر الناس وحياتهم، وتوجه عمل المؤسسات والأجهزة الحكومية، الاقتصادية منها أو الخدمية...

لكن مسؤولية متلقي المعلومة أياً كان، ليست بأقل مستوى وأهمية عن مرسلها، لاسيما عندما يكون في موقع وظيفي ومطلوب منه اتخاذ قرار حيال مسألة معينة...

ولعل من أبرز جوانب تلك المسؤولية ما يتعلق بالتحقق من المعلومات المقدمة، مقاطعتها مع معلومات أخرى، واختبار مدى مصداقيتها، وإلا فإن صاحب القرار يصبح مسيراً ورهينةً لرغبات وتوجهات فئة معينة من الموظفين أو المحيطين به.

ولا أقصد هنا بالرغبات والتوجهات فقط المصالح الشخصية للبعض، وإنما كذلك القناعات والأفكار التي تبنى بمقتضاها السياسات وتتخذ القرارات والإجراءات...

وإلى أن يعتمد أسلوب الحوار والنقاش في صياغة المعلومات واعتمادها، فإن الكرة تبقى في ملعب المسؤولين لجهة العمل على بناء مصادر خاصة ومتنوعة لمعلوماتهم، كالحرص على إقامة علاقات جيدة مع الوسط المهني والقطاعي، ترسيخ صلاتهم مع ممثلين عن مختلف الشرائح الشعبية لرصد توجهات الشارع ومطالبه، ومشاركة أكبر قدر من الأشخاص في صناعة أي قرار...

ولكن عدد المسؤولين القادرين على فعل ذلك سيكون قليلاً، فالغالبية "مستكينة" لآلية صناعة القرار الحالي، وغير مدركة لعواقب الاستمرار في الإصغاء للمعلومات الواردة من جهة واحدة أو من مجموعة شخصيات، أثبتت التجربة والواقع أن معلوماتها عير دقيقة أو متحيزة مهنياً....

مجلس الشعب في الدور التشريعي الثاني قدم سقف عال من الطلبات.. لكن بعض الوزراء لم يناسبهم هذا الموضوع ..

عضو مجلس الشعب السابق

وليد درويش: مشكلة الحكومة عدم الشفافية لا مع المواطن ولا مع مجلس الشعب

حاوره محمد الحلبي

وليد درويش هو العضو الأصغر سناً بين أعضاء مجلس الشعب في الدور التشريعي الثاني.. وصف بالعضو المشاكس.. صاحب الكلمة الجريئة الذي حمل هموم الشباب وقضاياهم.. ووجه انتقاداتٍ لاذعة إلى حكومة عماد خميس السابقة.. المشهد كان لها هذه الوقفة معه، وكان الحوار التالي:

*** هناك عدم رضى من قبل المواطنين عن أداء مجلس الشعب.. ما هو تعليقك على ذلك؟**

من حق المواطن أن يرضى أو ينتقد.. فلولا هذا المواطن لما كان أعضاء المجلس في هذا المكان.. لكن هناك الكثير من الأمور تخفى على المواطن الذي أعطى صوته لممثله داخل قبة البرلمان، لذلك لا بد من توضيح بعض الأمور.. الفكرة الأولى تتعلق بصلاحيات مجلس الشعب، وهذه الصلاحيات تتمثل أولاً بمراقبة عمل الحكومة، ولها عدّة بنود وأهداف وأبعاد.. ثانياً مصادقة مراسيم السيد رئيس الجمهورية، وأخيراً المصادقة على المعاهدات الدولية وقرار الموازنة العامة للدولة..

ولنتحدث في شق المراقبة على عمل الحكومة، وهو الشق الذي لم يرضَ عنه الشعب.. عمل مجلس الشعب منذ عام 2016 باعتراف الوزراء الذين عاصروا أكثر من دور تشريعي أشاروا إلى أن الدور التشريعي الماضي كان فيه سقفٌ عالٍ من الطلبات، لكن بعض الوزراء لم يناسبهم هذا الموضوع وقتها، وبالتالي كانت الطروحات ضمن مستوىً عالٍ من الديمقراطية والحرية لإيصال طلبات المواطن إلى الحكومة، أما ما حققناه من هذه المطالب فكان هناك عمل مستمر من قبل اللجان وأعضاء مجلس الشعب، حيث انعكس جزء من التشريعات على حياة المواطن.. وأحد هذه التشريعات هو قانون الأحوال المدنية الجديد..

الموضوع الثاني بخصوص الرقابة على عمل الحكومة، و يكون ذلك عن طريق بيان وزاري يُقَدم إلى مجلس الشعب، ومن ثم نراقب عمل الوزير بما حققه من هذا البيان، وأعتقد أن عدم رضى المواطن هو بسبب عدم رؤيته لإجراءات حقيقية على الأرض

حذرنا وزير التموين أن هناك أشخاص في وزارته يتعاملون مع التجار.. وأن هناك من يخدمهم ويقف في صفهم ضد المواطن

أقسم الحكومة إلى قسمين : قسم بسيط يعمل بصمت، ونحن ندعم هذا القسم، وقسم يعمل تحت بروباغاندا إعلامية، عمله الحديث أكثر من العمل.. وقد كان عمل الحكومة السابقة بالمجمل هو – صفر على اليسار

أشرنا بأكثر من جلسة إلى وجود خطأ في إدارة مجلس الوزراء وتخبط من قبل رئيس المجلس، وكان آخرها جلسة الحكومة الأخيرة تحت قبة البرلمان.. لقد جاء إلى المجلس وكأنه يتفضل علينا بحضوره،

من قبل الحكومة، ويتحمل الإعلام الوطني جزءاً من ذلك، لأنه همش دور مجلس الشعب وجلساته، وهمش ظهور أعضاء مجلس الشعب.. وقد طالبنا منذ عام 2016 بعرض جلسات مجلس الشعب عبر القنوات الوطنية، حتى يرى المواطن الذي انتخبنا ماذا يتحدث عضو مجلس الشعب، وكيف يدافع عن قضايا الشعب.. كنا نشعر في مجلس الشعب أن الإعلام هو إعلام وزير أو إعلام حكومة، تخيلو جلسة تستمر 8 ساعات تُعرض على التلفزيون لمدة دقيقتين لما تحدث به الوزير، ويُغفَل ما تحدث به أعضاء مجلس الشعب.

*** كيف تقيّم عمل الحكومة السابقة؟..**

أنا أقسم الحكومة إلى قسمين : قسم بسيط يعمل بصمت، ونحن ندعم هذا القسم، وقسم يعمل تحت بروباغاندا إعلامية، عمله الحديث أكثر من العمل..

وقد كان عمل الحكومة السابقة بالمجمل هو – صفر على اليسار – لكن ما جعلنا نفقد الثقة بهذه الحكومة هو عدم الشفافية، لا مع المجلس ولا مع المواطن..

تأتي الحكومة إلى المجلس وتقول وتصرح عن شيء ما، فيقوم عضو مجلس الشعب بنقل الصورة للمواطن، وفي اليوم التالي تنفذ الحكومة شيئاً مغايراً..

كيف للمواطن أن يصدقك بعد ذلك؟!.. لكن حقيقةً في الفترة القصيرة التي تولى فيها حسين عرنوس رئاسة المجلس أصدر قرارات مهمة بإلغاء الروتين القاتل بين الوزراء والمؤسسات، بينما سلفه لم يفعل ذلك ولا أعلم لماذا..

وهنا ضرب الدرويش مثالاً عن وزير الاقتصاد السابق وقال عنه: هو رجل يعرف ماذا يريد، ويعرف عمله جيداً.. أما وزير حماية المستهلك - ويقصد البرازي- فهو لا يعرف ماذا يريد حتى بعد شهرين من تسلمه الوزارة التي عاصرناه وقتها.. وحتى الآن لم نرَ أي عمل لوزارته، ولم نرَ أي انجاز على أرض الواقع.. ومن كتب له البيان الذي ألقاه تحت قبة البرلمان عندما كان وزيراً في الحكومة السابقة لم يكن صادقاً معه.. هو لا يعلم أن كيلو الليمون بـ4000 ليرة سورية آنذاك ولازال ، وكيلو السكر كان حينها قد وصل إلى 1600 ليرة سوية، وإن كان لا يعلم ماذا يحدث بوزارته فهذه مشكلة حقيقية، ونحن حذرناه أن هناك أشخاص من وزارته يتعاملون مع التجار ويخدمهم ويقف في صفهم ضد المواطن..

واستدرك درويش.. أنا هنا لا أهاجم التجار، لكن هناك من يحاصر المواطن..

مثال آخر بخصوص وزارة التنمية التي لم نحصل منها على أي انجاز في مواضيع الأتمتة وتطوير التشريعات والقوانين، وهي معنية بملف الإصلاح الإداري..

*** من صلاحيات مجلس الشعب حجب الثقة عن وزير أو عن حكومة بأكملها.. لماذا لم نرَ هذا الإجراء من مجلس الشعب رغم تخبط عمل الحكومة بشكلٍ كبير؟**

هناك نظام داخلي وقوانين حتى يتم حجب الثقة عن وزير أو حكومة، ونحن استجوبنا وقتها السيد وزير النقل.. قُدم طلب من إحدى اللجان، وتم استجوابه بشكلٍ جاد، وقد أقنع المجلس بأجوبته واكتفينا بها، وأشير هنا أنه حتى يتم استجواب أي وزير فنحتاج إلى خمسة أعضاء

من كتب البيان لوزير التموين لم يكن صادقا معه

وزير التموين لا يعلم أن كيلو الليمون ب 4000 ليرة والسكر وصل إلى 1600

من مجلس الشعب.. وهنا قاطعناه وقلنا له أنت تقودنا بطرحك إلى مسألة عزل رئيس مجلس الوزراء السابق عماد خميس، ومسألة عزله هو دليل واضح على تخبط عمل الحكومة آنذاك، وإلا لما تدخلت القيادة السياسية العليا بعزله، هذا الإجراء كان من واجبات مجلس الشعب..

يجيب درويش: أشرنا بأكثر من جلسة إلى وجود خطأ في إدارة مجلس الوزراء وتخبط من قبل رئيس المجلس، وكان آخرها جلسة الحكومة الأخيرة تحت قبة البرلمان.. لقد جاء إلى المجلس وكأنه يتفضل علينا بحضوره، وبكل الأحوال عضو مجلس الشعب يطلب من الحكومة، لكن لا يستطيع إجبارها على القيام بأي عمل.. وكل ما يحصل اليوم من تخبطات يعود لسببين.. الأول هو عدم شفافية الحكومة لا مع المجلس ولا مع المواطن، ثانياً هو تقصير الإعلام تجاه المجلس.

*** قانون قيصر جاء في مراحل صعبة وعصيبة من عمر البلاد، وبالتزامن مع نهاية الدور التشريعي لأعضاء مجلس الشعب والحكومة السابقة، هل وضعتم رؤية للخلف القادم؟**

تخطي هذا القانون هو من صلاحيات الحكومة.. لكن منذ سنتين كان الحديث عن قانون قيصر، وكان هناك اقتراحات على عمل الحكومة بتطوير القطاع الزراعي، ودعم الزراعة، والصناعة، ودعم المُنتَج المحلي لتخطي هذا القانون حتى لا نحتاج إلى أي مُنتَج أجنبي.. وكانت الحكومة وقتها تصرح أننا صرفنا المبلغ المرقوم لدعم المُنتَج الزراعي، قبل أن نتفاجأ في إحدى الجلسات الأخيرة بالسيد رئيس مجلس الوزراء يقول اليوم سنبدأ بدعم المُنتَج الزراعي.. يقول درويش بسخرية «بكير.. طول بالك سنتين كمان»، لكن لا نريد تهويل هذا القانون فالعقوبات موجودة منذ الأزل، ويجب علينا قبل كل شيء الابتعاد عن التهويل الإعلامي.

*** هناك ملفان بخصوص وزارة التربية، الأول بخصوص أبناء المناطق الخاضعة للتنظيمات الإرهابية، فبعد عودتها لحضن الوطن كان هناك طلاب في المراحل الثانوية، الآن أصبحوا في عمر مطالبون فيه بالخدمة الإلزامية، هم بحاجة إلى قرار ومرسوم جمهوري لذلك، الموضوع الآخر هو الرسوم الباهظة للمدارس الخاصة، وقد رفضت الوزارة الحديث بهذا الجانب؟**

المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة كانت الدولة تؤمّن المعابر الآمنة لطلاب تلك المناطق، وحتى الآن لطلاب محافظة إدلب والمناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية الكردية.. لكن الفصائل المسلحة تمنع أبناءنا من الخروج لكفاية تحصيلهم العلمي.. هذا الموضوع طرح مرتين... أما بالنسبة لرسوم المدارس الخاصة فقد صرح وزير التربية وقتها عماد العزب أمام مجلس الشعب أنه لم يتم رفع الرسوم ولن يسمح بذلك.. وأعتقد أن هناك تقصير من الوزارة..

*** في كل برنامج انتخابي لأعضاء مجلس الشعب يكون هناك بند مهم ألا وهو دعم أسر الشهداء وجرحى الحرب من جنود الجيش العربي السوري.. لكن هناك شكاوى كثيرة من عدم تجاوب الجهات المعنية معهم.. أين تكمن المشكلة؟**

المشكلة تكمن بالتنفيذ.. لكن كلنا نعلم أن هؤلاء في عيون أمينة، فالسيد رئيس الجمهورية يتابع هذا الملف شخصياً، وكان هناك عدة قرارات وقوانين صدرت لصالح أسر الشهداء وجرحى الحرب.. أيضاً السيدة الأولى تتابع هذا الملف، لكن أكرر أن سوء التنفيذ من بعض الأشخاص ينعكس سلباً على هذا الموضوع، حتى في مجلس الشعب هناك لجنة أسر الشهداء وضحايا الحرب تتابع ملفاتهم، وإن كان هناك سوء تنفيذ فهو من الأشخاص الذين يقومون على التنفيذ بشكلٍ مقصود أو غير مقصود..

تم استجواب وزير النقل تحت قبة البرلمان .. ورئيس مجلس الوزراء السابق أتى إلى المجلس وكأنه يتفضل علينا..

مرفأ بيروت... هل يغير خارطة الأزمة

المشهد - خاص

على الرغم من مسارعةالغرب تقديم مبادرة انقاذ بعد انفجار مرفأ بيروت، الا ان واقع الامر يسير ضمن سياسة استعراضية تهدف فرض ارادات جديدة .. بمبادرة الام الحنون. ولكن كل المؤشرات تقول ان لبنان سيقلع اشواكه بيديه.

الكارثة التي لم يتم استيعاب خسائرها البشرية حتى الآن، سيكون من الصعب الوصول إلى إحصاء دقيق لخسائرها الاقتصادية، ولكن تقديرات لمحافظ بيروت أوصلت الرقم إلى ما بين 10-15 مليار دولار. يأتي ضمنها كلف مرافق ومنشآت المرفأ، عدا عن مجموع البضائع والمستودعات والمخزونات الموجودة فيه وهو الذي يورّد عبره 70% من مستوردات لبنان، وبمتوسط عدد المستوعبات المفرّغة في المرفأ 23 ألف مستوعب شهرياً. وإيرادات المرفأ التي بلغت 200 مليون دولار في عام 2019، إضافة إلى الخسائر اليومية من توقف الإيرادات الجمركية من المرفأ.

الخسائر لا تقتصر على المرفأ، فحجم الدمار العمراني كبير والإشارة التي أعطاها محافظ لبنان بتصريحه بأن 300 ألف شخص أصبحوا بلا مأوى تشير إلى حجم الدمار الواسع في الأبنية السكنية وحجم تكاليف الإغاثة المطلوبة، إضافة إلى دمار في مرافق حيوية أخرى محيطة بالمرفأ مثل مستودع الأدوية المستعصية المتضرر بنسبة 90%، ومشافٍ ومراكز تجارية، وكما أشارت التصريحات بأن ما يقارب نصف مركز مدينة بيروت الإداري تعرّض لأثر الانفجار بمستويات متفاوتة، ولكنها بمجموعها منطقة تحتاج للتأهيل.

يأتي كل هذا في ظل الوضع اللبناني الذي كانت كل التقديرات الاقتصادية تقول إنه ذاهب إلى مزيد من التصعيد مع عدم قبول منظومة المصارف اللبنانية بتحمل الخسائر، وتهريب النخب السياسية لأكثر من 6 مليار دولار، واحتجاز أموال المودعين، وتأثير العقوبات والتشديد الأمريكي على لبنان بحيث توقف تدفق الدولار...

الكواليس السياسية والاقتصادية تتفاعل لخارطة النهوض من الكارثة ويدخل إلى المشهد الاقتصادي معطى هائل يغير المعادلات التي ستتوضح في الأجل القريب

ومجمل العوامل التي كانت تدفع الليرة اللبنانية نحو الانهيار. وهو وضع أوصل نسبة الفقر في لبنان إلى 50% تقريباً وفق تقديرات دولية خلال فترة قصيرة، بينما اليوم يصعب الوصول إلى تقدير فعلي لتوسع الفقر، ولكن الدولة اللبنانية التي كانت في أوضاع مالية قريبة من الإفلاس، أصبحت اليوم دولة على شفى الإفلاس وفي مواجهة نكبة اجتماعية!

قبل الكارثة كانت مفاوضات الحكومة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي تسعى للوصول إلى تمويل 2 مليار دولار! ومقابلها وصلت بعض الطروحات إلى إنشاء صندوق يتم فيه خصخصة مجموع ما تبقى من أملاك الدولة اللبنانية... واليوم مع الحاجة إلى 15 مليار دولار بالتقديرات الأولية فإن هذا الطرح سيتوسع، وستدعمه المصارف وصندوق النقد الذي أعلن أنه سيساعد لبنان

اللبنانية؟

في كارثته بعد أن يتم وضع خطة! ولكن بالمقابل فإن الطروحات الأخرى لانتشال لبنان من أزمته والآتية من الشرق سيكون من الجنون رفضها اليوم، في ظل الوضع الاقتصادي اللبناني المعقد، طروحات تم رفضها سابقاً تحت الضغط الأمريكي مثل استيراد المحروقات من إيران بالليرة اللبنانية، والاتفاق مع الصين على الاستثمار في البنى التحتية الصينية بعقود bot، وفتح العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سورية ولبنان ليستطيع البلدان تجاوز العقوبات والأزمات الاقتصادية بفعالية أعلى.

سيحصل لبنان على القليل من المساعدات الدولية، ولكن الكارثة الاقتصادية مستدامة وتحتاج لحلول جذرية، الولايات المتحدة وصندوق النقد اللذان يفاوضان لبنان دون تقديم أي ضمانات جدية لن تكون نهاية السير في طريقهما سوى المزيد من تهشيم الدولة اللبنانية ومنع بنائها وإعادة إعمارها (وهي التي لم يتم إعمارها حتى بعد الحرب فنموذج الإعمار الحريري أوصل لبنان إلى دولة لا تستطيع أن تؤمن كهرباء مستدامة أو خدمات بلدية لبضعة ملايين)... وعلى الضفة الأخرى التغيرات الدولية تفتح فرصاً للبنان للخروج من عقود من الدمار، وسيكون رفضها في الظرف الحالي صعباً! فلا أحد لديه القدرة على إعادة إحياء مرفأ بيروت بفترات قياسية وبتمويل استثماري هام... سوى الصين، ولن يقدم أحد مساعدات جدية للبنان تعادل الوفر الذي يحققه تأمين الطاقة بالعملة المحلية كما في العرض الإيراني.

بينما يلملم لبنان جراحه ويعدّ شهداء بيروت، فإن الكواليس السياسية والاقتصادية تتفاعل لخارطة النهوض من الكارثة ويدخل إلى المشهد الاقتصادي معطى هائل يغير المعادلات التي ستتوضح في الأجل القريب...

الخسائر لا تقتصر على المرفأ، فحجم الدمار العمراني كبير والإشارة التي أعطاها محافظ لبنان بتصريحه بأن 300 ألف شخص أصبحوا بلا مأوى تشير إلى حجم الدمار الواسع في الأبنية السكنية وحجم تكاليف الإغاثة المطلوبة

المحلل السياسي ألكسندر نازاروف:
ربما تحكم أمريكا العالم مئة عام قادمة ولكن العرب سيدفعون الثمن

المحلل السياسي ألكسندر نازاروف

ليست الولايات المتحدة الأمريكية سوى لبنان عملاق، تتضخم مستويات المعيشة على نحو مصطنع، والديون هائلة والبنك المركزي يطبع أموالا غير مغطاة لسد الفجوة في الميزانية.

وكما نرى انهيار لبنان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى محكوم عليها بالانهيار، لكنها مسألة وقت لا أكثر. يمكن أن تمحو هذه الكارثة الولايات المتحدة من على خريطة الكوكب، ما سيؤدي إلى حرب أهلية وتفكك البلاد إلى أجزاء.

لقد تم إنشاء الكثير من الصناعات الفائضة في العالم على مدار العقود الأربعة الماضية، بتحفيز الطلب من خلال زيادة الإقراض، وحان الوقت الآن لخفض الاستهلاك، ووفقا لبعض التقديرات فإن ما يصل إلى 40% من الإنتاج العالمي يجب أن يفلس خلال الأزمة العالمية الحالية.

إن 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يبلغ تقريبا مجموع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية والصين مجتمعتين. في عام 2019، بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي 142 تريليون دولار، وحتى مع تخفيض الخسائر المقدّرة إلى الثلث بدلا من 40%، أي 47 تريليون دولار، فإن هذه القيمة أكبر من إجمالي الصادرات العالمية للسلع والخدمات في عام 2018، والتي بلغت 25.3 تريليون دولار.

أي أنه حتى بعد وقف استيراد السلع الأجنبية، ستضطر البلدان أيضا إلى خفض إنتاجها. وفي ظل هذه الظروف، ستكون الدول القادرة على خفض وارداتها والحفاظ على صادراتها أو حتى زيادته هي الدول الأقل تضررا . بالطبع، سوف يكون ذلك ممكنا فقط من خلال القضاء على الإنتاج في البلدان الأخرى، وفي المقام الأول في البلدان المصدرة.

لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تحقيق ذلك بشكل سلمي، حيث يفقد الاقتصاد الأمريكي قدرته التنافسية في العقود الأخيرة، ولن يزداد الوضع إلا سوءا. ووفقا للمسار الطبيعي للأحداث، فمن المحتم أن تخسر الولايات المتحدة، وتتوقف صادراتها تقريبا، بينما يسيطر المنافسون الأكثر كفاءة من بين المصدرين، مثل ألمانيا والصين وكوريا الجنوبية وغيرها على السوق المحلية. يتبع ذلك بطبيعة الحال اضطرابات سياسية، وتضخم مفرط، وفوضى داخلية فيما تبقى من بقايا الصناعة، لتعاني الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف من

تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش هيمنتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن تم تدمير بقية العالم، ولم تتأثر هي إلى حد كبير وهذا سيناريو يمكن تكراره

إن 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يبلغ تقريبا مجموع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية والصين مجتمعتين. في عام 2019، بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي 142 تريليون دولار

مصير الاتحاد السوفيتي.

لذلك لا تأتي الحروب التجارية التي يخوضها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من فراغ أو استنادا إلى نزوات شخصية أو انحراف عقلي، وليست حتى بداية حرب، وإنما هي مجرد خطوة أولى خجولة، لأن الأزمة قد اندلعت لتوها، وسوف تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام سؤال مصيري: فإما تدمير المنافسين أو الموت بمفردها.

ومع ذلك، فإن لدى الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإصلاح كل شيء، والخروج منتصرة من تلك الحرب. وللقيام بذلك، تحتاج أمريكا إلى القيام بثلاثة أمور:

تدمير رأس المال الأجنبي والتخلص من الديون.

تدمير إمكانات الإنتاج لدى الخصوم.

إعادة تشغيل النظام المالي الخاص من جديد.

إن أبسط الطرق دائما هي التدمير المادي، فقد بدأت الحروب العالمية السابقة لهذا الهدف تحديدا، لكن ذلك لم يعد ممكنا في الوقت الراهن. ولن تكون التحالفات السابقة مهمة عندما تقاتل حليفك السابق من أجل البقاء، ومن أجل المكان الوحيد المتبقي تحت الشمس. لهذا الضحية الأولى لن تكون للحرب، وإنما للإملاءات الأمريكية، على الحلفاء الحاليين للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الخصوم الرئيسيين للولايات المتحدة يمتلكون أسلحة نووية، وتدميرها بالطرق العسكرية هو أمر صعب للغاية.

فكيف يمكن تحقيق الهدف الأول إذن؟

من الضروري زعزعة استقرار العالم كله، وخلق حالة من الذعر بحيث يندفع رأس المال من جميع أنحاء العالم إلى "الأصول الأكثر موثوقية" ألا وهي سندات الخزانة الأمريكية والأسهم الأمريكية، ثم تخفيض قيمة الدولار ورأس المال من خلال التضخم المفرط.

كذلك من الضروري إجبار دول عديدة على بيع أو سداد أهم أصولها مقابل ديونها، وتنظيم حالات الإفلاس وإخراج رؤوس الأموال من أسواق دول ثالثة، وهو ما سيصبح سببا للانهيار في الدول الأكثر هشاشة، يلي ذلك شراء الأصول بأي مبالغ من الدولارات المطبوعة بلا غطاء. ثم في النهاية، بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية رفض سداد ديونها. فماذا عسى المملكة العربية السعودية أن تفعل إذا تقاعست الولايات المتحدة عن سداد 159 مليار دولار تدين بها للمملكة؟ أو 40 مليار دولار للكويت و30 مليارا للعراق؟

الهدف الثاني هو كيفية تدمير صناعة الآخر؟ يجب حرمان هذه الصناعة من الأسواق والحصول على الموارد. وكيف يمكن حرمان الموارد من اقتصاد الصين والاتحاد الأوروبي، المنافسين التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية؟

تتضمن أي إجابة عن هذا السؤال قطع إمدادات النفط والغاز عنهما. ليس ذلك أمرا سهلا، ومن الصعب القيام به بشكل مباشر، فكل من الاتحاد الأوروبي والصين ليسا أعزلين من الناحية العسكرية، وقد يكونا قادرين على تحمل العقوبات الأمريكية والحصار العسكري. لكن الخيار الأكثر واقعية والأقل تكلفة هو زعزعة استقرارهما، أو تدمير مورّدي الطاقة الرئيسيين لهذه المناطق: روسيا وشمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على مشاريع الطاقة الروسية، بما في ذلك "السيل الشمالي" و"السيل التركي". كيف يمكن قطع الإمدادات من شمال إفريقيا؟ من خلال الحروب الأهلية في هذه البلدان. وعن شبه الجزيرة العربية؟ بإغلاق مضيق هرمز، أو بإثارة حرب مدمرة بين إيران وجيرانها العرب، أو إثارة جولة أخرى من "الربيع العربي" أو من خلال دعم الحركات الإسلامية. أو ببساطة يمكن منع العرب من تصدير النفط، كما كان الحال مع صفقة "أوبك+" الأخيرة. ووفقا لأي سيناريو، فإن روسيا ستتمكن من الاحتفاظ بجزء من صادراتها للاتحاد الأوروبي والصين، حيث تمتلك أسلحة نووية وحدودا برية معها، أما العرب فسيتعين عليهم دفع الفاتورة بالكامل.

ستكون إعادة تشغيل النظام المالي أكثر صعوبة. ومع ذلك، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية احتياطي ضخم من الذهب. والطرف الأقوى ليس الطرف القادر على التنافس والتطور كي يصبح فوق الآخرين فحسب، وإنما أيضا الطرف القادر على خفض مستوى المحيطين ليصبح الأفضل فيما بينهم بصرف النظر عن مستواه ولو كان متدنيا. وإذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من زعزعة استقرار دول أخرى إلى مستوى أسوأ من مستوياتها، فإن الدولارات الجديدة، إذا كانت مدعومة بالذهب، ستصبح مرة أخرى العملة العالمية الأكثر موثوقية.

لقد تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش هيمنتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن تم تدمير بقية العالم، ولم تتأثر هي إلى حد كبير، وهذا سيناريو يمكن تكراره.

فهل ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ هذا السيناريو الراديكالي أم تفضل موتها؟

ما رأيكم؟

(روسيا اليوم)

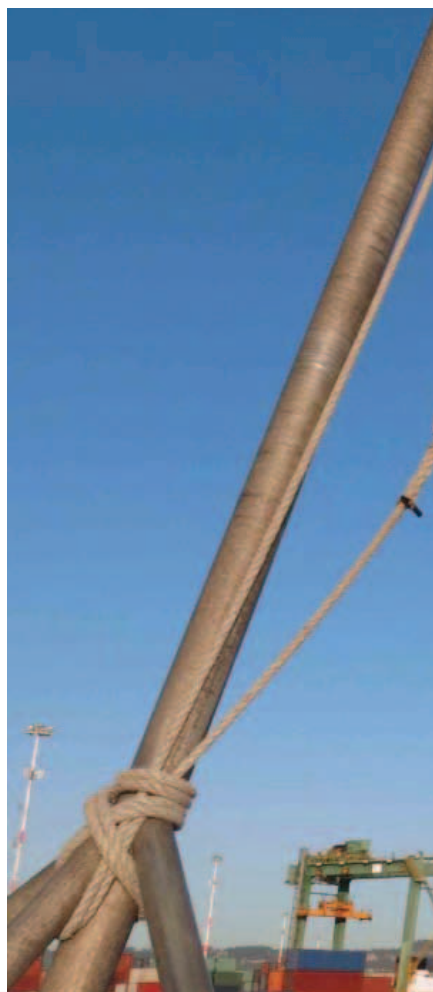

الحرب التكنولوجية

الولايات المتحدة «تشتري الوقت»

عشتار محمود

ستكون الحروب الاقتصادية الأمريكية ضد الصين سمة من سمات المرحلة القادمة من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية... وليست حدثاً مؤقتاً أو إجراءً إدارياً تختاره هذه الإدارة الأمريكية أو تلك! لأن الحرب الاقتصادية والتكنولوجية بالدرجة الأولى تعتمد على استهلاك باقي عوامل القوّة الأمريكية، التي تستهدف إيقاف التقدم الصيني. أصبح (التوتر التكنولوجي) واحداً من المعارك الساخنة المنقولة علناً ووصلت إلى حد استهداف شركات بعينها، مثل هواوي التي تم اعتقال مديرتها التنفيذية، وإلى الحديث عن منع تطبيق تيك توك أو فرض بيعه لشركة مايكروسوفت الأمريكية! ولكن هذا ليس إلّا (غيضاً من فيض) ضمن الإجراءات الأمريكية المتصاعدة منذ 2015... عندما أعلنت الصين عن خطتها الصناعية والتكنولوجية (صنع في الصين 2025) التي تستهدف تطوير قطاعات التكنولوجيا العالية الصينية وتقليل الاعتماد على الخارج.

بدأت الإدارة الأمريكية في 2019 التركيز علناً على القطاع التكنولوجي الصيني وشركات ومجالات بعينها... ولكنها في

ضمن عينة من 869 شركة صينية فإن الموردين المحليين يشكلون نسبة 42% والباقي أجنبي 30% منه تقريباً غربي

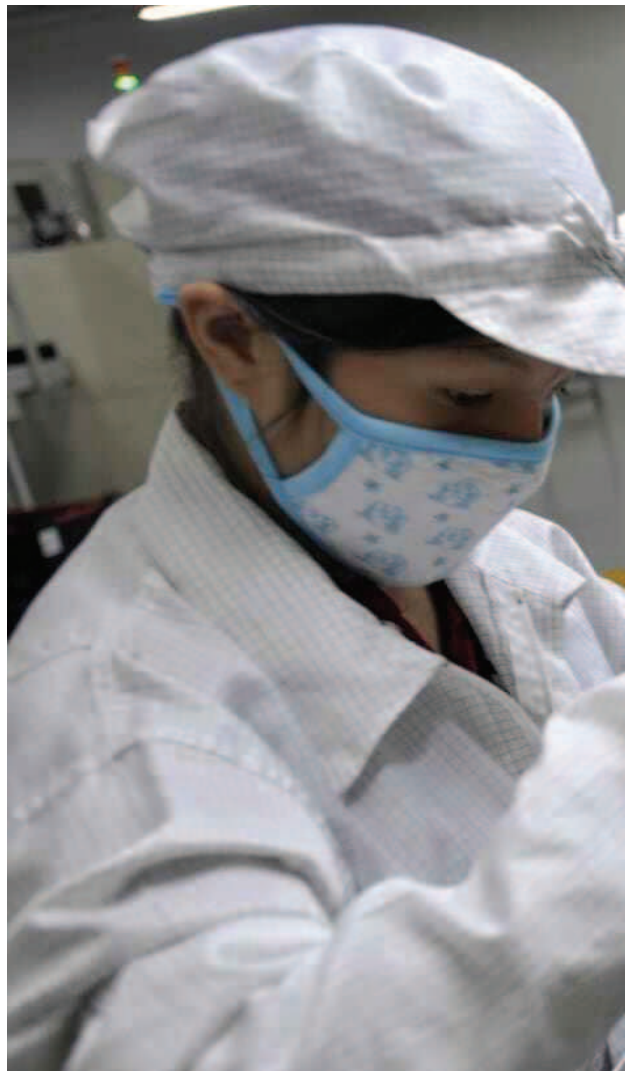

التسارع الصيني في الإنجاز

يحقّ للولايات المتحدة التخوف من سرعة الإنجاز الصيني، فالصين حققت أرقاماً مذهلة في عملية تطورها التكنولوجي في زمن قياسي.

إن أزمة عام 2008 دفعت الصين إلى عملية إعادة توزيع للموارد، وجزء هام منها بدأ يتمركز استثمارياً في قطاع التكنولوجيا العالية. حيث انتقلت الصين سريعاً من محطة في عمليات إنتاج التكنولوجيا عالمياً، إلى منتج تكنولوجي للسوق المحلية والعالمية.

منذ عام 2014 تقلّص إلى حد بعيد اعتماد الصين على مدخلات من الخارج بالقياس إلى مخرجات إنتاجها التكنولوجية، وأصبح الاعتماد على المدخلات التكنولوجية الصلبة (hardware) المستوردة الخارج لا يتعدى 10% من قيم هذه المنتجات. أما في مجمل ناتج قطاعات الكمبيوتر والخدمات المعلوماتية، وقطاع والآلات والمعدات لا تتعدى حصة مدخلات الخارج 5% من قيمة مجمل الإنتاج الصيني.

أتى هذا نتيجة توسّع كبير في نمو قطاع التكنولوجيا العالية في الصين، حيث كان ينمو بمعدل أعلى من معدل النمو السنوي الإجمالي منذ عام 2008، وقد ارتفع الفارق بين المعدلين إلى أكثر من 5% في عام 2016... عندما بدأت القفزات التكنولوجية الصينية تظهر بعد أن أقرّت الصين خطة (صنع في الصين2025) وأخذ قطاع خدمات التكنولوجيا والمعلومات ينمو بنسبة 20% وسطياً بين 2015-2017! وتوسع الاستثمار الصيني في رأس المال الثابت قطاع التصنيع التكنولوجي بنسبة 15% سنوياً...

لقد نجم عن هذا ريادة سريعة للصين في أعلى المجالات التكنولوجية، مثل: إنتاج الكمبيوترات فائقة الأداء حيث انتقلت الصين من حصة 5,6% من السوق العالمية في 2015 إلى 46% تقريباً في 2018 في ثلاث سنوات! وقد أخذت هذه الحصة من الولايات المتحدة تحديداً. كما أنها تتصدر في علم المعلومات الكمومية الذي يبشر بعصر جديد في عالم المعلوماتية وتخزين ونقل البيانات... إضافة إلى الريادة التي تحققت في تكنولوجيا الجيل الخامس.

اليوم، تستثمر الصين علمياً ومالياً في أشباه الموصلات، ويعتبر استهلاكها أحد جوانب الاستهلاك الوحيدة التي لم تتراجع خلال الربع الأول من عام 2020 حتى ضمن أزمة كورونا، التي كانت الصين أول المتضررين منها... وليس من المستبعد تحقيق هدف الـ 70% بعد خمسة أعوام، وربما تجاوزه مع معدل الإنجاز السابق...

من التطور التكنولوجي الصيني

2017-2018 استكملت بناء بنية تشريعية لمراقبة قطاع التكنولوجيا الأمريكية وإدارة تعاملاته الدولية، وقد كانت بعض هذه التشريعات صياغة مشتركة لسيناتورات جمهوريين وديمقراطيين، ولم يحصل عليها خلاف كما يجري في أغلب ملفات السياسات الأمريكية حالياً! حيث يتفق أطراف الحكم العميق الأمريكي (رغم كل خلافاتهم) على محاولة منع التقدم التكنولوجي الصيني.

ثلاثة محاور للحرب التكنولوجية على الصين

تريد الولايات المتحدة أن تمنع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بين الصين والغرب ومنع (اللحاق والسبق) الصيني، وهو ما يظهر في ثلاثة اتجاهات: تقييد الاستثمار الصيني في التكنولوجيا، وتقييد تصدير التكنولوجيا إلى الصين، وفرض التعرفات الجمركية. وفق ما يلخصه تقرير صادر عن S&P Global Ratings*.

التقييد الاستثماري، يعني وجوب حصول الشركات على موافقة من الحكومة الأمريكية للتعاون مع رأس المال الصيني في الصناعات التكنولوجية لتقليص حيازة أو مشاركة الاستثمارات الصيني لشركات تكنولوجية أمريكية أو حتى غربية تلقى الدعم أو المشاركة من شركات أمريكية.

في 2016 استطاعت الولايات المتحدة منع صناديق الاستثمار الصينية من حيازة شركة ألمانية منتجة لأشباه الموصلات، باعتبارها تلقى الدعم من الولايات المتحدة، وفي 2017 تمت مراجعة 50 صفقة استثمار صينية في مجال التكنولوجيا والسماح لنصفها بالعمل، وارتفع معدل الرفض في بعض القطاعات إلى أعلى من النصف! أمّا في عام 2018 أقرّ هذا التوجّه بتشريع (FIRRMA) لتحديث ومراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي والذي وسع صلاحيات إدارة الاستثمار الأمريكية على قطاع الأعمال في 27 صناعة تضمنت

البطاريات، التخزين الحاسوبي، النانوتكنولوجي، البايوتكنولوجي، أشباه الموصلات، ومعدات الاتصال اللاسلكية.

توسّعت الاستثمارات التكنولوجية الصينية في الخارج إلى حد بعيد منذ ما بعد أزمة عام 2008 مساهمة بالفعل في نقل التكنولوجيا للصين، ووصلت هذه الاستثمارات إلى الذروة عام 2016، ثم تراجعت بحدّة خلال الأعوام القليلة الماضية نتيجة أمرين: سعي الصين إلى استثمار أموالها في قطاعها التكنولوجي الداخلي، وتقييد الغرب لاستثمار الأموال الصينية في التكنولوجيا الغربية.

إنّ الاستثمار التكنولوجي الأجنبي المباشر الصيني ارتفع من 1 مليار دولار في 2008 إلى 40 مليار في 2016، ليتقلّص بعدها إلى بنسبة 66% إلى حدود 13 مليار دولار في عام 2018... وذلك في ست دول متقدمة تعتبر الوجهة لأكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات الصينية التكنولوجية.

أمّا منع التصدير فيشمل تقييد بيع معدات التكنولوجيا الأمريكية للصين، ما يجعل من الصعب على الشركات الصينية في سلاسل التوريد أن ترتبط بالشركات الأمريكية وتورّد لها. وهو أيضاً ما تمّ التشدد به في عام 2018 عبر إجراء (ECRA) للتحكم بالتصدير التكنولوجي، وفي 2018 تم تطبيق تقييد التصدير إلى شركتي ZTE وFujian الصينيتين، وهما من أهم الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا أشباه الموصلات الأجنبية.

توزع جنسيات الموردين لشركات تكنولوجية صينية

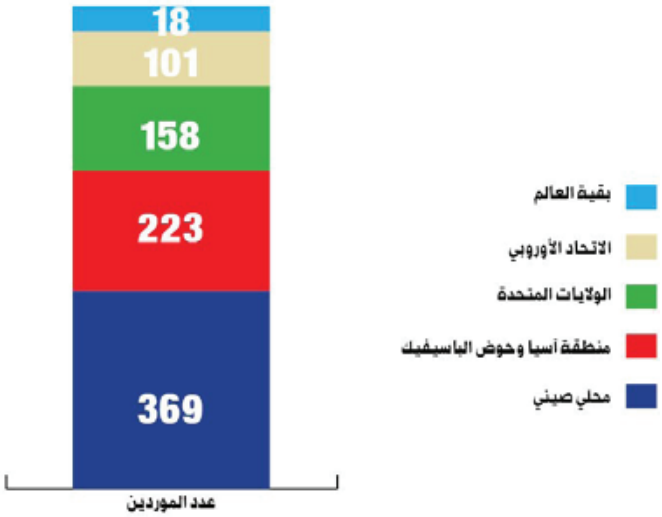

التعرفة الجمركية واستهداف شركات بعينها

وأخيراً، يعتبر فرض التعرفة الجمركية الإجراء الثالث في الحرب التجارية، والذي استهدف البضائع الوسيطة التكنولوجية الصينية على وجه التحديد. حيث يعتبر فرض تعرفة أعلى على البضائع التكنولوجية الصينية وسيلة لسحب الاستثمارات التكنولوجية الأمريكية من الصين وتوجيهها إلى مراكز أخرى، لأنها أصبحت أعلى تكلفة.

أما مؤخراً، فتسعى الولايات المتحدة لعرقلة استفادة الصين من سبقها التكنولوجي المُنجز، ومنعها من تحقيق مكاسب دولية والتوسع في الخارج، وهو ما يظهر في الإجراءات المتخذة ضد شركات رائدة في مجالات تكنولوجية أساسية، كما يحدث مع هواوي الرائدة في مجال الـ 5G والتي تعتبر جزءاً من تطوير صناعة أشباه الموصلات في الصين، وحالياً التضييق على تيك توك الذي يستهدف ليس فقط التطبيق الصيني الأسرع انتشاراً في العالم، بل شركة Tencent التي تمتلك أيضاً (وي تشات) الصيني، والتي تعتبر ثاني أكبر شركة في آسيا من حيث القيمة السوقية، وإحدى أهم مالكي قواعد البيانات الكبرى ومطوري التداول الإلكتروني.

الترابط التكنولوجي الصيني مع الخارج سلاسل التوريد

تعتمد المحاولات الأمريكية على نقطتين أساسيتين: ارتباط التكنولوجيا الصينية بالموردين الخارجيين، وكونها جزءاً من سلاسل إنتاج عالمية، إضافة إلى حاجة الإنتاج الصيني إلى المستوردات التكنولوجية من الخارج نتيجة ثغرات في عملية اللحاق، ربما يكون أبرزها قطاع أشباه الموصلات.

من الصعب إجراء قياس دقيق لحجم التداخل بين المنتجين العالميين والمحليين في دولة معينة وتحديداً في الصين، نتيجة التشابك الكبير في سلاسل التوريد. ولكن وفق تقدير في 2019 فإنه من ضمن عينة من 869 شركة صينية تعمل في مجال التكنولوجيا وتستهلك منتجات تكنولوجية وسيطة، فإن نسبة 57% من الموردين الأساسيين خارجيين، وموزعين عبر العالم، بينما النسبة المتبقية موردين محليين.

أشباه الموصلات ثغرة ستطلب وقتاً!

الثغرة الأبرز في قطاع التكنولوجيا الصيني، هي الحاجة إلى استيراد كميات كبرى من أشباه الموصلات والدارات المغلقة، حيث تشكل هذه البضاعة التكنولوجية نسبة 12% من مجمل الاستيراد البضاعي والخدمي الصيني، وهي نسبة ثابتة منذ عام 2006 تقريباً. تعتبر أشباه الموصلات أكبر مكوّن بضاعي تستورده الصين، وقد

تريد الولايات المتحدة أن تمنع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بين الصين والغرب ومنع (اللحاق والسبق) الصيني

شكل في 2018 ضعف قيمة صادرات النفط الخام الصينية! (Semiconductor engineering)
ورغم أن الصين تستثمر في هذا القطاع أموالاً هائلة إلا أنّ الإنتاج المحلي يشكل نسبة 15% من الاستهلاك الصيني، وتضع الصين في خطتها لعام 2025 أن تغطي استهلاكها من أشباه الموصلات بنسبة 70% خلال السنوات الخمس القادمة، وتختلف التقديرات فيما إذا كان هذا الهدف سيتحقق أم لا.
ولكن بكافة الأحوال، فإن هذه الثغرة تعطي للأمريكيين القدرة على الضغط في هذا المجال باعتبار أن شركاتهم رائدة في هذا المجال، وهي من أكبر المساهمين حتى في الإنتاج الصيني الداخلي.
البعض يشير إلى أن سرعة الاستثمار في هذا القطاع مبشرة في الصين مع كم الأبحاث الصادرة، ولكن العملية معقدة وتحتاج إلى مراحل عديدة ما يجعل لأشباه الموصلات أهمية استراتيجية في هذه المعركة.
مؤخراً، في الشهر الخامس من العام الحالي، أقرت الولايات المتحدة إجراءات عقابية تمنع تزويد هواوي بهذا المكوّن من المعامل الخارجية عبر العالم وليس الأمريكية فقط، حيث تفرض عقوبات في حال كانت المنشأة تستخدم معدات أو برمجيات أمريكية لصناعة الرقائق الإلكترونية، أو إذا كانت الرقائق المنتجة من تصميم هواوي عبر شركتها hisilicon، أو إذا ما كان صناع الرقائق الخارجيين يعلمون أن هذه المنتجات ستتوجه إلى هواوي الصينية! ورغم أن هذه الإجراءات لم تطبق بعد إلا أنها تضفي حالة عدم يقين على توقيع العقود طويلة الأمد، وتجري تغييرات في سلاسل التوريد التي تعتبر هواوي جزءاً منها... إنها تستهدف تعطيل وتأخير القفزات التكنولوجية الصينية وتحجيمها، ولكن هذا قد لا يكون سهلاً فالخمس سنوات تفعل الكثير في الصين!

التخوف ليس من الأرقام فقط بل من النموذج!

الولايات المتحدة لا تتخوف فقط من السبق التكنولوجي الصيني المتسارع الذي يقطع أشواطاً سريعة في آجال زمنية قصيرة، بل من النموذج كاملاً. وهو ما يظهر في تركيز التهجم على الحزب الشيوعي الصيني، وفي هذا أيضاً يحق للولايات المتحدة أن تتخوف... فالصين تضع خططها وإنجازاتها التكنولوجية في سياق نموذجها البديل المسمّى: (الاقتصاد السياسي الصيني الراهن.. أو الاشتراكية في مراحلها المبكرة).
إن المبادئ التي وضعتها الخطة الخمسية الصينية لعام 2015 يأتي في مقدمتها: أن التكنولوجيا يجب أن تقود استمرارية النمو، باعتبار أن تطوير القوى المنتجة هو أساس الرفاه والتقدم الاجتماعي، وأن كامل العملية يجب أن تتخلص من العفوية وتنتقل للتحكم والإدارة. والأهم، أن المبدأ الثاني هو توجيه الإنتاج لتطوير مستوى المعيشة والاستهلاك المحلي.
يعتبر البعض أنه لا يزال لدى الصين متسع كبير للنمو الاقتصادي على العكس من دول الغرب، فالتقدم التكنولوجي حتى في حال حصر الصين في إطارها المحلي، يستطيع أن يتغذى بالطلب الناجم عن زيادة إنتاجية الفرد وهي أقل من مثيلتها في الغرب إلى حد بعيد، كما أنه سيتغذى بتوزيع التطور التكنولوجي ضمن الأقاليم الصينية التي لا زالت تعاني من تفاوت كبير. أي أن الصين حتى في حال نجاح العزل التكنولوجي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه، لا تزال قادرة على تحقيق معدلات نمو هامة من تطبيقات التكنولوجيا داخل البلاد ذات الـ 1,4 مليار نسمة!
ولكن الصين لن تكتفي بذلك، بل تسعى لنشر التكنولوجيا كجزء من مشروع الصين الاستثماري التعاوني (الحزام والطريق)، الذي يأخذ حتى اليوم طابع الاستثمار في البنى التحتية، ولكن آفاقه أبعد من ذلك ويظهر منها اليوم الحديث عن مدّ شبكات 5g. التكنولوجيا الصينية وقدرات الاستهلاك المحلية هي طوق نجاة للصين من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وتجعلها الطرف الأعلى مرونة في مواجهة الصدمات... وهو ما ظهر حالياً خلال الأشهر الستة الأولى العاصفة من 2020 حيث ظهرت معالم التعافي سريعاً على قطاع الصناعة الصيني، الأمر الذي يشكل خطراً على الغرب الذي تضربه الأزمة بعمق، وقد يؤدي إلى تغير سريع في التوازنات تسعى الولايات المتحدة بالعنف والتوتير إلى مواجهته.
الحرب التكنولوجية والتجارية ستستمر من الولايات المتحدة تجاه الصين، ولكنها ستكون مؤقتة موضوعياً لأنها ستفقد فعاليتها عندما تسدّ الصين الثغرات التكنولوجية المتبقية، وتفتح أفق تعاون تكنولوجي مع أطراف إقليمية ودولية أخرى تحتاج إلى المنجزات الصينية. ولكن الأهم أن دخول الصين إلى عالم الإنتاج التكنولوجي بهذا الاتساع سيغير ملكية التكنولوجيا عبر العالم، ويزيد من تعميمها وإتاحتها ويجعلها أقل كلفة على شعوب العالم الأخرى، ليدق بذلك إسفيناً جديداً في هيمنة الغرب الذي لن يستطيع الرد إلا عبر الجنون والعنف الأمريكي ذاك الذي لم يعد من السهل توسيعه لحد مواجهة بين القوى الكبرى في عالم من توازن الردع.

الثغرة الأبرز في قطاع التكنولوجيا الصيني هي الحاجة إلى استيراد كميات كبرى من أشباه الموصلات والدارات المغلقة

إدريس وطفة:
من الضعف يولد الحلم والأمل بفنون

ميساء رزق

لا يمكن للألم أن يترك أثره القوي إلا في النفوس الحساسة والمرهفة، تجارب بحلوها ومرها تؤسس لمستقبل واعد وأمل بالاستمرار بالرغم من صعوبتها، شباب سوري عايش ظروفاً استثنائية بحرب ظالمة وفَقد مؤلم لأحلام وأحبة ولكن يبقى حب الحياة الأسمى والأجدر بالبقاء وخلق الموهبة والجمال ومثالنا هنا الشاب إدريس وطفه، مواليد اللاذقية 1989 الذي شكل علامة فارقة بالتمسك بالأمل واستنباط فنون جميلة يجب العمل على بقائها واستمرارها، التقته المشهد لتضيئ على تجربته التي تشبه تجارب شباب كثيرين ما وقفوا عاجزين في بلد يعاني ويجاهد للحياة.

***لتحدثنا عن بيئتك وأسرتك ومن الداعم لك وما تأثير الوالدين في حياة الابن ادريس وعن فترة الدراسة والأعمال المنجزة إلى حين الجامعة، وعن فترة الخدمة في الجيش وما خسرته أو حققته والخيبات التي جنيتها؟**

نشأت ضمن مجتمع شرقي محكوم بالعادات والتقاليد التي لا تعجبني غالباً تحت خط الفقر، من أب يعمل مدرّس لمادة الرسم وعازف وصانع ناي، دون أي دعم مادي أو معنوي لصقل موهبة الرسم وتطويرها بصورة أكاديمية بجانب التحصيل الدراسي، لذلك كانت أمي الداعم الوحيد في كل خطوة وعزّابي بكل اتجاهات الحياة إضافة لتشجيع بعض الأصدقاء.

تفوقت بالتحصيل الدراسي بجانب الإهتمام بالكتابة والنشاطات المدرسية وتعلم الخط العربي بصورة فردية، قمت بممارسة بعض الأعمال الحرة منذ بداية دراستي في الصف الثامن الإعدادي لتأمين المصروف المادي كالعمل في ورشات الطلاء والألمينوم وبعض الأعمال الخشبية البسيطة ثم العمل في بعض المقاهي العامة، لحين الوصول للمرحلة الجامعية بإختصاص أدب عربي وعدم القدرة المادية لدراسة الرسم أو الموسيقا في دمشق أو حمص.

اضطررت بعد ذلك لإيقاف فرعي الجامعي والإلتحاق في الخدمة الإلزامية، بناءاً على مدة سنة ونصف ثم استكمال حياتي بشكل طبيعي، لكن كان لتلك المرحلة أثر بالغ على مدى ثمانية سنوات ونصف منذ نهاية العام 2010 حتى بداية العام 2019، في التراجع وذهاب تلك السنوات سدىً، كانت خدمتي في مدينة درعا وخسرت أجمل أحلامي، لكن حققت شخصية

أفضل التراث السوري القديم الأصيل، جميل وواضح وعذب، حالياً صورته مهمشة إلا في مراحل التدريس وبعض الأعمال الموسيقية

تؤسس للحياة

متينة أمام تحديات كبيرة كالمعارك والحفاظ على ماأملك من فضيلة وموهبة.
أستطيع أن لا أسميها خيبة لكن بالفعل هي خيبة أمام كل ما تم تحقيقه بصورة فردية وجهد شخصي دون دعم المحيط الأسري والشعبي، أتذكر في منتصف خدمتي في الجيش، دعوتي للمشاركة بحدث سمّي "فنان مو مشهور" وترك ذلك أثراً سلبياً بعد تعب شديد لبناء شخص وإسم في عالم الموسيقا والرسم، ثم لأتعرض لأكبر فقدان وهو فقدان أيقونتي بوفاة والدتي على أثر سرطان الرئة الذي دام 9 أشهر.

*** كيف تتعامل مع الناس مهنياً، وماهو رصيدك؟**

خلال فترة الدراسة لم أتقاضى مقابلاً مادياً خصوصاً من جانب الرسم، وأول وجود على مسرح كان في عمر الخامسة عشر، قمت بأداء جيد بسبب الطابع الطربي الغالب.
صراحة اهتمام الناس بالمادة بصورة سيئة واستغلاء أي عمل وقلة التقدير كان من أهم أسباب عدم المغامرة بتنفيذ أي معرض خاصة في مجتمع يحمل جهلاً تجاه ما يسمى بالفن العاري، كذلك الأمر بالنسبة للموسيقا، فأغلب العازفين يقدمون طاقتهم الكاملة للحصول على القليل.
رصيدي ليس بالكبير، معظم أعمالي في الرسم قمت ببيعها،

غير ذلك أنجزت خلال الخدمة في الجيش بورتريه للقائد الخالد بطلب من مدير كلية هندسة الميدان في حمص آنذاك، وإنجاز أول بورتريه للسيدة الأولى أسماء الأسد بشكل سبّاق وعلى أمل لقائها، وأنجزت لوحة رمزية عائدة لانتصار حرب تموز "حزب الله"، وصلت ليد الأستاذ ناصر قنديل، بالإضافة لطلبات الرسم العامة والخاصة.

في الموسيقا قمت بتسجيل بعض الأغاني المحلية الشعبية مع بعض الأصدقاء وهذا مستمر لليوم، شاركت بعد مرحلة الخدمة في الجيش بأمسيتين مميزتين، أولهما أمسية ذات طابع صوفي للمنشد الشيخ أحمد حويلي، ثم احتفالية ميلاد السيدة فيروز بأداء المغنية كريستيل الملاح.

عملت مع بعض الفنانين وهم سامر أحمد، محمد اسكندر، كنان حمود، زكريا رضوان، مراد ملحم، وغيرهم، وتربطني ببعضهم صداقات متينة.

***ماهي الآلات التي تثير اهتمامك وتستمع لها غير الناي والكوله؟**

أحبذ البيانو والعود وآلة الغيتار bass.

***ما رأيك بالفن في بلدنا خاصة كرسم وموسيقا؟**

ببساطة، الفن أصبح في هبوط حاد محلياً كنوعية وأداء، والفنان في أي بلد عامة يعاني ليحصل على مبتغاه ويرتقي، إنما في سوريا أصبح الحال أصعب فهناك الكثير من الشباب الخلّاق والمبدع في مختلف الفنون دون دعم أو نقابة ترعى شؤونهم ومواهبهم، منهم من فشل واتخذ منحى غير الفن ومنهم من هاجر ليشعر بقيمته خارجاً.

أحترم جداً شباب المعهد العالي للموسيقا في دمشق والفرقة الوطنية، وأشاهد معاناة أصدقائي النقابيين دون جدوى.

بالنسبة للرسم تأثرت بالطابع الغربي حيث الجمال والإتقان ووفرة الدعم، محلياً نمتلك أعرق تاريخ في الفنون قد انعدم ذكره، أحترم أعمال الصديق الفنان محمد زيدان، والأستاذ الفنان ياسر حمود، بصراحة أحترم مايقدمه أبناء حلب موسيقياً ودمشق وحمص أيضاً وأعتب على دفن اللون الساحلي الجميل واستبداله بحالات شاذة.

تمنيت أن نحصل على بعض الحقوق بعد مرحلة التسريح كالعمل في المدارس بعد إجراء ما يسمى بدورة خبرة، على الأقل للحفاظ على وضعنا دون الحاجة.

*** لمن تستمع عموماً كفنانين وموسيقا؟**

أفضل التراث السوري القديم الأصيل، جميل وواضح وعذب، حالياً صورته مهمشة إلا في مراحل التدريس وبعض الأعمال الموسيقية.

أحب اللون الرحباني وأفضل السيدة فيروز، أستمع بشكل قليل للموسيقا التركية خصوصاً مايقدمه الفنان حسنو عازف الكلارنيت، وبعض من اللون الغربي خصوصاً اليوناني، أفضل الفنان الكبير جورج وسوف وأفتخر بمسيرته ونجاحه ولقبه الذهبي.

*** علاقتك بالإعلام والتليفزيون ومنابر التواصل الإجتماعي حالياً؟**

أحب التكنولوجيا وأستخدم الوجه المفيد الإيجابي، واليوم أغلب البشر تعتمد الإعلام الرقمي للوصول لمبتغاها سواء الجيد أو السيئ.

أعتمد على حساباتي في توصيل الموسيقا والرسم ولا أحبذ التيليفزيون وظهرت لمرة واحدة

أتمنى الوصول للرضا النفسي بعد سلسلة من معركة حياتية طويلة دون حاجة أحد وتحقيق بصمة أبدية لطيفة أمام الجميع

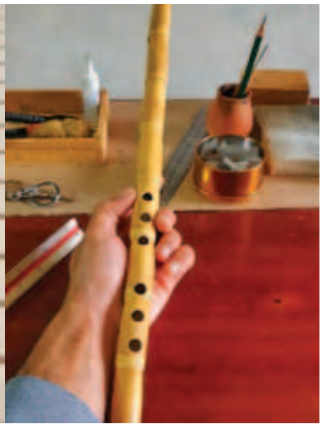

الناي والكوله من أروع الآلات الهوائية النفخية ومن فصيلة السهل الممتنع، عبارة عن قطعة مأخوذة من الطبيعة بسيطة ومعقدة في آن واحد، تدهش السامعين في الصوت الروحاني وباعتقادي ترجمة صادقة لنفس العازف في جدار هاتين الآلتين

على تلك الشاشة مرافقاً للفنان سامر أحمد في مقابلة مباشرة.

*** لنتحدث عن الآن في صناعة آلتي الناي والكوله، ولأي مدى تتمنى الوصول؟**

الآن مرتبط بتأثير الماضي وماحدث في كل ماتقدم بعد 30 عام، لكن لايجب الوقوف على تلك الأطلال السلبية وعامل الوقت هو الحاسم، بالنسبة لصناعة الآلة : الناي والكوله من أروع الآلات الهوائية النفخية ومن فصيلة السهل الممتنع، عبارة عن قطعة مأخوذة من الطبيعة بسيطة ومعقدة في آن واحد، تدهش السامعين في الصوت الروحاني وباعتقادي ترجمة صادقة لنفس العازف في جدار هاتين الآلتين.

اكتسبت خبرة جيدة في الصناعة بجهد شخصي تماماً مع توظيف اليد التي ترسم للحصول على نتيجة ممتازة وباشرت بخط انتاج بطيء منذ سنة ونصف من خلال ورشة محدودة في طاولة خشبية وأدوات يدوية ومادة القصب السوري الساحلي الخام ذو الجودة العالية، هناك إقبال جيد من الجميع كعازفين وطلاب.

أخيراً، ليس لنا في هذه الحياة سوى العمل وبصورة شريفة ونظيفة، بصراحة سفهت بعض الأحلام، لكن الخير موجود وأصحاب الضمائر الصحيحة مازالوا.

أتمنى الوصول للرضا النفسي بعد سلسلة من معركة حياتية طويلة دون حاجة أحد، وتحقيق بصمة أبدية لطيفة أمام الجميع، أرغب بالسفر وأحبه.. ومثابر على النجاح مهما كان السير بطيء وضمن أيام عصيبة قل فيها الخير والجمال وعاث فيها الجوع والفساد.. لا أرى سوى النجاح وكل طاقتي كرستها لبناء ورشتي ومرسمي ومنزلي بهدوء.

كل ذلك أقدمه لصاحبة الروح الطاهرة وصديقتي الأبدية الوحيدة أمي.

لا أتبع مدرسة معينة بالرسم وأبتعد عن التقليد

***حدثنا عن الرسم والموسيقا؟**

الرسم أو «التصوير»، حالة فطرية ابتدأت في عمر الخمس سنوات وأتذكر أول موقف غريب كان قد حصل في الصف الأول الإبتدائي خلال درس الرسم حيث قمت بتخيّل الإله ومحاولة رسمه، لأنال من المدرّسة نصيباً من التوبيخ والملامة وانتهى بالضرب.

أنا لا أتبع مدرسة معينة بالرسم وأبتعد عن التقليد، أنجزت أفضل الأعمال بوسائط بدائية وإمكانيات محدودة ومازلت مثابراً على النجاح لليوم.

حال الموسيقا أيضاً كان فطرياً من حيث الإستماع ومحاولات العزف، وكنت قد تعرفت على آلتي العود والناي في عمر الثماني سنوات، تحت تطفل واهتمام وجهد شخصي بدون أسلوب أكاديمي.

شارع شيكاغو.. كيف أنقذ

المشهد - خاص:

ماتزال الأنباء عن إنتاج جزء ثان من مسلسل "شارع شيكاغو"، غير محسومة، فما حققه المسلسل من ضجة منذ الكشف عن "البوستر"، الأساسي للعمل، وصولا إلى الحلقة الأخيرة، قد يدفع الجهة المنتجة للذهاب نحو استثمار ما حققه المسلسل الأكثر جرأة في تاريخ الدراما السورية من ناجح، ولم يحصر المؤلف والمخرج "محمد عبد العزيز"، جرأة المسلسل بالمشاهد الحميمة وحسب، بل في طروحات غير مسبوقة على مستوى العمل الدرامي في سورية، فالإنطلاق من فكرة "التنوع السوري"، كأساس للمجتمع والبناء على قصة عشق تنتهي بجريمة قد يبررها المجتمع

سمعة الدراما السورية؟

لم يحصر المؤلف والمخرج «محمد عبد العزيز»، جرأة المسلسل بالمشاهد الحميمة وحسب، بل في طروحات غير مسبوقة على مستوى العمل الدرامي في سورية

بأنها "جريمة بدافع شريف"، على الرغم من إن منفذها شخصية سلبية تستثمر نفذوها السلطوي لتحقيق مكاسب شخصية من خلال سلسلة من الجرائم، كما إن القصص الموازية للحكاية الرئيسية حملت الكثير من المفاهيم التي يجب إعادة النظر فيها، فالحكايا الثانوية التي طرحها الكاتب في عمله لم تكن تقل أهمية من حيث الطرح الأساس.

الكاتب تجرأ على طرق باب المحرمات الدينية من خلال مناقشة الإخوان المسلمين وكيفية استخدامهم للشعارات الدينية لستر مآرب أخرى، وكيفية توظيفهم لشخصيات غير متدينة لتنفيذ هذه المآرب، كما إن معالجة قضيتين في

آن معاً هما "التاريخ"، و "حياة اللقيط"، في المجتمع السوري من خلال شخصية "شمس"، التي وجدت نفسها مولودة في "ماخور"، لتتحول إلى إحدى عاملاته قبل هروبها نحو "شارع شيكاغو"، دفعها لصناعة تاريخ جديد يتناسب وكل زبون، وهنا يطرح الكاتب جدلية "إعادة كتابة التاريخ"، من منطلق بسيط يمكن من خلاله فهم آلية اختراع التاريخ وفقاً لما يناسب المستفيد، ففي كل مرة تقص "شمس"، حكاية مختلفة عن ماضيها وطريقة فقدانها لذويها في محاولة منها لخلق نوع من القبول المجتمعي لها وإخفاء حقيقة كونها "لقيطة"، وبالتالي يحق للمتلقي السؤال، كم تاريخ لمنطقتنا..؟

لم يناقش شارع شيكاغو تفاصيل الحياة الدمشقية في ستينات القرن الماضي، وعليه لم يكن المسلسل تاريخياً أو توثيقا لمرحلة ما من عمر الجمهورية السورية، إلا أنه لم يغفل ضرورة أن يفهم المتلقي تعقيدات المرحلة التي خلقت فيها الحكاية الأساسية والتي تتمثل بقصة الحب التي جمعت بين "مراد عكاش"، و "عفاف الكاتب"، وإن كان "مراد" شخصية من أصول كردية، وصحفي متمرد على الوحدة مع مصر بسبب أفعال الحكومة آنذاك والتي كان من بينها "التأميم والإصلاح الزراعي"، وإطلاق يد "السراج"، من خلال تسلمه إدارة وزارتي "الاوقاف - الداخلية"، في محاولة منه للقبض على كامل مفاصل المجتمع آنذاك، فهو في الوقت ذاته عاشق من الطراز الرفيع، سجن نفسه في "عالم ميرامار"، بعد خروجه من السجن نتيجة لقضية دبرها له شقيق ميرامار الذي استفاد من سلطويته كضابط في المخابرات التي كانت تعرف آنذاك بـ "المكتب الثاني"، كما إن عمق شخصية "عفاف"، التي تحول اسمها على يد حبيبها إلى "ميرمار"، يأتي من المزاوجة بين ميلها الصوفي والفني، ورغبتها بالتمرد على المجتمع الذي حاصرها بالكثير من المفاهيم نتيجة فقدانها للبصر أولاً ومن ثم وقوعها في العشق، وانتهت الحكاية بمقلتها ذبحاً بالسكين على يد شقيقها التوأم فقط لأنها أنجبت من زواج لم يكن موافقاً عليه، وتعارض في مرحلة ما مع احتمالية استمرارية رحلة صعوده لسلم السلطة والنفوذ، واللافت إن الكاتب جعل من أمر القتل يصدر عن "السراج"، لأن في قصة العشق التي تربط بين اخت أحد ضباط مخابراته مع أحد معارضي الوحدة ما يحرجه أمام "المشير عبد الحكيم عامر".

الكاتب الذي هرب من مقص الرقابة في الكثير من المشاهد بطريقة ذكية، وجه رسالة قد تكون قاسية بعض الشيء للقائمين على الرقابة الدرامية في سورية من خلال مشهد جمع بين "مراد - ميرمار"، يبحثان فيه عن عنوان لمقال لا تحاسبه عليه المخابرات، فكان أن اتفقا على "من تحت لـ تحت"، ليكون أسلوب "شارع شيكاغو"، في توجيه الرسائل المجتمعية قائما على هذه الجملة خشية من أن يلاقي المسلسل مصير "ترجمان الأشواق"، الذي تعرض للقصقصة ثلاث مرات من قبل الرقابة قبل أن يتم عرضه، الأمر الذي يظهر من خلاله الكاتب ذاتيته ومعاناته في صناعة دراما لا تقف عند حدود الرقيب الذي لم يطور من أدواته أو يقوم بإنهاء بعض الممنوعات على

الكاتب تجرأ على طرق باب المحرمات الدينية من خلال مناقشة الإخوان المسلمين وكيفية استخدامهم للشعارات الدينية لستر مآرب أخرى، وكيفية توظيفهم لشخصيات غير متدينة لتنفيذ هذه المآرب

لم يناقش شارع شيكاغو تفاصيل الحياة الدمشقية في ستينات القرن الماضي، وعليه لم يكن المسلسل تاريخياً أو توثيقا لمرحلة ما من عمر الجمهورية السورية، إلا أنه لم يغفل ضرورة أن يفهم المتلقي تعقيدات المرحلة التي خلقت فيها الحكاية الأساسية والتي تتمثل بقصة الحب

طرح الكاتب مسألة بالغة التعقيد في القوانين السورية تتمثل بإمكانية أن يطلب الأب اعتقال ابنته من قبل الشرطة ما إن يقدم «إذاعة بحث»، عنها بحجة هروبها من البيت، فتتحول إلى «خارجة عن القانون»

الرغم من الحاجة المجتمعية لتجاوز هذه الممنوعات، كمثل مناقشة الموروثات المجتمعية التي تجرد المرأة من أبسط حقوقها الإنسانية، أو مناقشة تاريخ "يهود دمشق"، خصوصاً واليهود العرب عموماً في مرحلة ما بعد ضياع فلسطين، وما عاناه هؤلاء من اضطهاد سلطوي ومجتمعي نتيجة لتعميم اتهامهم بالعمالة لصالح الحركة الصهيونية وتحمليهم جزء من المسؤولية عن ضياع فلسطين واحتلالها، الأمر الذي طرحه بشكل غير مباشر "محمد عبد العزيز"، مع مزاوجته في حكاية عشق تجمع "جورجيت اليهودية"، بـ "حسني المسيحي"، والتي انتهت بسفرهما إلى الارجنتين للزواج، وكأن الكاتب هنا يصوب على ضرورة قبول المجتمع بالعشق العابر لحدود العرق والدين، مع أهمية قوننة الزواج المدني في سورية، وهي قضية يعاد تداولها بين الحين والآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون أي توجه إلى إصدار قانون يبيح الزواج المدني كبديل لمن يرغب عن الزواج الديني، كما إن هذا الأسلوب والحديث عن مرحلة تاريخية ما جعل من السهل مرور مشهد "ستيلا"، و "أم رياض"، يمر بشكل عابر حين جلسا ليشربا نخب "الحيطان اللي إلها أذان".

النهايات المفتوحة للحكايا الموازية التي ذهب إليها "عبد العزيز"، قد تكون حجر أساس لبناء الجزء الثاني، لكنها في الأصل متناسبة مع طروحات كل حكاية على حدى، فقصة الحب التي جمعت بين القاصرة "سمر"، والشاب "جواد"، انتهت بهروب الفتاة نتيجة للسلطوية الأبوية المفرطة التي مارسها "مطر - تيسير إدريس"، على بنته الصغرى خشية من تكرار ما فعلته أختها الكبرى "سماهر - أمل عرفة"، وقد طرح الكاتب مسألة بالغة التعقيد في القوانين السورية تتمثل بإمكانية أن يطلب الأب اعتقال ابنته من قبل الشرطة ما إن يقدم "إذاعة بحث"، عنها بحجة هروبها من البيت، فتتحول إلى "خارجة عن القانون"، فقط لأن والدها قرر ذلك، وهذا الامر يحتاج إلى إعادة نظر من قبل المشرع خاصة وإن مهمة الشرطة هنا تنحصر بإلقاء القبض على الفتاة وإعادة تسليمها لذويها، والامر هنا قد يفضي إلى جريمة قتل، كما إن الكاتب اختار "الضياع"، والنهاية المجهولة المصير لكل من "سمر - جواد"، من خلال اجتيازهما للجبال التي تفصل الأراضي السورية عن اللبنانية، وتتشابه النهاية من حيث جهالة المصير مع نهاية قصة العشق بين "يوسف - وائل رمضان"، مع "ميس - نادين الجندي"، إذ قرر الكاتب إعادة تكرار التاريخ من خلال انهيار الانفاق التي حفرت للبحث عن "الذهب الرشيدي"، التي كان قد بدأها الإخواني "عبد الجبار- فايز قزق"، وهنا يحاول الكاتب أيضاً التذكير بـ "كنوز دمشق"، من خلال حكاية الذهب مع مجموعة من الاختيارات

قدم عبد العزيز مجموعة من الشبان في مسلسله تميزوا بأخذ المساحة الصحيحة لترك بصمتهم الخاصة، من أهمهم «مهران نعمو»، الذي لعب شخصية «القاق»، و «علا سعيد»، التي لعبت شخصية «شمس»، إضافة إلى «خالد شباط»، الذي لعب شخصية «تيم»، و «ريام كفارنة»، التي نفذت أول وأكثر المشاهد جرأة في المسلسل

الذكية لأماكن التصوير في المنازل الدمشقية القديمة التي تحوي بعضها على أساطير مثل "حكاية الأفعى المدورة"، في سقف منزل "رشدي بيك"، وهذا ما كان متناسباً من حيث اللغة الشفافة التي اختارها الكاتب لحديث بعض الشخصيات وخاصة "ميرمار - مراد"، عن سحرية دمشق وحبها.

الذهاب نحو الأساطير والحكاية الدينية، دفع الكاتب لاختيار "مار موسى الحبشي"، لتكون مكاناً لنهاية المسلسل، فـ "برهان"، الذي قتل اخته قرر وهب طفلتها للدير الذي بناه القديس الذي كان "قاطع طريق"، قبل أن يتحول لواحد من أكثر الشخصيات الدينية إيماناً وإخلاصاً للتلامذته، والذي قضى مدافعاً عن "الدير"، الذي بناه في عمق سلسلة الجبال الفاصلة بين سورية ولبنان، وضمن منطقة شبه صحراوية، كما إن الكاتب طرح "كنيسة باب كيسان"، لتكون ملاذا للعاشقين المسلمين "مراد - ميرمار"، مذكراً بقصة حماية الدمشقيين للقديس "بولس الرسول"، في محاولة منه للتذكير بـ "التنوع الديني والعرقي"، كواحدة من أقوى وأهم الثروات السورية، وهذا ما يحسب للعمل الذي إن هاجمه المحافظون نتيجة لطرحه "القبلة"، أو "المشاهد الحميمة"، والعودة إلى نوعية من الأزياء النسائية التي كانت دارجة في ذاك الوقت، فإنه لم يتطرق نهائيا لتعميم البيئة التي ناقشها على كامل الأحياء الدمشقية.

وقع المسلسل في عدد من الاخطاء الإخراجية أو النصية مثل استخدام بوسترات أفلام ظهرت معلقة على جدار «سينما الدنيا»، لم تكن قد انتجت بعد خلال الفترة التي اختارها الكاتب

وقع المسلسل في عدد من الاخطاء الإخراجية أو النصية، مثل استخدام بوسترات أفلام ظهرت معلقة على جدار "سينما الدنيا"، لم تكن قد انتجت بعد خلال الفترة التي اختارها الكاتب لتكون زمناً لحكايته، إضافة لغناء ميرمار لبعض المقطوعات من أغان لم تكن قد صدرت في تلك الفترة، كما إن بعض الجمل التي استخدمت لم تكن صحيحة مثل قول "الحوت"، لـ "مراد"، أن زوجته ميرمار "بعد سنة طلعت حامل منه"، في إشارة منه على مرور عام على اعتقالهما، إلا أن المخرج الذي أظهر الكثير من ذاتيته في النص، تمكن من تحويل السينما إلى مكان آمن للعشاق، ومعبد يقام فيه طقوس الزواج، إضافة إلى الذهاب نحو صناعة موسيقا تصويرية بفكر متطور نسبياً، كأن تكون الموسيقا معزوفة على آلة تتناسب وبيئة كل مشهد، ففي حين ظهر الخط البدوي في الحلقتين الأخيرتين، كانت الربابة حاضرة لتكون الآلة الموسيقية الأكثر بروزاً في الموسيقا، وعلى هذا المقياس يمكن القول أن استخدام "المعد الموسيقي"، إلى جانب "مؤلف الموسيقا التصويرية"، ضروري لبناء توأمة بين المشهد والموسيقا في كل تغيير للبيئة النصية والبصرية.

قدم عبد العزيز مجموعة من الشبان في مسلسله تميزوا بأخذ المساحة الصحيحة لترك بصمتهم الخاصة، من أهمهم "مهران نعمو"، الذي لعب شخصية "القاق"، و "علا سعيد"، التي لعبت شخصية "شمس"، إضافة إلى "خالد شباط"، الذي لعب شخصية "تيم"، و "ريام كفارنة"، التي نفذت أول وأكثر المشاهد جرأة

المخرج الذي أظهر الكثير من ذاتيته في النص، تمكن من تحويل السينما إلى مكان آمن للعشاق، ومعبد يقام فيه طقوس الزواج، إضافة إلى الذهاب نحو صناعة موسيقا تصويرية بفكر متطور نسبياً، كأن تكون الموسيقا معزوفة على آلة تتناسب وبيئة كل مشهد

في المسلسل، كما إن المخرج أفرد مساحة هامة لكل من "وسيم الرحبي"، الذي نفذ واحداً من أصعب المشاهد من خلال تعذيبه على يد "برهان"، إضافة لطبيعية مدهشة من "نظلي الرواس"، وحضور محبب لـ "جوان خضر"، ليظهر كممثل عال المستوى تمكن من موازاة "جمال القبش"، الذي نفذ مشهد التعري والقبر بحرفية لا تقل عن أي ممثل عالمي، وإن كان اختيار "سلاف فواخرجي"، غير مقنع نتيجة لعدم مناسبة عمر سلاف للعمر الافتراضي للشخصية، فإن "مهيار خضور"، تمكن من تقديم شخصية متفردة على مستوى الأداء، ولا ينقص "عباس النوري"، الأدوات ليقدم شخصية "مراد"، الكهل بصورة مختلفة عن كل ما قدمه سابقاً، إلا أن "فايز قزق"، لم يكن مجدداً في أدائه خلال المسلسل الذي كانت شخصية "الشيخ عبد الجبار"، مساحة تمكنه من الاشتغال أكثر على بنية الشخصية الداخلية.

ربما لم تكن نهاية حكاية العشق بين "مراد - ميرمار"، مرضية للكثيرين من متابعي المسلسل، إلا أنه تمكن من الموازنة بين المتعة والفائدة، والمزاوجة انتاجياً بين العمق والتجارية، كما إنه فتح الباب على إعادة مناقشة مرحلة ما بعد الاستقلال في سورية، وإعادة انتاجها درامياً، لكونها تعرف عند البعض بـ "الزمن الذهبي"، في عمر سورية الحديثة.

إن كان اختيار «سلاف فواخرجي»، غير مقنع نتيجة لعدم مناسبة عمر سلاف للعمر الافتراضي للشخصية، فإن «مهيار خضور»، تمكن من تقديم شخصية متفردة على مستوى الأداء

بعتيلي صورتك.. ووعد رح احذفا

شذى يوسف

في ظل الظروف المادية والاجتماعية وغياب أحد الابوين ، وغياب الرقابة الاسرية على الشاب او الفتاة.. التعتيم الكبير الذي يحاصر التوعية الجنسيه من قبل المجتمع والاسرة ومنظومة التربية في المدارس، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل جائر.. كل ذلك يؤدي الى حالات عامة وبكثافة للإبتزاز الالكتروني والواقعي الذي يتعرض له كلا الجنسين وبكثرة الإناث ..

تقول الحقوقية والناشطة لصالح حقوق المرأة شيرين سعيد للمشهد غالباً ما يكون الدافع هو الحصول على منفعة سواء منفعة جنسية أو منفعة مادية أو الضغط عليها للحصول على معلومات معينة بخصوص أمر ما.

وتتعرض الفتاة لمواقف كهذه بسبب عامل أساسي هو الخوف الناتج عن التربية الذكورية التي تصور المرأة على أنها شرف للرجل وتابع له، بالتالي أي سوء أو شبهة تمسها تسبب النقص والعار للرجل، لأن سمعتها وجسدها وحريتها الشخصية ملك لذلك الرجل سواء كان أب أو زوج او أخ أو حتى ابن عم، لذلك يكون خوف الفتاة من ردة فعل الذكر المسيطر هو العامل الأساسي لجعلها تخضع للابتزاز، بالإضافة للنظرة المجتمعية التي تعتبر الزواج وتكوين أسرة هو الإنجاز الأهم لكل فتاة، بل هو السبيل (للسترة) والتخلص من العار الذي قد يلحق بها في حال لم تتزوج، بالتالي فإن تعرضها لفضيحة معينة قد يسبب عدم رغبة الرجال بالزواج منها ما يكون سبباً في وصمة عار تطالها هي لقب (العانس).

حاول القانون السوري أن يكون منصفاً للفتاة في هذه المواقف، فخصص فرع خاص

حاول القانون السوري أن يكون منصفاً للفتاة، فخصص فرع خاص لمكافحة الجريمة المعلوماتية ومنها جريمة الابتزاز الإلكتروني، وتتم معالجة الضبوط المحالة لهذا الفرع بسرية كبيرة

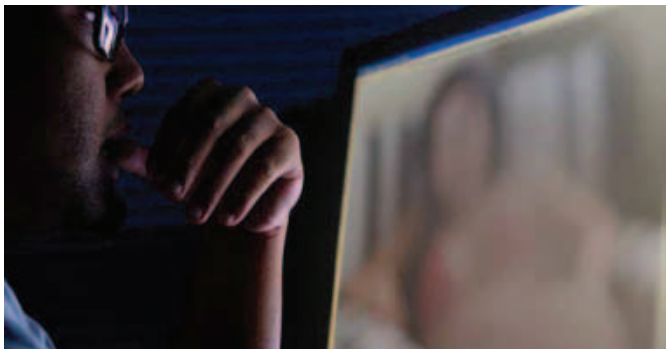

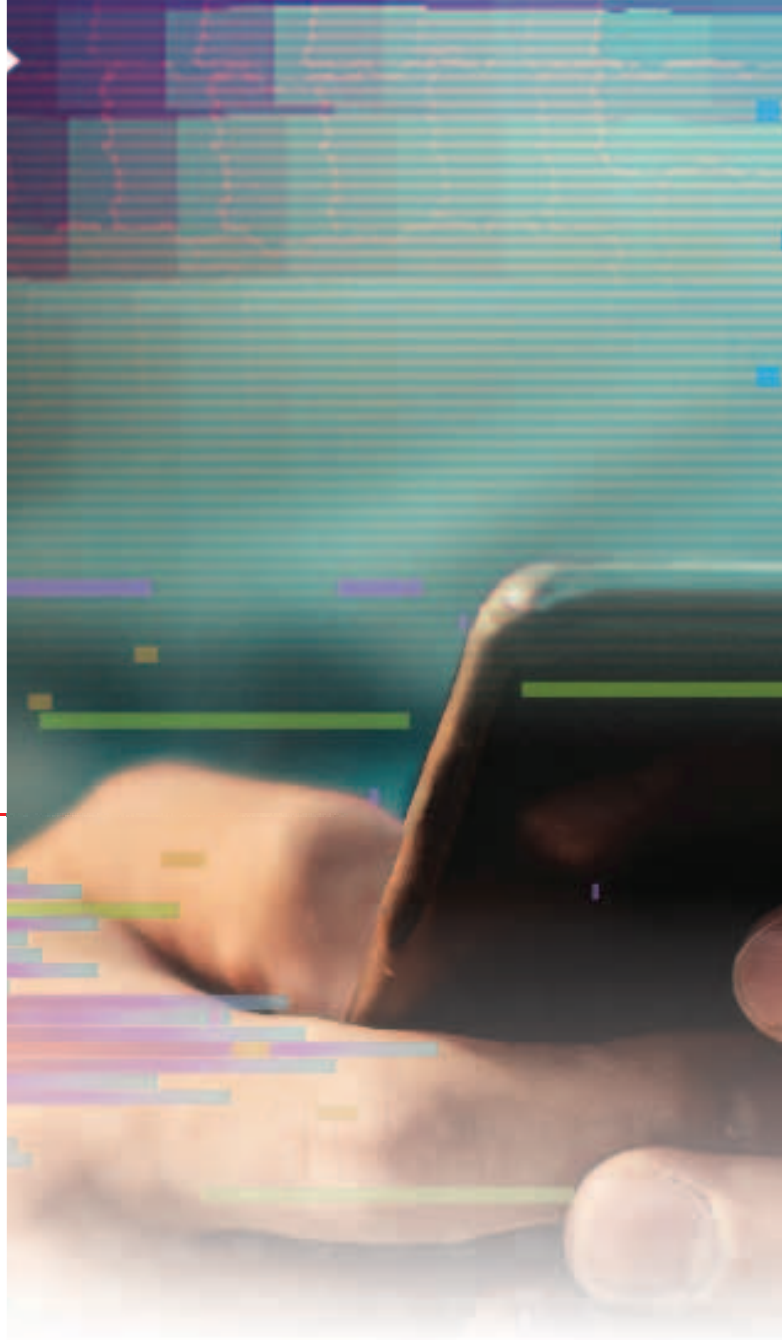

إن التوعية هي الحل بالمقام الأول، توعية الأهالي بأن البنت ليست عار وليست هما يلحق بالأهل للممات، وفي ذات الوقت يجب العمل على مناهضة العنف الممارس ضد النساء والفتيات بسبب السلطة الذكورية عليهم،

لمكافحة الجريمة المعلوماتية ومنها جريمة الابتزاز الإلكتروني، وتتم معالجة الضبوط المحالة لهذا الفرع بسرية كبيرة، حيث يتم البحث عن الفاعل في حال كان مجهول الهوية (صفحة فيسبوك واسم وهمي) ويتم تحديد موقعه ومراقبة حسابه، بينما يتم القبض عليه في حال معرفته من قبل الفتاة، كل ذلك في حال وجود صور عن المحادثات أو التسجيلات التي قام الجاني من خلالها بتهديدها.

لكن القانون يبقى قاصراً عن حماية الفتيات بسبب الخوف من اللجوء للقضاء من جهة وبسبب عدم الثقة بأن ذلك لن يسبب الفضيحة لها، لذلك ننصح الفتاة التي تتعرض للابتزاز الإلكتروني ألا تشير للمبتز بأنها ستقوم بالادعاء ضده، وأن تقوم بتصوير كافة المحادثات بينهما لتوثيقها مع اسم الحساب أو رقم الهاتف، ومن الأفضل دوماً أن تقوم بذلك بمساعدة أحد آخر سواء كان من أسرتها إن امكن أو أحد المحامين.

اما بالنسبة لجرم الابتزاز الالكتروني فإن قانون العقوبات نصّ على هذه الجريمة في المادة 636 تحت مسمى جريمة التهديد بفضح أمر ما ينال من قدر الشخص وشرفه، وتشمل كل تهديد لشخص ما بفضح أو إفشاء سر أو نشر خبر أو صورة أو محادثة خاصة، قد تسبب الضرر له أو لسمعته أو لسمعة أحد أقاربه بهدف تحقيق منفعة للجاني سواء كانت منفعة مادية أو معنوية، وفي حال وقوع تلك الجريمة على الشبكة تعتبر جريمة معلوماتية ويضاعف الحد الأدنى للعقوبة.

من البديهي أن يكون الحل بدايةً في تربية الفتاة وتوعيتها منذ الصغر على أنها إنسان كامل الأهلية والحقوق بجسدها وقراراتها، لأن ذلك يمكن أن يخلصها من الخوف من المجتمع، كما أن تمكين النساء للقيام بأدوار غير نمطية قد يساهم في إضعاف الهالة التي تحيط مؤسسة الزواج والتي تقيد الفتاة بدور واحد هو الأم والزوجة الحسنة وتجعل من الفتاة غير المتزوجة عرضة للوصم بالعار والنقص فتعليم الفتيات واستقلالهن الاقتصادي وقيامهن بأدوار غير نمطية يساهم بشكل كبير في مضاعفة ثقتهن بأنفسهن وبخياراتهن وبقدرتهن على تحمل عواقب تلك الخيارات.

أما عن أسباب الضعف الأخلاقي فهي كثيرة ولا يمكن حصرها، فعدم المحاسبة هي أهم الأسباب، ومحاباة القوانين والهيئات القضائية للرجل وللعادات والتقاليد تساهم بشكل كبير في ظهور جرائم كالابتزاز الإلكتروني، كما أن الفقر وغياب الوعي وغياب النشاطات المجتمعية التي تشغل وتهم الشباب تجعل من الجريمة متنفس لهم برغم سوئه وانحطاطه.

أما بالنسبة للحلول المجتمعية فيمكن القول أن التوعية هي الحل بالمقام الأول، توعية الأهالي بأن البنت ليست عار وليست هماً يلحق بالأهل للممات، وفي ذات الوقت يجب العمل على مناهضة العنف الممارس ضد النساء والفتيات بسبب السلطة الذكورية عليهم، وهنا يأتي دور الحلول القانونية، فالقانون يجب أن يحتوي على مواد تتعلق بالعنف الأسري بشكل خاص، كما يجب تشديد العقوبات في حال تعرض النساء للضرب والإهانة، بالإضافة لضرورة تأمين ملاذ آمن للفتيات اللواتي يتعرضن للعنف ويلجأن للقانون، فالعديد من النساء تتعرض للابتزاز ومن ثم للعنف بسبب عدم وجود بدائل معيشية أو مكان آمن تلجأ إليه هرباً من العنف الذي قد تتعرض له في حال واجهت أهلها أو الشخص الذي يبتزها.

د. عدنان صلاح إسماعيل

لماذا لا تتبع الحكومة أسلوب التمويل الوهمي لكسر الجمود الاقتصادي

تكاد تواجه كافة دول العالم نفس المشاكل الاقتصادية منذ أن القى فيروس كورونا بظلاله على البشرية وتتلخص هذه المشاكل بـ

شلل اقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية خاصة السياحة والطيران والنقل وما شابه

ازدياد البطالة بشكل غير مسبوق

الحاجة إلى أموال طائلة لحماية الاقتصاديات والمجتمعات من الانهيار.

وقد تباينت ملامح السياسات التي استجابت من خلالها الحكومات في مختلف أنحاء العالم لأزمة فيروس كورونا المستجد ونتائجها العميقة على اقتصاديات دولها انطلاقا من دورها في حماية المجتمع ومؤسسات الحكومة من جهة ومن جهة ثانية حماية منشآت القطاع الخاص من الانهيار.

العديد من الحكومات وجدت نفسها امام مسؤولية كبيرة للحفاظ على صحة اقتصاداتها وتم ذلك من خلال الدعم المالي المباشر للحفاظ على العاملين والقدرة الإنتاجية والصمود في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي.

من خلال متابعاتنا لإجراءات جميع الدول وجدنا ان الإجراءات استنزفت أموال طائلة بمئات مليارات الدولارات وشملت تقديم دعم نقدي مباشر للأفراد والمؤسسات وغيرها من الإجراءات.

وهنا لنكن واقعيين هل لدى الحكومة السورية أموال كافية لدعم أي برنامج لمواجهة آثار فيروس كورونا الاقتصادية في ظل ظروف الحرب والحصار والعقوبات الجائرة ؟؟باعتقادي لا نملك هذه الأموال ولا حتى جزء يسير منها. ولكن ماذا يعني عدم وضع برنامج لمواجهة الاثار الاقتصادية لهذه الازمة:

ستبدأ القطاعات الاقتصادية بالانهيار الواحد تلو الاخر وهنا ستتفاقم مشاكل البطالة وتزداد مشكلة الجمود الاقتصادي ككرة الثلج وهنا نتساءل بالرغم من كل الضائقة المادية التي تمر بها الحكومة ألا يوجد طرقة لكسر حالة الجمود الاقتصادي؟

يعتبر التمويل بالعجز أحد اهم الطرق لكسر حالة الجمود الاقتصادي وهنا يمكن ان نبتكر تمويلا جديدا» من أساليب التمويل بالعجز يمكن ان نطلق عليه التمويل الوهمي وفق عدة خطوات:

منح كل اسرة سورية اعانة شهرية مقدارها مائة ألف ليرة سورية بشكل قسائم شراء موجهة الغرض وفق الاتي:

50% من قيمة الاعانة عبارة عن قسيمة شراء من صالات السورية للتجارة تتضمن مواد غذائية ومنظفات وماشابه.

20% قسائم شراء من منشآت سياحية وهنا يتم وضع سقف لكل منشأة سياحية وليكن مليون ليرة سورية كحد أعلى لقبول القسائم بشكل يضمن تحريك المنشآت السياحية وبالنسبة لصاحب المنشأة يستطيع إعادة استخدام القسائم لدفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف والتأمينات الاجتماعية وشراء بعض المستلزمات من صالات السورية للتجارة.

30% قسائم شراء من فئات المهنيين أطباء ومهندسين ومحامين واعمال حرفية وبنفس الطريقة توضع سقوف شهرية وأيضا يستطيع المهنيون تسديد فواتير وما شابه والشراء من السورية للتجارة.

هنا نكون حركنا عجلة الاقتصاد بدون تحميل الحكومة أعباء كبيرة فأغلبية المنتجات والخدمات هي من انتاج الحكومة ومهما كانت تكلفتها كبيرة فهي بالتأكيد اقل من كلفة انهيار قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن الوضع في سورية فريد ومعقد حيث تتراكم تبعات عشر سنوات من الحرب والحصار والعقوبات لتشكل عنصرا ضاغطا على الحكومة في مواجهة آثار جائحة كورونا ولكن التسليم بالواقع وعدم تقديم حلول ابتكارية من قبل المعنيين في الحكومة سيكون أسوأ من كل ما واجهته سورية خلال السنوات العشر الماضية.

المخبر السوري الحديث
SYRIAN MODERN LABORATORY

عيادة أمراض السكري و الغدد الصم

الدكتور
أسامة وفيق بركات

Tel: +963 41 603730
Tel: +963 41 603731-2
E-mail: barakatossama@yahoo.co.uk

الدكتورة
رانيا مالك شميّس

Tel: +963 41 603734
Tel: +963 41 603733
E-mail: sy.modernLAB@gmail.com

اللاذقية- مشروع الأوقاف - قرب مشفى يوسف علي

مجموعة رينج روڤر تضيف طراز ديزل هجين إلى الطراز الكهربائي القابل للشحن

منذ عام 2014، صمم المهندسون والفنيون واسعو الخبرة في قسم «عمليات السيارات الخاصة» أسرع سيارات رينج روڤر وأكثرها فخامة وحصرية في تاريخ سيارة الدفع الرباعي الفاخرة الممتد لخمسين عاماً. وتعد الفخامة والأداء والقدرات المضاعفة التي تتمتع بها طرازات «إس ڤي» جزءاً جوهرياً من تطوير سيارات رينج روڤر.

للعملاء الذين يرغبون بالحصول على إتقان وأداءٍ مضاعفَين، فإن عائلة سيارات «إس ڤي» من لاند روڤر تتضمن سيارات «رينج روڤر إس ڤي أوتوبيوغرافي ديناميك». وتم تصميم «رينج روڤر إس ڤي أتوبيوغرافي ديناميك بلاك» الجديدة لترقية شخصية هذا الطراز بصرياً، حيث تجمع بين لون «سانتوريني» الأسود المعدني و«نارفيك» الأسود اللامع في الخطوط الخارجية البارزة، وجنوط العجلات بقياس 22 بوصة واللون الأسود اللامع، والشعار المميز على الدواسات الجانبية. ومن الميزات البارزة في التصميم الخارجي أيضاً سروج الفرامل السوداء، فيما يكتمل التصميم الداخلي مع مقاعد الآبنوس والدرزات بلون «بيمينتو» (Pimento).

تعد رينج روڤر أكثر السيارات الرياضية متعددة الأغراض المرغوبة في العالم، حيث تجمع بين التصميم الفريد والقدرات الفائقة على كل التضاريس مع الإتقان المكثف.

القوة الهجينة:

* مجموعة جديدة من محركات «إنجينيوم» الديزل سداسية الأسطوانات المستقيمة بسعة 3.0 لتر مع تكنولوجيا السيارات الكهربائية الهجينة الخفيفة (MHEV) بقدرة 48 فولت تضاف للطراز الهجين القابل للشحن
* إصدارات خاصة: طرازات «ويستمينستر» و«إس ڤي أوتوبيوغرافي ديناميك بلاك» الجديدة تنضم إلى إصدار «رينج روڤر فيفتي» المحدود لتوفر المزيد من الخيارات للعملاء

تعد رينج روفر أكثر السيارات الرياضية متعددة الأغراض المرغوبة في العالم، حيث تجمع بين التصميم الفريد والقدرات الفائقة على كل التضاريس مع الإتقان المكثف

* انطلقوا لأي مكان: نظام «الاستجابة لكل التضاريس 2" الذكي في صلب قدرات رينج روفر الفائقة على مختلف التضاريس ويوفر ما يصل إلى سبعة وضعيات مختلفة للقيادة
* كفاءة الشحن الخارجي: طراز P400e الهجين القابل للشحن الخارجي يتمتع بمدى كهربائي يبلغ حتى 40 كم (25 ميل)، واستهلاك الوقود 3.3 لتر/100 كم (84.8 ميل لكل غالون) وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون 75غ/كم
* تحسين جودة الهواء: نظام تأين هواء المقطورة يزيل الجزيئات الضارة داخل السيارة
* أناقة متقنة: مقصورة داخلية فاخرة تتمتع بأحدث ميزات الراحة، بما في ذلك مقاعد «الدرجة التنفيذية» مع تدليك الحجر الساخن وتصميم الهيكل ذي قاعدة العجلات الطويلة

اتصالات مريحة:

رينج روفر تتيح الاتصال باستخدام Apple CarPlay وAndroid Auto من أجل توافق تام مع الهواتف الذكية، مع إمكانية اتصال حتى 8 أجهزة بالإنترنت لاسكلياً (Wi-Fi) مع شبكة الجيل الرابع (4G)

* متوفرة للطلب الآن: يبدأ سعر رينج روفر من 83,465 جنيه إسترليني متضمنة الرسوم في المملكة المتحدة.

بعد إطلاق طراز «رينج روفر فيفتي» الاحتفالي مؤخراً، انضمت إليه الآن عائلة جديدة من محركات «إنجينيوم» الديزل سداسية الأسطوانات المستقيمة بسعة 3.0 لتر، ومجموعة من الطرازات الخاصة بما في فيها «ويستمينستر» و«ويستمينستر بلاك إيدشن»، والطراز الحصري «إس ڤي أوتوبيوغرافي ديناميك بلاك».

وتم تطوير الجيل الأحدث من محركات «إنجينيوم» الديزل سداسية الأسطوانات المستقيمة المميزة بسلاستها وكفاءتها داخل الشركة، وتحتوي على تكنولوجيا السيارات الكهربائية الهجينة الخفيفة (MHEV) بقدرة 48 فولت، وتتوفر بقوة 249 حصان (183 كيلوواط) و300 حصان (221 كيلوواط) و350 حصان (258 كيلوواط).

ويعتمد طراز «ويستمينستر إيدشن» (Westminster Edition) على طراز «فوغ» (Vogue)، ويتوفر بخيارات البنزين والديزل. ويتميّز هذا الطراز خارجياً بزجاج الخصوصية وجنوط العجلات بالنقشة الألماسية وقياس 21 بوصة، كما يتوفر مع مجموعة من التشطيبات أحادية اللون، أو المعدنية أو المعدنية الممتازة، فيما تجمع المقصورة الداخلية بين كسوة «غراند بلاك» السوداء، وكسوة السقف من قماش السويدي، والسقف البانورامي المتحرك، وإغلاق الأبواب الهادئ، ونظام الصوت المحيطي من «ميريديان» المؤلف من 19 مكبر صوت. كما يتوفر طراز «ويستمنستر بلاك إديشن» (Westminster Black Edition) بباقة التصميم الخارجي السوداء، ويمكن للعملاء أن يختاروا بين ثلاثة تصاميم للعجلات تتدرج من قياس 21 بوصة بتسعة أشعة، إلى قياس 22 بوصة باللون الأسود اللامع وتسعة أشعة متفرعة. إضافة إلى ذلك، يوفر طراز «رينج روفر إس ڤي أوتوبيوغرافي ديناميك بلاك» (Range Rover SVAutobiography Black) الجديد توجهاً متجدداً لطرازات «إس ڤي أوتوبيوغرافي ديناميك» المميزة، والتي يتم تجهيزها من قبل قسم «عمليات السيارات الخاصة» في لاند روفر.

وتنضم الإصدارات الخاصة الجديدة إلى إصدار «رينج روفر فيفتي» المحدود الذي كُشف عنه الشهر الماضي، وتحتفل هذه السيارة بالذكرى السنوية الخمسين على انطلاق عائلة السيارات الرياضية متعددة الأغراض الفاخرة من لاند روفر. وسيتم إنتاج 1,970 سيارة «فيفتي» فقط، وذلك تيمناً بعام 1970 الذي شهد انطلاق سيارة رينج روفر.

وتشمل التحسينات في بقية سيارات رينج روفر أحدث ميزات الاتصالات، مع توفير الاتصال باستخدام تطبيقي Apple CarPlay وAndroid Auto كميزة أساسية في كافة السيارات من أجل استخدام سلس مع الهواتف الذكية، وبفضل مقاعد «الدرجة التنفيذية» الفاخرة والقدرة على اتصال ما يصل إلى ثمانية أجهزة باستخدام الاتصال اللاسلكي بالإنترنت (Wi-Fi) القائم على شبكة الجيل الرابع (4G)، ما زالت رينج روفر المكان المثالي للعمل عن البعد أو الترفيه خلال الرحلات الطويلة.

وتحتوي رينج روفر على أحدث تقنيات الأمان، بما فيها: نظام التحذير عند مغادرة حارة السير، والكبح التلقائي عند الطوارئ، ومثبت السرعة مع محدد السرعة، وتتوفر جميعها كميزات أساسية في مختلف الطرازات، كما يتوفر خيار مثبت السرعة التكيفي.

وسيشهد جميع ركاب سيارات رينج روفر تجربة سفر مختلفة بفضل مجموعة من الميزات المخصصة لزيادة الراحة في المركبة، حيث يقوم نظام تأين هواء المقصورة مع تصفية الهواء ذات المستوى PM2.5 من «نانو» (Nanoe) بإزالة الجزيئات الضارة من المقصورة، ما يحسّن من جودة الهواء للسائق والركاب.

ويتم التحكم بنظام تصفية الهواء ذات المستوى PM2.5 في سيارة رينج روفر باستخدام زر «التنقية» (Purify) الافتراضي ضمن شاشة اللمس الخاصة بنظام المعلومات والترفيه، وعند الضغط عليه تبدأ

تحتوي رينج روفر على أحدث تقنيات الأمان، بما فيها: نظام التحذير عند مغادرة حارة السير، والكبح التلقائي عند الطوارئ، ومثبت السرعة مع محدد السرعة، وتتوفر جميعها كميزات أساسية في مختلف الطرازات، كما يتوفر خيار مثبت السرعة التكيفي.

سيشهد جميع ركاب سيارات رينج روفر تجربة سفر مختلفة بفضل مجموعة من الميزات المخصصة لزيادة الراحة في المركبة

عملية تدوير الهواء وتنظيفه، لإزالة الجزيئات الصغيرة التي يقل حجمها عن 2.5 مايكرومتر والضارة بصحة الإنسان.

الكفاءة الأنيقة

تعد محركات «إنجينيوم» الديزل الجديدة خياراً مثالياً للعملاء الذين يقطعون مسافات طويلة أو يجرّون مقطورات بشكل دوري. هذه المحركات قائمة على بنية «جاكوار لاند روفر» المعيارية للمحركات من الألومنيوم، وتعد محركات الديزل مستقيمة الأسطوانات هذه أكثر سلاسة وإتقاناً من أي جيل سابق لها، كما تحتوي على تكنولوجيا السيارات الكهربائية الهجينة الخفيفة (MHEV) المتطورة بقدرة 48 فولت كي تتوافق مع أكثر معايير الانبعاثات تشدداً عالمياً.

نيك روجرز، المدير التنفيذي لهندسة المنتجات في «جاكوار لاند روفر يقول»: «مجموعتنا من محركات 'أنجينيوم' النظيفة والمتقنة وعالية الكفاءة تطورت واتسعت لتمنح عملاءنا خيارات أوسع لمحركات البنزين والديزل رباعية وسداسية الأسطوانات المستقيمة. في مختلف سيارات رينج روفر، يتم تطبيق تقنيات السيارات الكهربائية الهجينة الخفيفة والقابلة للشحن، لتوفر مزيجاً مذهلاً من الأداء الفائق والكفاءة، ما يجعل رينج روفر واحدة من أول السيارات الرياضية متعددة الأغراض الفاخرة بالحجم الكامل في العالم التي تتوفر بمحركات ديزل تحقق معايير 'انبعاثات القيادة الحقيقية'».

الديزل

*** 300 – D300 حصان (221 كيلوواط)، 3.0 لتر سداسي الأسطوانات مع القوة الكهربائية الهجينة الخفيفة (MHEV)، عزم الدوران 650 نيوتن متر عند 1,500 إلى 2,500 دورة في الدقيقة.**

*** 350 – D350 حصان (257 كيلوواط)، 3.0 لتر سداسي الأسطوانات مع القوة الكهربائية الهجينة الخفيفة (MHEV)، عزم الدوران 700 نيوتن متر عند 1,500 إلى 3,000 دورة في الدقيقة.**

البنزين

*** 400 – P400 حصان (294 كيلوواط)، 3.0 لتر سداسي الأسطوانات، عزم الدوران 550 نيوتن متر عند 2,000 إلى 5,000 دورة في الدقيقة.**

*** 404 – P400e حصان (297 كيلوواط)، 2.0 لتر رباعي الأسطوانات مع القوة الكهربائية الهجينة القابلة للشحن (PHEV)، عزم الدوران 640 نيوتن متر ع عند 1,500 إلى 4,000 دورة في الدقيقة.**

*** 525 – P525 حصان (386 كيلوواط)، 5.0 لتر ثماني الأسطوانات مع تقنية الشحن الفائق، عزم الدوران 625 نيوتن متر عند 2,500 إلى 5,500 دورة في الدقيقة.**

*** 565 – P565 حصان (415 كيلوواط)، 5.0 لتر ثماني الأسطوانات مع تقنية الشحن الفائق، عزم الدوران 700 نيوتن متر عند 3,500 إلى 5,000 دورة في الدقيقة.**

الحقائب الصغيرة

تتصدر موضة إكسسوارات صيف 2020

المشـــهد

من جديد أثبتت حقائب اليد الصغيرة حضورها على منصات عروض الموضة فزينت مجموعات الأزياء الجاهزة لموسم ربيع وصيف 2020. ونفرد هنا أجمل الموديلات لتكون بمثابة الدليل لإطلالة مواكبة لأحدث صيحات الموضة العالمية.

حقائب بحزام أو سلسال طويل

ركزت دور الأزياء العالمية على حقائب اليد الصغيرة المزودة بحزام أو سلسال طويل مثل موديلات مايكل كورس Michael Kors وأوسكار دي لا رنتا Oscar de La Renta، وكلا التصميمين يناسب النهار والمساء، ونرشحه بقوة لممشوقات القامة.

حقائب Cross

عادت صيحة الحقائب الـ cross لتتصدر مشهد الموضة من جديد، وقدمت بأحجام شديدة الصغر لا تسع سوى لقلم أحمر شفاه ولكنها أنيقة للغاية

وتشكل إكسسوار أساسي يمكن الإستعاضة به عن القلادات والأحزمة.

كلاتش موضة 2020

لم تعد حقائب الكلاتش تقتصر على لوكات المساء بعد أن قدمتها بعض الماركات بخامات نهارية كالخوص كما في مجموعة بادجلي ميشكا Badgley Mischka، وهناك ماركات كسرت قاعدة النغمات الداكنة واللامعة بإدراج حقائب ملونة وبيضاء مثل تصميم Khaite.

حقائب بيد صغيرة

تربعت حقائب اليد المزودة بيد صغيرة على عرش الموضة العالمية، وأبتكرت ماركات مثل غابرييلا هيرست Gabriela Hearst و Coach 1941 وموسكينو Moschinoموديلات قد تكون غير عملية ولكنها رائعة وكفيلة بنقل إطلالتك إلى مستوى آخر من الفخامة.

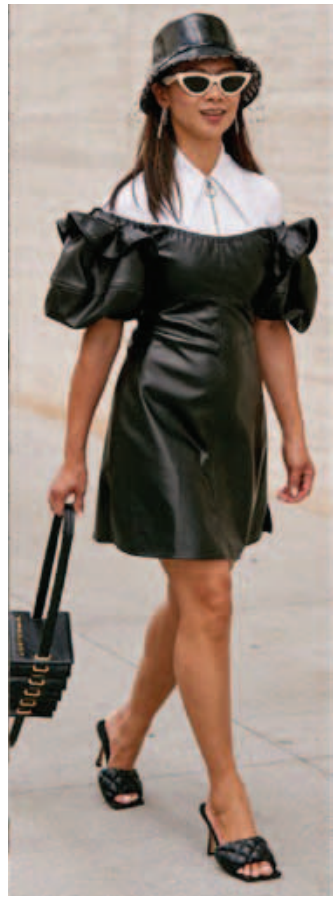

ريش للرأس وجوارب مع الصنادل

أغرب الإكسسوارات النسائية

لموضة صيف 2020

المشهد

اتسمت موضة فصلى الربيع والصيف لهذا العام، بالغرابة بعض الشيء، حيث وشاهدنا الكثيرات يرتدين الجوارب مع الصنادل والأقراط ذات الأطواق الكبيرة والقبعات الواقية من الشمس، وغيرها من الإكسسوارات المختلفة، التي كتبت عنها كبرى مواقع المختصة بالأزياء.

ومن أبرز هذه الإكسسوارات:

ريش الرأس

تعتبر أطواق الرأس المزينة بألوان الريش المختلفة مثل الأصفر والأحمر، موضة فصل الربيع والصيف لهذا العام .

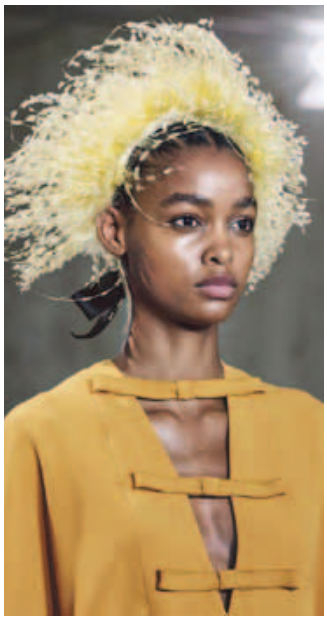

ارتداء الجوارب مع الصنادل

تعتبر الصنادل الرومانية من أنواع الصنادل المفضلة لدى الكثير من النساء، لكن الجديد بموضة فصلى الربيع والصيف لهذا العام، ارتداء الجوارب مع الصنادل، للسيدات وكذلك ارتداء الرجال للجوارب مع الصنادل مع ارتداء سراويل قصيرة.

عقد طويل

يعتبر العقد الطويل المتدلي على الصدر، موضة رائجة لهذا الفصل والذي يمكن ارتدائه مع ملابس غير رسمية تشمل «تي شيرت»

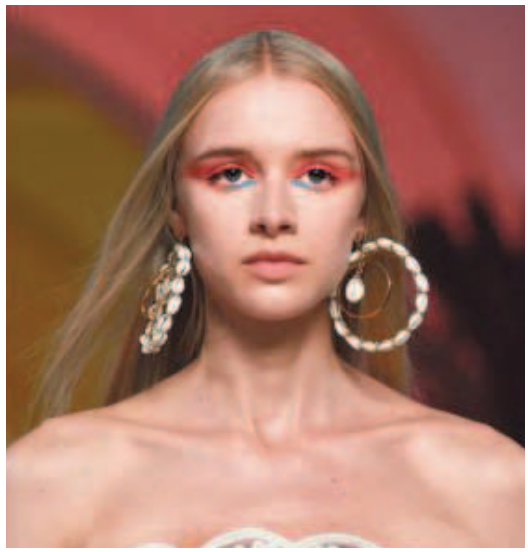

صيفي وبنطلون جينز، وقبعة رأس.

قبعات رأس

يحرص العديد من الأشخاص على استخدام كريمات واقية من الشمس عند الخروج من المنزل خلال فترة النهار بفصل الصيف، للحماية من أشعة الشمس، لكن مع ارتداء قبعات الوجه الواقية من الشمس موضة فصلي ربيع والصيف، لا يكون هناك داعي لاستخدام كريم واقي من الشمس.

أقراط دائرية

تعتبر الأقراط الدائرية الكلاسيكية موضة فصلي ربيع والصيف عام 2020، والتي متوفرة بالسوق بألوان مختلفة لتناسب جميع الأذواق، كما مزينة بأشكال مختلفة أيضاً، يوجد قرط متعدد الأطواق وأكبر مزين بأشكال مختلفة وهكذا لإرضاء جميع الأذواق، ويمكن ارتداء الأقراط الدائرية عند حضور إحدى الحفلات أو التنزه مع الأصدقاء.

نظارات شمسية

تعتبر النظارات الشمسية من الإكسسوارات الأساسية بفصل الصيف، خاصة عند الخروج من المنزل في فترة النهار، لذلك تتطور أشكالها وألوانها، ولهذا تعتبر النظارة الشمسية ذات الإطارات الضخمة والملونة باللون البني أحدث النظارات الشمسية بربيع وصيف 2020.

ڤيتامين D..
والواقع الراهن للصحة في سوريا؟!

الدكتور أسامة سمّاق

يتكرر السؤال هذه الأيام عن أسباب نقص ڤيتامين"D" في سوريا رغم أشعة الشمس المشرقة على امتداد العام..؟!.

من المعروف أن الجلد يحتوي على عوامل فيتامين "د" الأولية، ويطلق عليها (Vitamin D Precursor).يمتص الجلد الطاقة الموجودة في الأشعة فوق البنفسجية من النوع "بي"، ويستخدمها في تحويل عوامل فيتامين "د" الأولية إلى فيتامين "د3".

ينتقل فيتامين "د3" إلى الكبد، حيث يخضع لعملية كيميائية يضاف فيها زوج من ذرات الأكسجين والهيدروجين ليصبح (25-hydroxyvitamin D).

ينتقل الفيتامين من الكبد إلى الكلى، وهناك يضاف زوج آخر من الأكسجين والهيدروجين ليصبح (dihydroxyvitamin D 1,25)، وهو فيتامين "د" النهائي الذي يحتاج إليه الجسم.

ودون الغوص أكثر في تفاصيل علمية لتشكل وعمل ڤيتامين "D"، والتي قد تكون مملة للقارئ، فإن أشعة الشمس الواردة عبر الزجاج من نوافذ وأبواب لا تفيد في تصنيع الڤيتامين المذكور، كذلك التواجد في الظل، كما وتمنع الألبسة بأنواعها وخاصة السوداء من تماس الجلد مع أشعة الشمس وبالتالي انتاج Vit.D.

إلى ذلك فإن الأغذية المختلفة لا تستطيع تأمين حاجة الجسم اليومية من هذا الڤيتامين، والتي تقدر بحدود 600 وحدة دولية .

ونقص هذه الجرعة اليومية قد يسبب أمراض جلدية وجهازية مختلفة..!!.

من هنا يمكن تفهم عوز الڤيتامين D لدى السوريين، كونه جزء من عوزه حول العالم أولاً

وثانياً: بسبب ثقافتنا التي تحرض الناس على عدم التعرض المباشر للشمس.

وثالثا: فقر وجباتنا الأساسية بالأغذية الأغنى بڤيتامين دال كالسمك وغيره..!!.

في أميركا يتم إضافة هذا الڤيتامين إلى الحليب وخاصة المخصص للأطفال كإجراء وقائي من تلين العظام.

تعاظم الإهتمام بڤيتامين D في سوريا مؤخراً، مرده إطلاعنا الحديث على نتائج الأبحاث الدولية حول خطورة نقصه، وتعاميم منظمة الصحة العالمية حول ذلك..!!.

أذكر أننا في نهاية الثمانينات كان ڤيتامين دال من الأدوية الأساسية التي تدخل في علاج العديد من الأمراض الجلدية؛ وذلك في مشافي موسكو..!!.

تأخر اعتماد ڤيتامين دال في علاج المرضى السوريين؛ مرده إلى غياب البحث العلمي الجاد في مؤسساتنا الصحية، واعتمادنا النقل عن الدول المتقدمة علمياً وطبياً، وعدم إعمال العقل في تنظيم مهنة الطب وإدارة الخدمات الصحية..!!.

فالطبيب الموظف في المشافي العامة أو في المراكز الصحية؛ همه الأساس تسجيل حضوره والمغادرة بأسرع وقت ممكن؛ للحاق بمرضاه في المشافي والعيادات الخاصة، وذلك لضحالة رواتب الأطباء في مؤسسات الدولة الصحية، وبالنسبة للخدمة التمريضية فهي الأسوأ مقارنةً بالدول حتى المجاورة، ولنفس السبب تداوم الممرضة في المشفى العام؛ بعد أن تكون قد ناوبت ربما الليل كله في مشفى خاص أو أكثر، وذلك كي ترفد راتبها الزهيد ببعض الأجر من المشفى الخاص، من أجل تأمين احتياجات أسرتها في حدها الأدنى حتى نهاية الشهر..!!!.

وينسحب ذلك على الكادر الإداري والعلمي في المؤسسات الصحية، وإذا أضفنا إلى ماتقدم ضغط الإنفاق والتمويل بسبب الحرب والحصار، نجد أنه من الصعب ترصد أمراض السكان بمافيها نقص ڤيتامين D بالمستوى المطلوب، كما يتعذر إجراء البحوث العلمية اللازمة، التي تحتاج عادةً إلى الخبرة والتفرغ وتوظيف رأس المال اللازم، بعيداً عن التقتير والمساءلة اليومية ، مع صرف أجور مجزية للباحثين..!!.

إن الفوضى التي يشكو منها النشاط الصحي بقطاعيه العام والخاص، وابتعاده عن مناخ التخطيط وتنظيم الخدمة الطبية يؤدي إلى تراجع مضطرد في الوضع الصحي لعموم الناس، كما أن تقليص التمويل وضغط النفقات، التي باتت تشكو منه مختلف المشافي الحكومية، سيسرع من تدهور الواقع المريض أصلاً للمواطن، كما سيؤدي استمراره إلى انتشار الأمراض والأوبئة..!!.

إن التجربة الوبائية التي يمر بها العالم بانتشار كوفيد 19، أظهرت جوانب القصور المزمن في الإستجابة لهذا التحدي، سواء من جهة تمويل المنظومة الصحية؛ أو من جهة توفر تجهيزات المشافي والعنايات المركزة، كالنقص في مراكز العزل وعددالأسرة والمنافس والأدوية..رغم أن انتشار الجائحة مازال في حده الأدنى في سوريا، وقد يتفاقم الوضع ليصبح أكثر فداحةً في حال ارتفاع عدد الإصابات، خاصة خلال الموجة الثانية للعدوى المرتقبة مع بداية فصل الخريف...!..

بالمناسبة فإن المركزية الشديدة في تأمين الأجهزة والمستلزمات الطبية، سبب تعطل الكثير من التجهيزات، وغياب العديد من المستلزمات الطبية . وقد كان الأجدى دعم التجربة الناشئة لهيئات المشافي العامة المستقلة مالياً وإدارياً، التي بدأت تثمر في تحسين الخدمة الصحية على امتداد البلاد، كحصيلة للامركزية التي أمنتها مراسيم إحداث هذه الهيئات، بدلاً من العودة إلى الوراء ومصادرة صلاحيات هذه المشافي، بإعادة احتكار الوزارة لهذه الصلاحيات، تحت عنوان محاربة الفساد، في تأمين التجهيزات والمستلزمات الطبية، وهي تجربة أثبتت فشلها في تحسين الخدمة الطبية على امتداد عقود من الزمن..!!.

إن المركزية الشديدة لم تفلح خلال عقود في محاربة الفساد بل ساهمت دائماً في استفحاله، وربما قللت عدد المستفيدين فقط من عوائده هذا أولاً، وثانياً فإن احتياجات الصحة يجب أن تكون أولوية كونها ذات طبيعة إسعافية، فلا يجوز أن تكون حقل تجارب في محاربة سلبيات عمل الدولة والمجتمع، فهناك قطاعات أخرى بعيدة عن صحة المواطن تشكو من فساد يفوق بأضعاف مايجري في قطاع الصحة، وانخفاض منسوب الفساد في القطاعات الإقتصادية كفيل بشفاء الصحة منه...!..

وهكذا فإن إعادة النظر في تنظيم الصحة وممارسة مهنة الطب في سوريا أصبح ضرورة ملحة، فمن غير المقبول أن تسبقنا دول صغيرة كلبنان والأردن في الخدمة الصحية ..!!.

وفي الختام فإن مراقبة مستوى ڤيتامين "D"

ضرورة صحية لكل إنسان صغيراً كان أو كبيراً، خاصة في زمن الوباء، لما لهذا الڤيتامين بالتآزر مع ڤيتامين C والزنك من فوائد كبيرة على الجهاز المناعي.

الموضة الرجالية لموسم 2020 مستوحاة من الماضي وبألوان الربيع

المشهد

مع إعادة فك الحظ عن الكثير من الدول نتيجة انتشار فيروس كورونا عادت موديلات الأزياء الرجالية للتجدد بألوان واتجاهات مختلفة من المطبوعات المرقعة إلى البدلات الضخمة، وهناك عدد لا يحصى من الأساليب الجديدة التي تناسب أذواق أي شخص.
سواء كان الرجل بحاجة إلى تحديث لخزانة الملابس أو يبحث فقط عن القليل من الإلهام في التصميم الصيفي نشرت بعض المواقع العالمية المتخصصة أفضل 9 أنماط للرجال لصيف 2020.

حقيبة كروس:

حافظ على أمتعتك آمنة وسليمة مع حقيبة كروس أنيقة. سواء أكان ذلك على طراز الكلاسيكي أو شيء صغير وأنيق، فهذه طريقة رائعة لتأمين أغراضك والقيام بها بطريقة عصرية.

قمصان كوبيه:

تنسم الصيف في قميص طوق كوبيه أنيق، مع ذوي الياقات المميزة والأكمام القصيرة، يمكنك اختيار ارتداء هذه القمصان بطباعة عريضة أو الاحتفاظ بلون ساطع،هذه القمصان تبدو باردة للغاية في ظلال مشرقة مثل الأصفر أو الأزرق أو الأخضر. يمكنك أن تكمل المظهر بنظارات تشينو والنظارات الشمسية.

سراويل السبعينيات:

لقد عادت السبعينات بطريقة كبيرة مع هذه السراويل مع الساق العلوية الرفيعة والكاحل

المفرط، من المؤكد أن هذه القطعة سيكون لها تأثير في أي مكان تذهب إليه، قم بإقران البنطلون بقميص رفيع أو قميص ضيق لمظهر أكثر أناقة، بغض النظر عن ما ترتديه من حلة علوية سيعطي هذا السروال طولاً كافياً لمظهرك.

شورت فوق الركبة:

احصل على إحساس غير رسمي في نهاية المطاف بنطال قصير على الركبة أو شورت فوق الركبة هذه طريقة رائعة لتكون هادئاً في حرارة الصيف. يمكنك أن ترتديه بنمط غامق أو تبقيه بألوان زاهية، فلا يمكن أن تخطئ في هذه القطعة، كما يمكنك أن تكمل هذا المظهر مع قميص مفتوح.

السترة الضخمة:

عُد إلى الثمانينات من القرن الماضي باستخدام السترة الضخمة، سواء كانت ذات ألوان زاهية أو داكنة، يمكنك

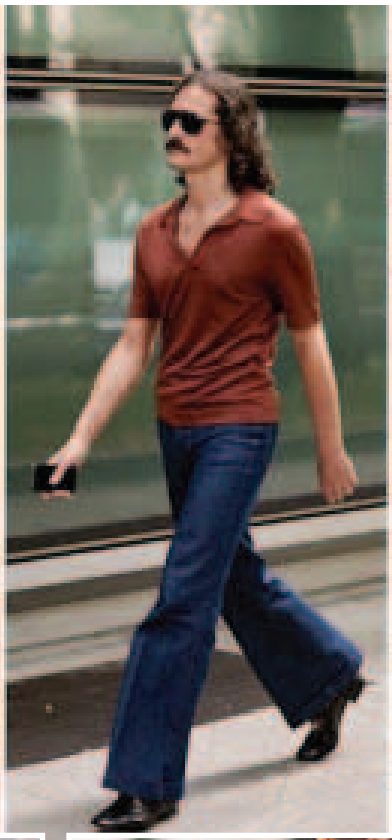

أن ترتدي هذه القطعة بطريقة عصرية من خلال ملائمتها مع تي شيرت وسروال من الجينز. تأكد أن هذه السترة تتناسب جيداً مع أسلوب الشارع.

قمصان ذات طباعة مخلوطة:

أظهر أسلوب الشارع العديد من القمصان ذات المطبوعات المخلوطة. هذا شيء يبدو رائعاً على الجميع، ارتدي قميصاً ذو قواطع بأشكال مختلفة وألواناً متناقضة مع قميص أبيض لجعل المظهر كامل. تحتاج هذه القطعة إلى الجراءة في الارتداء؛ لذا إذا كُنت من مُحبي التجارب والجراءة فهذه القطعة مخصصة لك.

القطع المريحة:

ليس كل الخياطة يجب أن تكون ضيقة، فلماذا لا تكون مع الاسترخاء؟ يمكنك أن ترتدي بعض القطع بشكل فضفاض

للغاية، مع التأكيد أن هذه القطع لا يمكن أن يتم ارتدائها في مجلس عمل رسمي. هذه تتناسب مع الأماكن غير رسمية بشكل أفضل.

نظارات ضخمة:

احم عينيك من أشعة الشمس بأروع طريقة ممكنة مع نظارة شمسية ضخمة. ليس فقط أنها بديل جديد للنظارات التقليدية

سراويل عالية الخصر:

عُد إلى الأربعينيات من القرن الماضي مع بنطلون/ سروال عالي الخصر. هذا هو أسلوب الإغراء الذي يعود إلى الموضة كل بضع سنوات، بسبب تنوع أساليب الموضة، يمكنك أن ترديه مع البليزر أو قميص كلاسيكي أو قمصان المنقوشة أو المطبوعة أو تي شيرت بسيط.

د. لمياء عاصي

حكومة رخيصة!!

حديث الشارع اليوم في سورية هو الغلاء العام لكل السلع وتدني الدخل والقدرة الشرائية للمواطن يشكل كبير، وبعبارة أخرى إنه الفقر، الذي اجتاح كل الناس بمختلف شرائحهم ومناطقهم باستثناء قلة من الموسرين، بالطبع، للمستوى المعيشي المتدني الذي انحدر إليه الناس أسبابا موضوعية، من بينها الحرب اللعينة أو الحصار والعقوبات الاقتصادية وأسباب أخرى، مهما كانت الأسباب،لا نستطيع أن ننكر أن للوضع المعيشي المزري الذي نعيشه تداعيات سلبية جدا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأهم انعكاس له سيكون على مؤشر الجريمة، حيث من المعروف أن معدل الجريمة يرتفع طردا مع ثلاثة عوامل : أولها، ازدياد نسبة الفقر، وثانيها : ارتفاع معدل البطالة والأخير : اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو غياب العدالة الاجتماعية، والعوامل الثلاثة موجودة ومتضافرة معا في سورية.

تحدث الكثير من الباحثين عن العوامل التي تؤدي الى الفقر، وأهمها: الفقر نفسه، الفساد ونقص الحوكمة والنزاهة في المؤسسات، العجز المالي والتجاري، الظروف الجغرافية، الديموغرافية، انعدام الاختراع والابتكار، نقص استخدام التكنولوجيا.

في كتابه « نهاية الفقر » يقول جيفري ساكس الاقتصادي الأميركي، « بأن الفقر هو بحد ذاته يعتبر فخا ومسارا نحو الفقر الأشد، لأن الناس المعدمين تذهب كل طاقتهم إلى البقاء على قيد الحياة، ولا يستطيعون توفير أي شيء للمستقبل «، إضافة إلى أن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين يؤدي إلى تدني الطلب الكلي وهذا بدوره أهم سبب لإحباط المشاريع الإنتاجية، وهذا يسبب الركود الاقتصادي على مستوى البلد.

ربما السبب الأساسي للفقر، هو الفساد والفشل في إدارة مؤسسات ومشاريع الدولة، أما الطبيعة الجغرافية للبلد كسبب للفقر، تدحض هذه المقولة جغرافية كثير من الدول ومنها اليابان التي معظم أراضيها بركانية ولا تصلح للزراعة، بل أن عندهم مشكلة حقيقية بالمساحات المتاحة ومع ذلك حققت اليابان نهضة صناعية وتكنولوجية عظيمة، كذلك سنغافورة الجزيرة الصغيرة جدا التي تعاني من ضيق المساحة وقلة الأراضي التي يمكن زراعتها، إذا أن مساحتها لا تتعدى ال 710 كم مربع،و تستورد 93% من طعامها، على الرغم من ذلك فإن الزراعة الكثيفة وفق طرق حديثة تزيد يوما بعد يوم وتلقى اهتمام الحكومة وتشجيعها، يعتبر مشروع "سكاي جرينز" للزراعة العمودية مثال على تجاوز عقبة محدودية الأراضي واعتماد الزراعة الحديثة، حيث تم بناء أبراج ارتفاعها تسعة أمتار وتروى بطريقة ذكية ويمكن تحريكها لتحصل على الضوء والشمس، لتتمكن من إنتاج خمسة أضعاف ما تنتجه المزارع التقليدية من الخضار، إذ ينتج مشروع "سكاي جرينز" حوالي 1 طن من الخضار كل يومين لوحده، الأمثلة التي وردت آنفا تؤكد أن معظم العقبات يمكن التغلب عليها مهما كانت، ماعدا الفساد والفشل الحكومي، لأنه ببساطة يجعل الدولة عاجزة عن تأمين المستوى اللائق من الحياة لشعبها نتيجة هدر ونهب الموارد والإمكانيات في أي بلد.

إن ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الفساد فيها مرتبط بشكل كبير بمستوى الرواتب الحكومية، والرواتب الحكومية تتعلق بوفرة إيرادات الدولة التي تنخفض بشكل كبير نتيجة الفساد الحكومي وهكذا.... نجد أنها دائرة مغلقة، فكيف يمكن أن نضمن نزاهة موظف في دائرة ما وراتبه الشهري لا يكاد يسد رمقه، ولا يكفي احتياجاته الأساسية لأسبوع واحد.

يروي لي السفير الروسي في ماليزيا أنه في تسعينيات القرن الماضي زار مؤسس سنغافورة ورئيس وزرائها " لي كوان يو" روسيا، ورافقه باعتباره سفيرا لبلاده في سنغافورة، سأل لي كوان يو، مضيفه الروسي الرئيس يلتسين، ما أخبار الاقتصاد لديكم؟

أجاب يلتسين : نمضي بخطوات الإصلاح الاقتصادي بشكل مقبول، ولكن مشكلتنا الكبرى تكمن في الفساد الحكومي، فقال لي كوان يو : " لا بد أنها حكومة رخيصة..... بمعنى أن راتب الموظف الحكومي قليل جدا "،واستأنف : " إن محاربة الفساد تبدأ من جعل كلفة إفساد الحكومة غالية، وهذا غير ممكن إذا كانت الحكومة رخيصة هذا اولا... ومن جهة ثانية جعل الكلفة على من يتم افسادهم عالية جدا، كأن يكون كلفة الفساد السجن لعدد من السنوات إضافة إلى غرامات كبيرة ".

فكيف الحال، إذا كان راتب الوزير أو المدير العام لا يتجاوز ما يعادل 100 دولار في الشهر بسعر البنك المركزي، ألا تكون الحكومة رخيصة...؟ لعل أهم متطلبات تحقيق النزاهة، راتب شهري يكفي ليعيش الموظف حياة كريمة، وإلا ستسير النزاهة بدون سيقان ...مثل الكثير من الأشياء في وطني.

Moualla village

Dunes Village
Restaurant & Cafe

0955100600 : mob دمشق أول طريق المطار

كواليس

سورية

للإعلانات الطرقية

تأسست 1996

22 عام من الخبرة

Tel: +963 11 66 22 000

Fax: +963 11 66 14 444

info@kawalyss.com

www.kawalyss.com

P.O.box : 36795 Damascus , Syria